www.kassioun.org

964

الاثنين 04 ايار 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

سورية: 100 مليون حبّة كبتاغون في أقل من عام!

[12]

الافتتاحية

إنّه رأس جبل الجليد فقط!

اشتعلت المنابر الإعلامية خلال الأيام الماضية بقضية رئيس مجلس إدارة سيريتل، رامي مخلوف، وتخلفه عن سداد استحقاقات مالية للدولة.

إنّ أول ما ينبغي وضعه في الاعتبار لدى معالجة هذه المسألة، هو أنّ ما يحاول البعض تسويقه بوصفه تعاملاً مع سيريتل وصاحب الحصة الأكبر فيها- وصاحب الأملاك الضخمة والمتعددة داخل وخارج سورية- على أنه تعامل «إداري» مع حالة فساد تتمثل في تهرّب ضريبي، هو كلام نافل وبلا قيمة، وليس مقنعاً لأي سوري، ولا يعدو كونه محاولة للتنفيس ولإشغال نظر الناس برأس جبل الجليد الذي تم تظهيره على السطح، بمقابل الاستمرار بإخفاء الجذور العميقة لذلك الجبل، والممتدة في شتى الاتجاهات، وحتى النخاع...

العقد الذي احتكرت بموجبه شركتا الخليوي الاتصالات في سورية، كان منذ اللحظة الأولى عقداً احتكارياً وجائراً بحق الدولة وبحق مؤسسة الاتصالات الرسمية. بكلام أوضح: كان العقد هو عقد نهب رسمي للمال العام؛ نهب «مُشرعن» و«قانونيٍ». وعلى صفحات قاسيونَ، وفي بيان صدر يوم 25 شباط 2011، طالب حزب الإرادة الشعبية «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حينه» بتأميم شركتي الاتصال الخليوي بشكل فوري كإجراء ضمن حزمة متكاملة لمنع انفجار الأزمة في سورية.

هذا النهب أخذ شكلاً أكثر وقاحة عام 2015 حين تبرعت الحكومة بتمديد عقد الشركة وتغيير طبيعته وتخفيض نسبة العائد الحكومي منه، في حين كان من المفترض أن تنتقل الملكية الكاملة للشركتين إلى الدولة وفقاً للعقد الأصلي «BOT».

وإذا كانت ظروف سياسية محددة، ودرجة تأزم عالية ضمن منظومة الفساد الكبير داخل النظام السوري، قد دفعت في هذه اللحظة باتجاه تعويم أوراق البعض إلى الواجهة، ورغم أن هذا الأمر مفيدٌ بحد ذاته، فإنّ ما ينبغي أن يكون واضحاً هو أنّ «محاربة الفساد» كشعار معلق بالهواء، ولا يزال معلقاً، لن يتحول إلى واقع عبر تصفية حسابات بين حيتان الفساد، ولحساب حيتان الفساد.

إنّ الفساد العميق داخل المنظومة القائمة، وإنْ كان يتخذ شكلاً مفضوحاً في قضايا من عيار سيريتل، إلا أنّه يمتد إلى كل القطاعات الأخرى، ويتمظهر في مسألتين شديدتي الوضوح:

في الجانب الاقتصادي، عبر الاستمرار في السياسات الاقتصادية الليبرالية المتوحشة المنحازة لفئة الفاسدين الكبار ضد مصالح عموم الشعب السوري، والتي نراها في كل مفاصل الحياة الاقتصادية ابتداءً من الخبز والقمح والسكر، ووصولاً إلى كل شاردة وواردة، وخصوصاً عبر الاستفادة من العقوبات الغربية لتدفيع الشعب السوري كلفاً مضاعفة تصبّ في جيوب السماسرة المحليين والغربيين. وذلك بالتوازي مع إبقاء شعار التوجه شرقاً بالمعنى الاقتصادي شعاراً للمتاجرة، يجري تطبيقه بشكل معاكس على الأرض، ولمصلحة مافيات الفساد.

في الجانب السياسي، يتجلى الفساد الكبير في العمل المنظم ضد الحل السياسي، عبر استخدام شتى أنواع الحجج والذرائع والأدوات بما في ذلك تعظيم التوتر الاجتماعي والأمني في مناطق متعددة من البلاد.

إنّ الطريق الوحيد نحو اجتثاث فعلي للفساد الكبير من جذوره، يمرّ حُكماً عبر تغيير جذري وطني عميق وشامل، وعبر تطبيق القرار 2254 كاملاً، بما يسمح للسوريين المتضررين والمقموعين والمنهوبين الذين يشكلون ما يصل إلى 95% من المواطنين، أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ولمصلحتهم.

شؤون عمالية

قبضاتكم تهزّ عروشهم

02

ملف «سورية 2020»

حول «سرية» مداولات اللجنة الدستورية

06

شؤون محلية

من يُفرغ التدخل الإيجابي من غايته..؟

09

شؤون عربية ودولية

قواعد أمريكية فارغة لتنسينا تاريخاً أسود

18

بيان من حزب الإرادة الشعبية في عيد العمال العالمي

حزب الإرادة الشعبية

إلى كل العاملين بسواعدهم وأدمغتهم

إلى الواقفين على حافة الجوع والفقر

يأتي الأول من أيار لهذا العام وجائحة كورونا تعم العالم وتكشف مجدداً عن وحشية النظام الرأسمالي في التعامل مع حقوق العمال والفقراء، فهذا النظام ليس لديه أي هم سوى تحقيق الربح الأعلى، ولو كان على حساب حياة الملايين من البشر الذين وصلوا إلى حافة الجوع والتشرد والعوز.

أيها العاملات والعمال

أنتم منتجو الثروة التي تتمتع بها قوى رأس المال وقوى الفساد الكبير، ولكنكم محرومون منها بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنحاز كلياً لتلك القوى على حساب مصالحكم وحقوقكم ومستوى معيشتكم التي تسير نحو التدهور، وأيضاً بسبب المستوى المتدني جداً للحريات النقابية والسياسية والذي يمنعكم من الدفاع عن مصالحكم، وفي مقدمتها أجور عادلة تؤمن حاجاتكم ومستلزمات حياتكم الكريمة.

إن الحل الحقيقي لحصولكم على حقوقكم هو الحل السياسي الذي يعيقه المتشددون في الطرفين؛ حيث يتيح الحل السياسي القائم على أساس القرار 2254 إمكانية النضال من أجل العدالة الاجتماعية ويعزز الحريات السياسية والحريات النقابية والديمقراطية التي هي مفتاح انتزاع حقوقكم.

أيها العمال لنناضل من أجل:

– 1زيادة الأجور زيادة حقيقية تؤمن كرامتنا ومستوى معيشتنا.

2– رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

3– فتح سقف الأجور والرواتب.

4– تفعيل حق الإضراب من أجل الدفاع عن مصالحنا وهو حق دستوري.

5– تفعيل الحق الدستوري باستقلالية حركتنا النقابية وتعزيز دورها وفاعليتها بمواجهة ناهبينا.

إلى الأمام معاً أيتها العاملات والعمال من أجل توزيع عادل للثروة ومن أجل أعمق عدالة اجتماعية.

■ 1 أيار 2020

حزب الإرادة الشعبية

مقتطف من بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بمناسبة الأول من أيار

يحل الأول من مايو/ أيار، عيد العمال العالمي، مختلفاً هذا العام في ظل ظروف هي الأسوأ، حيث الإغلاق الجبري لأماكن العمل بسبب تفشي وباء كورونا الذي انعكس سلباً على أكثر من 81% من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3,3 مليار إنسان، فخسر الملايين أعمالهم، وتوقفت دورة الإنتاج في غالبية دول العالم.

جاءت التحذيرات من التداعيات "المدمرة" التي ستخلفها جائحة كورونا على العمال من جانب منظمة العمل الدولية، التي أكدت على أن سوق العمل يواجه "أسوأ أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية" وتوقعت "المنظمة" أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6,7 بالمئة من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، موضحة أن أكثر العمال تأثراً يتمركزون في قطاعات محددة، منها : قطاع الغذاء والفنادق «144 مليون عامل»،وقطاع البيع بالجملة والتجزئة «582 مليوناً»،وقطاع خدمات الأعمال والإدارة «157 مليون»،وقطاع التصنيع «463 مليوناً»،حيث أن تلك القطاعات تشكل نحو 37,5% من التوظيف العالمي.

وتأتي "جائحة كورونا" لتضيف على الطبقة العاملة، معاناة فوق معاناتها، حيث جاءت في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة البطالة العالمية نهاية العام 2020 لنحو 200 مليون شخص. وأن أعداد العمال الذين يقعون بين براثن الفقر في ازدياد مستمر، فيما لا تغطي الحماية الاجتماعية الملائمة سوى 27% من سكان العالم، وأنه في كل عام يفقد حوالي 2,3 مليون عامل حياتهم، فضلاً عن الأعباء الثقيلة المتمثلة في الأمراض المهنية، إضافة إلى أنه لا يزال 168 مليون طفل يعملون في أسوأ اشكال عمالة الاطفال، و21 مليوناً منهم ضحية من ضحايا العمل الجبري.

كما أن ظاهرة الفقر تتزايد حيث يوجد زهاء 327 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع، و967 مليون شخص يعيشون فى فقر متوسط او على حافة الفقر في الدول النامية وذات الاقتصادات الناشئة على حد سواء، وهو ما يزيد المعاناة والكارثة، حسب تقارير دولية موثوق بها.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

قبضاتكم تهزّ عروشهم

في كل عام، وفي مثل هذا الوقت يبزغ يوم جديد على الطبقة العاملة في كل أصقاع المعمورة، مُذكراً بنضالات العمال وصراعهم المرير مع رأس المال العالمي من أجل حقهم بحياة كريمة في أوطانهم، ومحفزاً على رفع وتائر النضال، وهذا ما لا يرغبه رأس المال طواعية، مما يعني صداماً بين مصالح العمال ومصالح رأس المال، وهذا ما بينته أزمة كورونا والأزمة العامة للرأسمالية التي تتعمق يوماً بعد يوم، وبتعمقها تشتد المخاطر على مصالح العمال وحقوقهم، ويزداد فيها الفقر والبؤس والتشرد والبطالة التي تطال الآن الملايين من العمال.

لقد أفضى الصدام وعلى مدار مئات السنين إلى تحقيق العمال للكثير من حقوقهم ومطالبهم المسلوبة، والتي يحاول رأس المال الهجوم عليها كلما سمحت له الفرص بذلك، مستخدماً في هجومه سياسة العصا والجزرة، ولكن الموازين الآن تتبدل وتجعل حراك الطبقة العاملة على الأرض أكثر جذرية، مستخلصة في حراكها تجاربها النضالية وخاصة تجاربها مع النقابات الصفراء والأحزاب العاملة ضمنها التي استخدمتها قوى رأس المال كأداة تحكم وسيطرة على الطبقة العاملة محاولة منعها من الدفاع عن حقوقها ومصالحها التي يأكلها النهب عالي المستوى.

مع اشتداد أزمة الرأسمالية تتعرض الطبقة العاملة في أنحاء العالم، وفي أوربا خاصة، إلى هجوم حقيقي ومباشر على مكاسبها التي حققتها في مراحل سابقة مرحلة «الرفاه الاجتماعي» «تغيير قوانين العمل رفع سن التقاعد تخفيض الأجور...» حيث دفعت الطبقة العاملة خلالها تضحيات كثيرة، ابتداءً من كومونة باريس وليس انتهاءً بهذه الأيام التي يواجه فيها العمال والعاملون بأجر كلهم أعتى القوى التي تريد تحميل الطبقة العاملة أزماتها كالعادة، لأن المكتسبات العمالية أصبحت تشكل عبئاً على الرأسمالية كما يروج لها، ويعتبر الرأسماليون تلك المكتسبات غير مبررة ولابد من استعادتها إلى جيوبهم، وهذا يعني عودة الصراع الذي لم يتوقف مع العمال، ولكن هذه المرة عودته إلى الشارع.

إن الطبقة العاملة السورية، كما العمال في كل الدنيا، تفقد كل يوم العديد من حقوقها ومكاسبها التي تحققت لها بفعل نضالاتها وتضحياتها خلال عقود من الزمن، وهذه الخسارات التي يتعرض لها العمال تعني تدنياً في مستوى معيشتهم وهدراً لكرامتهم في أوطانهم، وتنكراً لجهودهم التي بذلوها في سبيل بناء الوطن والدفاع عنه.

إن الأول من أيار مناسبة لتشديد النضال، ورفع الطبقة العاملة لمستوى استعدادها الكفاحي من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية، وحرياتها النقابية والديمقراطية، يعني: حق الدفاع عن مصالحها.

الأول من أيار يوم التضامن العالمي للطبقة العاملة

الأول من أيار عيد العمال العالمي يوم النضال والتضامن العمالي من أجل المصالح والحقوق الاجتماعية الاقتصادية والنقابية للطبقة العاملة.

نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولفشل السياسات الحكومية أصاب الإحباط الكثير من الفئات الشعبية وفقدت الأمل بالمستقبل

وجاء هذا اليوم الأول من أيار تخليداً لذكرى واستمرار نضالات الطبقة العاملة وتضامن العمال العالمي، ويعود هذا الاحتفال بالأول من أيار لأواخر القرن التاسع عشر عندما نظم العمال في شيكاغو إضراباً عاماً شارك فيه مئات آلاف العمال من أجل تحديد يوم العمل بثماني ساعات، ورفعوا شعار ثماني ساعات عمل ثماني ساعات راحة ثماني ساعات نوم، حيث كان العمال يعملون ما يقارب 16 ساعة في اليوم، ويأخذون أجوراً زهيدة مقارنة بما ينتجونه من سلع محققة أرباح ضخمة تعود كلها لجيوب أصحاب العمل الرأسماليين، وقد حقق الإضراب نجاحاً كبيراً وتوقفت الحركة الاقتصادية في المدينة، وكانت الشرطة قد قامت بإيعاز من السلطات بإطلاق النار على العمال المتظاهرين وإلقاء قنبلة بين صفوف العمال المحتجين أدت إلى مجزرة كبيرة بين صفوف العمال المحتجين، واستشهد العديد منهم وقامت السلطات بإعدام عدد من قادة الإضراب والمظاهرات العمالية. وفي معظم دول العالم يقوم العمال احتفاءً بهذا اليوم بالمظاهرات والاعتصام والإضرابات رافعين الأعلام الحمراء التي ترمز للحركة العمالية، وإشارة لمطالبة العمال بالعدالة الاجتماعية وهي أيضاً رمز لوحدة وتضامن العمال على الصعيد العالمي.

الطبقة العاملة السورية

تكونت الطبقة العاملة في سورية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول الرساميل من دولة الاحتلال الفرنسي إلى سورية، وخاصة في البنوك والكهرباء والمرافئ والخطوط الحديدية، إضافة إلى الريجي واستثمارات أخرى مختلفة. ومع نمو دورها النضالي والوطني، بدأ يتبلور الوعي الطبقي للطبقة العاملة وفهمها لترابط الاستغلال الطبقي والاضطهاد الاستعماري بالتدريج. وقد قام العمال بالعديد من الإضرابات والاعتصامات في مختلف أنحاء المدن التي كانوا يتواجدون فيها، وهي التي ساهمت في زيادة وعي الطبقة العاملة الناشئة، وفي عام 1921 قام العمال بتنفيذ إضراب وتحول إلى عصيان مدني لمدة تقارب ثلاثة أسابيع، شمل عدة مدن في البلاد، تنديداً بالاحتلال الفرنسي، كما سبق هذا الإضراب اعتصام لعمال الخط الحديدي في حلب رياق عام 1920 استمر حوالي أسبوع. كما شهدت البلاد بين عامي 1943– 1946 العديد من الإضرابات، منها الكبيرة والمحدودة استطاع خلالها العمال الحصول على زيادة أجورهم. وكانت قد تشكلت أول نقابة عمالية عام 1924 لعمال النسيج. وقد شهدت الفترة بين عامي 1924– 1938 نشوء العديد من النقابات العمالية في مختلف المدن السورية التي تواجد فيها العمال في دمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماة.. إلخ، وعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد العام لنقابات سورية في أوائل عام 1938 الذي كان يعبر عن وحدة الطبقة العاملة في نضالها الطبقي ضد الاستغلال والاستعمار، ويمكن أن نلخص برنامجه بأهم مطالبه: – تحديد ساعات العمل. – دفع الأجور في مواعيدها وزيادتها بشكل دوري. – الإجازات السنوية للعمال والراحة الأسبوعية مدفوعة الأجر. – ضمان الحريات النقابية للعمال وغيرها من المطالب.

السياسات الاقتصادية

إن استمرار السياسات الاقتصادية التي لا تخدم إلا ذوي الحظوة وتساهم في الاستغلال المكثف للعمال ونهب قوة عملهم من خلال تجميد الأجور واستفحال الغلاء، مما يترتب على ذلك زيادة إفقار وبطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة وتآكل قيمة الأجور، مما يجعل الوضع المعاشي للعمال يزداد سوءاً. وفي إنكار حقهم بالإضراب والاعتصام من أجل الدفاع عن حقوقهم، وحرمانهم من توفير شروط السلامة والصحة المهنية لهم وافتقاد التأمينات والضمانات الاجتماعية والتنكر للمصالح وللحقوق الأساسية، وخاصة لعمال القطاع الخاص المنظم وغير المنظم.

السياسات الفاشلة

إن الخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وآثارها على الطبقة العاملة، مرهون ومرتبط بالتخلص من السياسات الفاشلة من قبل الحكومات المتعاقبة المعمول فيها. وفق أولويات وبرامج مستمده من احتياجات الطبقة العاملة والفئات الشعبية نفسها. وليس من وصفات رأس المال الدولي وإملاءاته الاقتصادية المتوحشة، وبمشاركة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة بشكل متوازن وحقيقي. وذلك بما يتطلبه التحول والتغيير الشامل والجذري المنشود والقابل للتحقيق، من خلال الاعتماد على سياسات تلبي المصالح العمالية، تقوم على الحوار والديمقراطية والتمسك الحازم والثابت بوحدة الحركة العمالية والنقابية.

الطبقة العاملة

فض إضرابات عمالية في الكويت

فُض إضراب عمالي في منطقة العبدلي مساء الأحد الماضي، الذي جاء بسبب عدم صرف مستحقات العمال المالية وخاصة الأجور الشهرية من قبل الشركة التي يعملون فيها، كذلك تم فض إضراب آخر أمس السبت لعمال في منطقة صبحان، وكان العمال قد طالبوا بالحصول على الوجبات الغذائية.هذا وقد نفذ العمال في العديد من المناطق إضرابات ووقفات احتجاجية بسبب عدم حصولهم على رواتبهم الشهرية خلال الفترة الأخيرة، حيث اعتبر ممثلو العمال ذلك مخالفة لقانون العمل النافذ، وأوضحت الهيئة عن العمالة أنه تم حل الإشكالات المتعلقة بالأجور بالتراضي بين أصحاب العمل والعمال. وأنه سيتم صرفها بالاتفاق مع الشركة خلال 24 ساعة.

العمال يدخلون في إضراب عن العمل في الجزائر

نظم عمال المؤسسة العمومية «وهران نظافة» إضراباً عن العمل، للمطالبة بالمنحة الخاصة في إطار مهام العمال لمحاربة وباء كوفيد 19 ورفضوا الخروج للعمل بالشاحنات، مفضّلين الوقفة الاحتجاجية أمام مقر المؤسسة الكائن بمنطقة النشاطات ببلدية السانيا. حيث قام ممثلو العمال بإبلاغ الإدارة بالاحتجاج، لكن الإدارة لم ترد على مطالب العمال حسب ممثليهم، وتضم المؤسسة ما يقارب على 700 عامل يخاطرون بأنفسهم في محاربة الوباء، من خلال جمع النفايات والمشاركة في عمليات التنظيف. هذا وقد تسبب التوقف عن العمل في تراكم النفايات في عدة مناطق، خاصة خلال الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد، جراء وباء «كورونا»، هذا وتتكفل وهران نظافة بجمع النفايات عبر 10 بلديات.

نقابة نيجيرية لعمال النفط تعلق إضراباً

دعت نقابة صناعة النفط في نيجيريا إلى تعليق إضراب قبل ساعات من بدئه وكانت قد هددت بتنفيذ الإضراب يوم الاثنين، وكانت النقابة المعروفة باسم «بينجسان» قد هددت بوقف عمليات تشغيل كل منشآت تصدير النفط الخام احتجاجاً على اعتقال 21 عاملاً تابعاً لشركة إكسون موبيل كورب من جانب السلطات في ولاية ريفرز، حسبما ذكرت في بيان لها، وقالت النقابة: إن السلطات اتهمت في البداية العمال بانتهاك القواعد التي تهدف إلى الحد من تفشي فيروس كورونا وتراجعت النقابة عن تهديدها، حسب تصريحات النقابة بعدما أطلقت السلطات سراح العمال المتهمين بانتهاك قواعد تهدف إلى الحد من تفشي فيروس كورونا.

دور التمريض في شيكاغو يهددون بالإضراب

عبر العاملون في 40 دار رعاية في شيكاغو عن نيتهم بتنفيذ الإضراب بتاريخ 8 أيار إذا لم يتم تلبية طلباتهم المتعلقة بتعويض بدل المخاطر والزيادات والإجازات المرضية المدفوعة. وقال العمال في دور الرعاية: إن مالكي هذه المرافق يتجاهلون مطالبهم من تأمين معدات الحماية الشخصية وزيادة في الأجور المقررة في القوانين بنسبة 11%، وتعويض المخاطر. وقال العمال: إن أصحاب العمل رفضوا تقديم معدات الوقاية الشخصية المحسنة، وبروتوكولات السلامة والصحة المهنية، وتعويض بدل المخاطر المناسب والتعويضات الأخرى، كما يطالب العمال بإجازة مدفوعة الأجر مقابل الأمراض المتعلقة بالفيروس التاجي ، وزيادة عدد الموظفين وحماية تغطية الرعاية الصحية الخاصة به، هذا وقد تم تسليم إخطارات الإضراب أصولاً.

لا احتفال من دون نضال

الأول من أيار عيد العمال ليس مجرد احتفال أو عيد تَلقى به الخطب الطنانة والحماسية على العمال كما سعى ويسعى البعض إلى اقتصاره على ذلك مع إفراغه من محتواه النضالي، فهؤلاء يعملون على تغييب ذاكرة ووعي الطبقة العاملة ومنعها من العودة إلى ماضيها المليء بنضالات العمال وإنجازاتهم التي حققوها ضد الاستغلال على مختلف بقاع الأرض مستخدمين سلاحهم الوحيد الإضراب السلمي.

■ أديب خالد

وتحاول الأنظمة الليبرالية حرمانهم منه لتأمين خروجها من أزماتها المستعصية عبر زيادة استغلال العمال متهجمة على حقوقهم التي نالوها من خلال نضالهم الطويل.

وما نص في بعض الدساتير الدول على حق الإضراب للطبقة العاملة إلا من باب التمويه وتمييع هذا الحق، فعلى أرض الواقع يجري تجريم الإضراب ومحاربته، ويجري تغييب منظمات العمال وتقيدها ومنعها من لعب دورها النضالي ويجري تصوير احتجاجات العمال على ظروف حياتهم على أنها تهدد أمن وسلامة الوطن وهي بالفعل تهدد، ولكنها تهدد حكم الأقلية المسيطرة على البلاد ومقدراتها وتقود نفوذهم.

واليوم، العمال للأسف ليسوا بخير فالسياسات الحكومية الليبرالية أوصلت الطبقة العاملة لحافة الجوع، والطبقة العاملة في أسوأ حالاتها ولا بد من العودة إلى الماضي وتذكير العمال بنضالات من سبقوهم وكيف نالوا حقوقهم. والأول من مايو يعد احتفالاً دولياً للإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للحركة العمالية.

ذكرى هايماركت

في يوم 1 مايو من عام 1886 نظم العمال في شيكاغو ومن ثم في تورنتو إضراباً عن العمل شارك فيه ما بين 350 و 400 ألف عامل، يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل تحت شعار "ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات نوم، ثماني ساعات فراغ للراحة والاستمتاع" ، الأمر الذي لم يَرق للسلطات وأصحاب المعامل خصوصاً وأن الدعوة للإضراب حققت نجاحاً جيداً وشلت الحركة الاقتصادية في المدينة، ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عدداً منهم، ثم ألقى مجهول قنبلة في وسط تجمع للشرطة أدى إلى مقتل 11 شخصاً بينهم 7 من رجال الشرطة واعتُقِلَ على إثر ذلك العديد من قادة العمال وحُكم على 4 منهم بالإعدام، وعلى الآخرين بالسجن لفترات مُتفاوتة.

تجاوزت قضية هايماركت أسوار أميركا وبلغ صداها عمال العالم، وأحيا المؤتمر الأول للأممية الاشتراكية ذكراها في العاصمة الفرنسية باريس عام 1889، وتمت الدعوة لمظاهرات دولية لإحياء ذكرى هايماركت عام 1890، وفي العام التالي اعترفت الأممية الاشتراكية في مؤتمرها الثاني بعيد العمال حدثاً سنوياً.

وفي عام 1904 دعا اجتماع مؤتمر الاشتراكية الدولية في أمستردام جميع المنظمات والنقابات العمالية وخاصة الاشتراكية منها في جميع أنحاء العالم إلى عدم العمل في الأول من مايو/ أيار من كل عام، وتم السعي لجعله يوم إجازة رسمية في عشرات الدول .وفي عام 1955 باركت الكنيسة الكاثوليكية الأول من مايو عيداً للعمال، واعتبرت القديس يوسف بارا أو يوسف النجار شفيعاً للعمال والحرفيين.

السياسات الحكومية الليبرالية أوصلت الطبقة العاملة لحافة الجوع والطبقة العاملة في أسوأ حالاتها

تعبير عن غضب وليس مجرد احتفال

كانت المناسبة للتعبير في التظاهرات والمسيرات عن مواقف تتعلق بقضايا سياسية واجتماعية، من قبيل مسيرة دعم حقوق العمال الذين لا يحملون وثائق في الولايات المتحدة، ورفض استمرار الحرب في العراق، والاحتجاج على حالة الاقتصاد الأمريكي وعدم المساواة الاقتصادية، كما حصل في الأول من مايو 2012 عندما تم احتلال ساحة وول ستريت.

يوم1 مايو يمكن أن يشير إلى العديد من الاحتفالات العمالية المختلفة التي أدت إلى الأول من مايو كذكرى لإحياء النضال من أجل الساعات الثمان في اليوم. وفي هذا الصدد يسمى الأول من مايو بالعطلة الدولية لعيد العمال، أو عيد العمال. بدأت فكرة «يوم العمال» في أستراليا، عام 1856. ومع انتشار الفكرة في جميع أنحاء العالم، تم اختيار الأول من أيار / مايو ليصبح ذكرى للاحتفال بحلول الدولية الثانية للأشخاص المشتركين في قضية هايماركت 1886.

وعلى الرغم من أن الأول من أيار/ مايو، هو يوم تلقّى وحيه من الولايات المتحدة، فإن الكونغرس الأميركي قد خصص الأول من مايو كيوم للوفاء عام 1958، نظراً للتقدير الذي حظي به هذا اليوم من قبل الاتحاد السوفييتي.

كيف نشأت نقابات عمال الساحل؟

كانت محافظة اللاذقية تضم محافظة طرطوس ومنطقة جسر الشغور عشية الاستقلال والجلاء، ونشأت فيها طبقة عاملة فتية طوال النصف الأول من القرن العشرين، بينما عرف عمال اللاذقية «الإضراب» لأول مرة أثناء إضراب عمال التبغ عام 1899. وقطعت الطبقة العاملة في محافظة اللاذقية طريقاً طويلاً لتأسيس النقابات العمالية.

■ محرر الشؤون العمالية

انعقد المؤتمر المنطقي لمنظمة الحزب الشيوعي في اللاذقية عام 1945، وجاء في الكتيب الصادر عن المؤتمر: أن منظمة اللاذقية تتكون من 100 منظمة حزبية تضم آلاف الشيوعيين الذين خاضوا المعارك ضد الاستعمار الفرنسي والفاشية وضد الاقطاعيين وأرباب العمال، مثل: إضراب 200 عامل في مصنع الحرير القديم في مشتى الحلو. وتأسست أول نقابة عمالية في محافظة اللاذقية أواخر ثلاثينات القرن الماضي، هي نقابة عمال المطابع، بينما تأسست بقية النقابات على يد العمال الشيوعيين بين عامي 1945–1946 أثناء معارك الجلاء.

نقابة عمال الخياطة

وكان النقابي الشيوعي محمد حسن الداش مؤسس نقابة عمال الخياطة مساهماً في تأسيس 16 نقابة أخرى، مثل: نقابة الحلاقين ونقابة النجارين وغيرها، وكانت النقابات في البداية تضم العمال وأرباب العمل «الحرف» ولم توجد مصانع بمفهومها الحقيقي.

انتخب النقابي محمد الداش رئيساً لاتحاد عمال محافظة اللاذقية المكون من 17 نقابة، وعضواً في لجنة تحديد الأجور. وعمل الشيوعيون على فصل العمال عن أرباب العمل، وتشكلت نقابة لكل فئة. وشارك عمال اللاذقية في الإضرابات العمالية الكبيرة بعد الجلاء والتي شملت كامل سورية، مثل: الإضراب الشهير الذي نتج عنه إصدار أول قانون للعمل في سورية عام 1946، والإضرابات المطالبة بزيادة الأجور والضمان الصحي ومنع التسريح التعسفي وثماني ساعات عمل.

نقابات عمال التبغ «الريجي»

ومن أشهر النقابات التي ناضل الشيوعيون لتأسيسها هي نقابات عمال التبغ «الريجي» التي خاضت الإضرابات دفاعاً عن حقوق العمال وضد المالكين الأجانب لشركة الريجي. ونقابة عمال المرفأ «المينا» التي وصلت مطالبها إلى البرلمان عن طريق النائب الشيوعي خالد بكداش، وخاضت نقابة عمال المرفأ نضالاً قاسياً ضد المالكين الذين كانوا أشبه بالمافيا. ويحكي الروائي حنا منيه في روايته «نهاية رجل شجاع» صوراً من نضال عمال التبغ والمرفأ من أجل تأسيس نقابات تدافع عنهم.

جريدة «الأرض للفلاح»

وفي سنة 1952، تأسس اتحاد للفلاحين والعمال الزراعيين في قرى جبال اللاذقية وضم في صفوفه 4000 عضو، وكان الاتحاد

يوزع 3500 نسخة من جريدة «الأرض للفلاح» وكان الاتحاد ممثلاً في الاتحاد العالمي للعمال الزراعيين وشغيلة الغابات الذي تأسس في فيينا، وخاض العديد من المعارك الفلاحية والإضرابات العمالية لدرجة أن أديب الشيشكلي قد جرد حملة عسكرية ضد جبال اللاذقية عام 1952.

وفي منتصف الخمسينات، أصبح اتحاد عمال محافظة اللاذقية يضم في صفوفه آلاف العمال، مدافعاً عن حقوق العمال في المحافظة، إلى أن جاءت سنوات الوحدة السورية المصرية ووجهت ضربة قوية للنقابات العمالية، حيث جرى حل النقابات الموجودة، وإعلان نقابات غير موجودة، وعندما صوت العمال للنقابيين للشيوعيين الذين انتخبوا في معظم لجان النقابات الرئيسية، لجأت السلطات إلى اعتقال النقابيين وتسريحهم، وفقدت الحركة النقابية استقلاليتها منذ ذلك الوقت.

حول «سرية» مداولات اللجنة الدستورية

أظهرت إحاطة غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص للأزمة السورية، في مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء الماضي 29 نيسان، أنّ الموعد القادم لانعقاد اجتماع اللجنة الدستورية سيبقى معلّقاً حتى تتوفر إمكانية الانعقاد الفيزيائي للاجتماع، أي حتى ينتهي العالم من أزمة كورونا.

■ سعد صائب

عبّر بيدرسون عن ذلك في البند 19 من إحاطته بالقول: «إنني على تواصل دائم معهما «الرئيسان المشاركان عن المعارضة والنظام» حول هذه الأمور وحول كيفية استئناف الاجتماعات في جنيف وقتما تسمح الظروف بذلك».

في صباح الأربعاء نفسه، كان موقع بروكار برس قد نقل عمّا سماه مصدراً بارزاً في المعارضة السورية قوله: «مدونة السلوك التي تمّ التوافق عليها في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 تنصّ في بندها الثالث عشر على احترام سرية مداولات اجتماعات اللجنة، وفي البند الرابع عشر على الامتناع عن استخدام وسائط التواصل الاجتماعي كوسيلة للتواصل»، وتساءل المصدر: «كيف يمكن ضمان أن يكون عضو اللجنة المصغرة وحيداً، وأنّ الحسابات غير مخترقة أو أن يتم تسجيل المداولات».

في اليوم التالي، يوم الخميس 30 نيسان، أدلى أحمد الكزبري– الرئيس المشارك للجنة الدستورية عن الجانب الحكومي– بتصريح لجريدة الوطن السورية، أكّد فيهك: أنّ «هناك استحالة في عقد الاجتماع أون لاين، وذلك للحفاظ على سرية المباحثات».

واي فاي الأمم المتحدة!

أول ما ينبغي أن يعرفه السوريون حول «السرّية» المفترضة لمباحثات اللجنة الدستورية، هو أنّ أعضاء اللجنة الموسعة «150» خلال اجتماعهم الأول لمدة ثلاثة أيام مطلع شهر تشرين الثاني، ومن ثم أعضاء المصغرة «45» خلال الاجتماعين اللذين عُقدا في الشهر نفسه، كانوا يدخلون قاعة الاجتماع ومعهم هواتفهم المتصلة على واحدة من أسرع شبكات الانترنت في العالم؛ الشبكة التي تؤمنها الأمم المتحدة في مقراتها. وهو ما برز جزئياً عبر جملة من التسريبات التي جاءت مرسومة على قياس التخريب والاستفزاز.

بكلام آخر، فإنّ المتشددين من الطرفين ليست لديهم مشكلة حقيقية في «سرية المداولات»، لأنّ هذه الحجة تظهر بوصفها ذريعة لا أكثر، لأنّ إمكانية التسريب كانت قائمة دائماً، ولكن يمكن القول: إنها كانت «تحت السيطرة» بحيث يمكن التحكم بعملية التسريب بما يخدم الإساءة لعمل اللجنة.

السرّية والثقة!

التدقيق في معنى التصريحات الصادرة عن الطرفين بما يخص السرّية، يقود إلى مفارقة فكاهية حقاً؛ جوهر هذه المفارقة أن هذين الطرفين، وعبر تخوفهما من المباحثات عبر الإنترنت، يقرّان ضمنياً بأنّ المحادثات الفيزيائية بينهما هي «محادثات سرّية فعلاً». بكلام آخر فإنهما يثقان ببعضهما البعض وبأنّ أياً من الطرفين لن يسرب ما يجري تداوله!

نجد هذا الأمر عجيباً حقاً، خاصة إذا عدنا بالذاكرة إلى المبارزة الإعلامية المتشنجة والتخريبية التي تبادل فيها الطرفان الاتهامات، أحدهما يسمي الثاني «وفد النظام التركي»، والآخر يسمي الأول «وفد النظام الإيراني»! ما يؤكد أحد أمرين: إما أنّ الطرفين هما طرف واحد «سري»، أو أن الحديث عن السرية وضرورة الحفاظ عليها ليس أكثر من ذريعة تعكس عدم رغبة المتشددين في الطرفين في المضي قدماً في عملية الحل السياسي.

كلما اقترب الحل السياسي كلما ازداد التطابق العلني المفضوح بين مواقف المتشددين في الطرفين

السرية والدستور

ينبغي أن نضيف إلى النقاط السابقة، مسألتين نعتقد أنهما جوهريتان: الأولى: تتعلق بالسرية نفسها ربطاً بمهمة اللجنة، والثانية: تتعلق بإمكانيات عقد الاجتماع الفيزيائي.

في المسألة الأولى: يشير الموقف المشترك للمتشددين في الطرفين أن لديهما إقراراً ضمنياً بـ«أهمية سرية المداولات»، لكن هذا الافتراض نفسه يحتاج إلى الوقوف عنده جدياً...

لا بد من التذكير هنا بأنّ موقف منصة موسكو من هذه المسألة كان منذ البداية، حتى قبل تشكيل اللجنة الدستورية، بل وقبل سوتشي نفسه، وحتى اللحظة، هو أنّ المداولات الخاصة بالدستور السوري، يجب أن تكون علنية، لكي يرى السوريون ويسمعوا ماذا يقول هؤلاء الذين من المفترض أنهم يمثلونهم، في شأن مصيري وبالغ الأهمية بالمعنى التاريخي والوطني بحجم الحديث عن دستور سينظم سورية المستقبل ربما لعقود قادمة.

ولا يمكن تفسير الخوف من العلنية، سوى أنه خوف من إطلاع السوريين على حقيقة ما تطرحه الأطراف المختلفة، وأكثر من ذلك على مدى جديتها وتحملها للمسؤولية أمام الناس التي تعاني الأمرين منذ سنوات طويلة. مع العلنية، لا يعود هنالك مجال للمناكفات والمساجلات التي لا قيمة لها، والتي لا وظيفة لها سوى تضييع الوقت وسوى التخريب وتأخير الحل. وبكلمة، حين تكون المداولات علنية، فإنّ الشعب السوري سيتمكن من معرفة «من هو من» وماذا يطرح وماذا يقول وكيف يتصرف... الأمر الذي يبدو مرعباً بالنسبة للبعض.

دمشق

المسألة الثانية المتعلقة بالمكان الفيزيائي لانعقاد الاجتماع، والذي لا يزال المتشددون في الطرفين يهربون من نقله إلى دمشق، سواء بالرفض العلني أو بالالتفاف والهروب وعدم تحديد موقف واضح.

وهنا ينبغي التذكير أيضاً بأن منصة موسكو، كان موقفها ولا يزال، أنّ نقل أعمال اللجنة إلى دمشق مع توفير كل الضمانات اللازمة بما في ذلك من الأمم المتحدة، هو أمر جوهري لتحويل الحل السياسي من مجرد فكرة إلى فعل ملموس، ولتجنب عمليات تضييع الوقت المستمرة منذ أعوام.

ليس هنالك مبرر مقنع لدى أي من المتشددين للوقوف في وجه هذا الاقتراح؛ أولئك الذين يتذرعون بالخوف، تسقط حجتهم إذا طالبوا بتأمين الضمانات وعلى رأسها ضمانات الأمم المتحدة، ناهيك عن أن حجة الخوف المعلقة بالهواء ليست أكثر من شهادة فقر حال ينم عن انعدام وجود أية روح نضالية لدىً من يدّعون أنهم ثوريون.

وبالمقابل، فإنّ امتناع الطرف المقابل عن إظهار أي موقف من مسألة النقل إلى دمشق، بل والإيحاء ضمن التصريحات الرسمية بشكل واضح بأنّ اللجنة ستتابع عملها في جنيف، وتكرار ذلك في كل مناسبة، يعيد التأكيد على محاولات الالتفاف على اللجنة عبر التبرؤ من النتائج التي ستترتب عليها بشكل مسبق، بالقول مثلاً: «الوفد الوطني المدعوم من الحكومة والذي يمثل وجهة نظر قريبة من الحكومة»... وإلخ.

خلاصة

كلما اقترب الحل السياسي، كلما ازداد التطابق العلني المفضوح بين مواقف المتشددين في الطرفين. ورغم أنّ هذا التطابق بات أداة وحيدة في يد المعطلين، إلا أنّ الجانب الأكثر أهمية فيه، هو أنه يفتح عيون السوريين المثقلة بالهموم والآلام، على حقائق كبرى؛ حقائق ستلعب دوراً حاسماً في كيفية ممارسته لحقه في تقرير مصيره، تلك الممارسة التي ستكون الفيصل في تحديد مستقبل سورية، وعبر القرار 2254، وفي وقت غير بعيد!

مجزرة في أمريكا: عرقلة

في خطوة أثارت جدلاً واستهجاناً داخل الولايات المتحدة الأمريكية، قامت سلطة علمية هي المعهد الوطني للصحة NIH، التابع لوزارة الصحة الأمريكية، بإصدار تحديث لدليله العلاجي لداء كوفيد-19 في 21 نيسان 2020 بتوصيات يمكن تلخيص جوهرها بجملة واحدة: لا ننصح بتطبيق أيٍّ من العلاجات التي أثبتت فائدتها لمعالجة هذا المرض!

■ د. اسامة دليقان

يفتتح المعهد الأمريكي دليله «العلاجي» بعبارة محبطة ومناقضة لتجارب عدة بلدان: «في الوقت الحالي، لم يُثبت أيّ دواء أنه آمن وفعّال لمعالجة كوفيد-19»، مما يجعل هذا الدليل بالحقيقة أقرب لقائمة «محظورات» منه لدليل «علاجات» – روابط المصادر في النسخة الإلكترونية من هذا المقال.

ويعادي المعهد الأمريكي بشكل غريب الإنترفيرونات ودواء Lopinavir/Ritonavir «المستخدم أيضاً للإيدز»، إذ شدّد على عبارة «نوصي ضدّ» هذه الأدوية، علماً بأنّها بالذات منصوحٌ بها، في أحدث نسخة من بروتوكول المركز الصيني الرسمي للسيطرة على الأمراض منذ 17 شباط 2020 على الأقل، مفصّلاً جرعاتها وناصحاً كذلك بـ«فوسفات الكلوروكين»، بينما أعطى المعهد الأمريكي موقفاً «حيادياً» تجاه كل من الكلوروكين وهيدروكسي كلوروكين وكذلك تجاه الاستفادة من الأضداد بمصل الناقهين «المتعافين من المرض»، رافضاً التشجيع على هذه الخيارات الثلاثة بذريعة «غياب بيانات سريرية كافية»، متجاهلاً فائدتها الملاحظة من تجارب العالَم. كما ألغى نهائياً «مشاركة هيدروكسي–كلوروكين مع أزيثرومايسين» بحجة «إمكانية التسمّم الدوائي»، مثلما سبق أن فعلت السلطات الفرنسية بالضبط، مما جعل أطباء مارسيليا ينتفضون في 22 آذار الماضي، مصرّين على المعالجة بهذه المشاركة ومتعهّدين بمراقبة قلوب مرضاهم تحسّباً للتأثيرات الجانبية التي ليست بجديدة.

ملاحظات على «إرشادات العلاج» الأمريكية

أولاً: أعطى المعهد الأمريكي كل توصياته هذه درجة AIII حسب اصطلاحه المُوضَّح في مقدمة لوحة الإرشادات أيْ «مستوى توصية قوية مدعومة برأي الخبراء»، ولم يستند إلى الدرجة AI «توصية قوية بناءً على تجارب سريرية و/ أو نتائج مخبرية» سوى ليستبعد دواء الإيدز «لوبينافير» المذكور أعلاه.

ثانياً: رغم استثناء المعهد الأمريكي لـ«التجارب السريرية» من هذا «الحظر» العلاجي على الإنترفيرونات ودواء الإيدز، فهذا لن يساعد سوى عدد قليل من المرضى: فقط في عيّنات «البحث العلمي».

ثالثاً: ستظل السلطات الأمريكية والمؤسسات الصحية العامة والخاصة في حلٍّ من أيّ التزام بتأمين واسع لهذه الأدوية، لأنّ الدليل يُشرْعِن اعتبارها «غير ضرورية»، وبذلك يكبّل أيادي الأطباء الممارسين في كفاحهم العملي في ساحات المشافي، الذين سيعانون أزمة أخلاقية وهم يشاهدون مرضاهم يختنقون، رغم قناعة معظمهم بفائدة العلاجات «المحظورة» والمنتقَص من أهميتها بشكل غير منطقي أعلاه، مما قرأوه أو رأوه من التجارب الناجحة لبلدان العالَم الأخرى من الصين إلى أوروبا وغيرها.

فاوتشي كنموذج لمُرتزِقة بيل غيتس

ربما يزول العَجب حول ما ورد أعلاه إذا عرفنا أنّ مدير المعهد الأمريكي NIH ليس سوى الدكتور أنطوني فاوتشي، الذي برز مؤخراً كعضو بخلية أزمة ترامب للكورونا.

الأدوية التي شطبها دليل «العلاج» الأمريكي هي على رأس القائمة المنصوح بها في الصين

لكنه مستشارٌ مزمن لشؤون الصحة لستة رؤساء أمريكيين على التوالي منذ ريغان، وهو أيضاً موظَّف عند بيل غيتس كعضو مجلس إدارة في أضخم حملة كونية للقاحات في العالَم «خطة عمل اللقاح العالَمي» GVAP المموّلة بشكل رئيس من مؤسسة غيتس. وحسب بيان إنشائها الصادر أواخر 2010، فإنّ «منظمة الصحة العالَمية، واليونسيف، والمعهد الوطني الأمريكي للأمراض التحسسية والإنتانية «الذي يديره فاوتشي»، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، قد أعلنوا التعاون لزيادة التنسيق عبر مجتمع اللقاح الدولي ولخلق خطة عمل اللقاح العالَمي. وهذا التعاون يتبع نداء كانون الثاني 2010 الذي أطلقه بيل وميليندا غيتس من أجل أن تكون السنوات العشر المقبلة هي عَقد اللقاحات»!

حسب الدكتورة جودي مايكوفيتس فإنّ فاوتشي متورط على الأقل بفضيحتي فساد إجراميّتين: كانت مايكوفيتس مع فرانك روزيتي ضمن أول فريق بحثي أمريكي يعزل فيروس HIV ويتأكد من أنه المسبب للإيدز «بعد الفرنسي لوك مونتاغنيه، أيار 1983»، لكن فاوتشي استخدم سلطته للسطو على مخطوطة عمل هذا الفريق فور اكتمالها، واستغرق وقتاً في نسخ معلوماتها ونشرها باسم صديقه الدكتور روبرت غالو «4 أيار 1984» مع إغفال أصحاب الإنجاز الحقيقيين. وبهذا التأخير سهّل فاوتشي نشرَ الإيدز عبر العالم بسبب عرقلة البدء الفوري بتطوير اختبار تشخيصي للفيروس. بعدها كوفئ فاوتشي بترقيته إلى مدير لمعهد الأمراض التحسسية والإنتانية! أما الفضيحة الثانية فهي أن فاوتشي اعتَقَل الباحثة مايكوفيتس نفسها وأجبر مجلة «ساينس» المُحكّمة على سحب ورقتها البحثية «8 تشرين الأول 2009» والتي ربطت سببياً بين عائلة فيروسات جديدة هي XMRV اكتشفتها في مرضى سرطان البروستات و«متلازمة الوَهَن المزمن» CFS، علماً أن هذه الفيروسات توجد في الفئران. فيما بعد قام باحثون من جامعة أمستردام الهولندية، بشكل مستقل، بنشر بحث لاحق «2011/1/17» أشار إلى احتمال أن تكون هذه الفيروسات الفأريّة دخلت إلى البشر عبر لقاحاتٍ ملوّثة.

أعداء ديالكتيك «الوقاية/ التشخيص/ العلاج»

تنسجم تصريحات فاوتشي حول كورونا مع تبرير التقصير بالإنفاق على القدرة الاستيعابية التشخيصية والعلاجية، ليضاف إليها شطب الخيارات العلاجية المتاحة أعلاه. وهنا نسأل: ألا يخدم هذا توجّهاً وحيد الجانب تحت عنوان «الوقاية» ولكن بعد تجريدها عن حلقَتَي العلاج والتشخيص وتشويهها واقتصارها على اللقاح فقط وكأنه الحلّ الوحيد والسّحري؟

لنتابع بعض التصريحات والتطورات: بتاريخ 13 آذار 2020 في اليوم نفسه الذي قال فيه فاوتشي في الكونغرس «إنّ نظامنا فاشل»، أوضح بمقابلة مع CBS الأمريكية بأنه قصد «فشل نظام اختبارات الفيروس». الفاسدون في أيّ بلد معتادون على استخدام كلمات «الفشل» و«الخسارة» و«البطالة» للتغطية على السياسات الممنهَجة للإفشال والتخسير والتعطيل عن العمل. ويبدو أن تضييق فاوتشي لمقصده آنذاك على الحلقة «التشخيصية» من النظام الصحي، كان للإيحاء حتى ذلك الوقت بأنّه يجب اقتصار الآمال على «علاج» و/ أو «وقاية» مُبهَمَين. وحتى لو عُزِيَت الخلافات حول العلاجات الدوائية إلى «أسباب علمية بحتة» وليس إلى إحدى الأجندات الفاشيّة، فإنّ أجندة كهذه تبقى تطلّ برأسها من توصيات غيتس بالتقشف الليبرالي بالعلاجات الداعمة «كأجهزة التنفس» مع تبريرها تحت عباءة «علمية» زائفة بنموذج التنبّؤ الرياضي IHME الذي صمّمه وأطلقه «معهد المقاييس الصحية والتقييم» في 23 آذار 2020 المُموَّل من بيل

العلاج... لمصلحة أباطرة اللقاح

غيتس، وتبنّاه البيت الأبيض كـ«موديل» وحيد، لأنه الأكثر تفاؤلاً والأقل كلفة، ولكن تبيّن أنه أيضاً الأكثر خطأً وتضليلاً، رغم وجود عشرات النماذج التنبّؤية الأخرى الأكثر واقعية، حتى أنّ صحيفة «واشنطن بوست» اضطرّت إلى انتقاد النموذج وصاحبه بالاسم:

«بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، يعتنق نموذج IHME مقاربةً إحصائية مختلفة كلّياً، باتخاذ مَيل منحني الوفيات من الصين ثم إلباسه على بيانات وفيات المدن والمقاطعات الأمريكية للتنبّؤ بما هو قادم». ولم تتبنَّ خلية أزمة البيت الأبيض أيّاً من النماذج الأخرى المتوفرة والأكثر واقعية، أو التي تعكس عقلية أقلّ بخلاً وإجراماً في تقدير حجم الإنفاق الصحّي الضروري، وتذكر الصحيفة نفسها نموذج تنبّؤ مختلفاً هو CHIME والذي توقّع أنّ ذروة الوباء في العاصمة ستكون بتاريخ 28 حزيران 2020، وأنّه لا بدّ عندها من تأمين 1453 جهاز تنفس اصطناعي. أما نموذج «غيتس–البيت الأبيض» IHME بالمقابل فتوقّعَ، بعد تعديلاته في 8 نيسان، أن تلك الذروة «في العاصمة» وشيكة وستحدث في 16 نيسان 2020 وأنه لا حاجة عندئذ لأكثر من 107 فقط من أجهزة التنفس الاصطناعي! وللسخرية التراجيدية فإنّ نموذج غيتس– ترامب هذا كانت من تَنجيماته في 8 نيسان أن الوباء لن يقتل في أمريكا أكثر من 60400 شخص بحلول شهر آب، أما الذي حصل بالواقع فهو أنّ هذا العدد تجاوز 67000 وفاة، وأكثر من مليون مريض «يوم كتابة هذه المادة في 3 أيار» وبوقت أسرع بنحو 3 أشهر ممّا توقّعه «علم التسطيح الليبرالي» الكاذب للمنحني الوبائي. قبل ذلك التنبّؤ الكاذب بأيام كان فاوتشي قد قال في 2 نيسان 2020 بمقابلة مع قناة Today بأنه رغم كون إجراءات البقاء في البيت «صعبة» لكنها «سلاحنا الأساسي ضدّ الفيروس حالياً. فليس لدينا لقاح لكي نوزّعه. فهذه الإجراءات هي الشيء الوحيد الذي نملكه». ثم عبّر في 7 نيسان 2020 عمّا يقصدونه بـ«الرجوع للحالة الطبيعية»: «حتى نعود إلى وضع نؤدي فيه وظائفنا كمجتمع... لكي نعود إلى مرحلة ما قبل فيروس كورونا، فإنّ هذا قد لا يحدث أبداً طالما التهديد قائم، لكنني أؤمن بالعلاجات القادمة على الطريق، وبحقيقة أنني أشعر بالثقة بأنه خلال فترة من الزمن سوف نحصل على لقاح جيد».

لم تقتصر التصريحات على الخادم بل ونطقها الملك نفسه؛ ففي 23 نيسان 2020 كتب بيل غيتس بأنّ «كل شهر إضافي يستغرقه الحصول على اللقاح هو شهرٌ إضافي لا يستطيع فيه الاقتصاد العودة إلى الطبيعي... وفي ظل العوز إلى علاج معجزة، والذي لا يمكن التعويل عليه، فإنّ الطريقة الوحيدة لإعادة العالَم إلى ما كان عليه قبل ظهور كوفيد–19 هو لقاح عالي الفعالية لكي يقي من المرض».

هل يمكننا الثقة بلقاحاتهم؟

يذكّرنا مقالٌ في الغارديان، بعنوان «في حلبة سباق تطوير لقاح كورونا» – 27 آذار، بكوارث تاريخية سابقة نتجت عن اللقاحات غير الآمنة، ففي العام 1942 كان لقاح الحمّى الصفراء ملوّثاً بفيروس التهاب الكبد B وأعطي لثلاثمئة ألف جندي أمريكي متسبباً بمقتل 150. وكذلك الفضيحة المأساوية للقاح شلل الأطفال المُثبَّط من شركة Cutter الأمريكية والذي تسبب عام 1955 بأربعين ألف إصابة بالفيروس من اللقاح وحدوث الشلل في 260 طفلاً وموت 10 منهم.

تطوُّر التكنولوجيا ليس ضماناً للقاحات آمنة، وخاصةً بأيادي متعطّشين للأرباح والهيمنة كبيل غيتس وزمرته. وحتى منذ ما قبل وباء كورونا يضغط بيل غيتس على منظمة الصحة العالمية وجهات ترخيص اللقاحات لتسهيل «موافقة طارئة» مستعجلة على «طلبيّة» لنوع جديد من لقاح شلل الأطفال الحيّ، دُعِيَ nOPV2، ليكون جاهزاً للتسويق بحلول حزيران 2020 وإعطائه لملايين الأطفال قبل بدء الطور الثاني Phase2 من التجارب السريرية! «ستجرى في بنغلاديش». وهذا اللقاح الجديد يحوي النمط 2 من فيروس الشلل المهندَس وراثياً بذريعة «تجنّب عيوب لقاح سابين». وحتى الدكتور نفسه الذي صمَّم هذا اللقاح الجديد، وهو «أندرو ماكادام» الخبير الرئيس في «المعهد الوطني للمعايير البيولوجية والرقابة» NIBSC في بريطانيا، عبّر عن مخاوفه، وخاصةً من ظاهرة «التأشيب» recombination التي قد تحدث بشكل طبيعي عند تواجد عدة ذراري أو أنواع من الفيروسات معاً «إذ قد تتبادل فيما بينها قطعاً من حموضها النووية لتعطي ذرية جديدة قد تكون خطيرة»، وحذّر مكادام من إعطاء هذا اللقاح الجديد بشكل متزامن مع لقاحَي سابين1 وسابين3، قائلاً «لا أستطيع أن أتقبّل المنطق من وراء القيام بذلك»، حسب ما نقلت عنه مجلّة TheScientist في 17 كانون الأول 2019. لكن طالما بيل غيتس وراء التمويل فإنّ «المنطق» الوحيد هو مصلحة الطغمة المالية الضيقة مهما جلبت من كوارث وشرور على ملايين البشر.

بسرعةٍ متهوّرة يتجاوز غيتس شروط الأمان لترخيص لقاح جديد لشلل الأطفال هذا الصيف

لقاح قسري بأيّ ثمن؟

بات مفضوحاً ربط غيتس وفاوتشي «العودة للوضع الطبيعي» حصرياً ببدء التسويق الواسع للقاح، وعبّرت «واشنطن تايمز» عن القلق من أن يتم فرض اللقاح العتيد، المشكوك بأمانه وفعاليته، بشكل إجباري على جدول لقاحات جميع الأطفال بحيث يكون شرطاً لدوام الطفل في المدرسة. بالفعل «يا لها من أنباء عظيمة بالنسبة لشركات الأدوية الكبرى!» كما علّق كاتب ذلك المقال، وتابع «ويا لها من أنباء عظيمة لبيل غيتس الذي أعلن للتو أن مؤسسته ستنفق مليارات الدولارات لبناء معامل لسبعة صنّاع لقاحات محتملة. «الإنفاق» هو الكلمة الخطأ هنا لأنه على الأصح «استثمار». بيل غيتس أولاً وأخيراً رجل أعمال مليونير».

سبق أن بلغت وقاحة بيل غيتس لتبرير أجندته التلقيحية أنّه لم يخف رغبته باستمرار الفقر الذي يعني أمراضاً أكثر، وبالتالي لقاحات أكثر، ففي خطاب له أمام اجتماع لمنظمة الصحة العالمية في 19 أيار 2005 قال حرفياً: «العالم غير مضطر إلى القضاء على الفقر من أجل القضاء على مرض الجدري، ولسنا مضطرين إلى القضاء على الفقر لكي نحد من الإصابة بالملاريا. إن هناك لقاحاً يجب بالفعل إنتاجه وتوزيعه، واللقاح سينقذ الأرواح ويُحسِّن الصحة ويحدّ من الفقر».

تورد دراسةٌ لمجلة «هايبوثيسيس» عام 2014 بعنوان «الرأسمالية– الخيرية بين الماضي والحاضر» الوصفَ التالي: «في تشابه مع مؤسسة روكفيلر، فإنّ مؤسسة غيتس تنتهج مقاربةً تكنيكيةً التوجّه– ببرامج مصمَّمة لتحقيق تقييمات إيجابية ضيّقة الأهداف– وتلتصق بنموذج البزنس التجاري المتركّز على إنجازات قصيرة المدى». سبق لماركس في «رأس المال» أنْ وصف الرأسمال بأنه «يقطر دماً من رأسه حتى أخمص قدميه» والرأسماليّ أيضاً بأنّه «رأسمال مُتجسّدٌ في شخص» وبالتالي من المتوقّعً أن تنعكس الدمويّة وضيق الأفق التاريخي للرأسمال في عقلية باتت، ومنذ قرنٍ من العفن الإمبريالي، متخلّفة عن ضرورات التاريخ، مثلما رأينا في منطق غيتس أعلاه بفصله الميتافيزيكي بين «الفقر» و«المرض».

كانت هذه بعض جوانب إدارة الحملة الكونية خدمةً لهيمنة الطغمة المالية على حساب مرض ملايين البشر وموتهم، فالـ«محظورات» على علاجات كوفيد–19 أعلاه ترقى لأن تكون «عقوبات» على الشعب الأمريكي نفسه وقد تطال أيّاً من الشعوب الرازحة تحت الحكومات المرتهنة للمنظومة الأمريكية إذا تبنّت بروتوكولات مماثلة، سواءً مباشرةً أو عبر سلطة «منظمة الصحة العالمية» التي تساهم مؤسسة غيتس بتمويلها. فبعد عقد من إنشاء مؤسسة غيتس 2000 بدأت تموّل WHO منذ بداية «عَقد اللقاحات» تقريباً 2010، بوسطي 250 إلى 300 مليون دولار سنوياً، حتى أنّ غيتس في 2013 كان الممول الأكبر على الإطلاق أكثر من أيّة حكومة أو منظمة غير حكومية أخرى في العالَم. وفي العام 2016–2017 بلغت نسبة مساهمة غيتس 14% من ميزانيتها. ولا يبدو صعباً التحكّم بسياسات المنظمة الدولية نظراً لتواضع ميزانيتها؛ من 900 مليون دولار عام 1998 حتى 2،2 مليار دولار 2017. يشكل الرقم الأخير، كمقارنة، 30% من ميزانية المركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض CDC–US و10% فقط من تكاليف الإعلانات التجارية لشركات الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية «WHA Today 2017».

يبدو أن مموّلي المرجعيّات العلمية الكبرى يستثمرونها في هذه المرحلة من الوباء لقتل الآمال بأيّ علاج حتى لو ثبتت فائدته، ريثما يجري مزيد من خنق الشعوب أكثر بالمرض لإركاعها وإجبارها على قبول أية لقاحات أو «علاجات مبتكرة» أو قيود استعباد جديدة، بشرط أن تكون محتَكَرة لهم، ولذلك يموّلونها وبسرعة متهوّرة ومشبوهة من حيث درجة أمانها وفعاليتها.

الأنشطة استأنفت أعمالها.. ماذا بشأن المواصلات؟

أقر الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفيروس الكورونا مجموعة من القرارات الأسبوع الماضي، بما يخص إعادة عمل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، بالإضافة إلى إلغاء حظر التجول المفروض بين المدن والأرياف ضمن المحافظة الواحدة، وكذلك إعادة تفعيل العمل في الوزارات والجهات الحكومية، وذلك بنسبة 40% من العاملين فيها.

■ عادل ابراهيم

بالمقابل، لم يفسح المجال لعودة خدمات النقل العامة، سواء داخل المدن، أو بين المدن والأرياف، الأمر الذي شكل إعاقة لكثير من العاملين في الأنشطة التي فسح المجال لها باستئناف أعمالها، حكومية وخاصة، بالإضافة لتكبيد هؤلاء نفقات كبيرة على البدائل المتاحة للتنقل، والمحصورة بالتكاسي فقط من الناحية العملية.

استئناف مزاولة كافة الأنشطة

لقد وافق الفريق الحكومي على فتح الأسواق الشعبية وكافة الفعاليات والمحال التجارية والصناعية والخدمات يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الخامسة مساءً، وذلك لتعزيز انسيابية المواد والمنتجات، وتسهيل حركة الأسواق، مع ضرورة التزام كافة الفعاليات والمحلات بشروط السلامة الصحية ومواد التعقيم، كما قرر إلغاء حظر التجول المفروض بين المدن والأرياف ضمن المحافظة الواحدة بما يسهل حركة تنقل العمال بين الريف والمدينة.

كذلك كلف مجلس الوزراء جميع الوزرات اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإعادة تفعيل العمل في الوزارات والجهات والمؤسسات التابعة لها وذلك بنسبة 40% من العاملين خلال الأسبوع الحالي، على أن تتم زيادتها بشكل تدريجي وفقاً للأولويات والحاجة وبما يسمح بتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين ودعم وتسهيل دوران عجلة النشاط الاقتصادي مع تطبيق كافة الاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية المطلوبة وتزويد العاملين فيها بالمستلزمات المطلوبة، كمامات، معقمات، وغيرها.

قرار منقوص

كان وقع القرارات أعلاه إيجابياً على أصحاب الفعاليات والأنشطة التجارية والصناعية والخدمية التي أعيد عملها، وكذلك على العاملين في هذه الأنشطة ومنشآتها ومحالها وورشاتها وأسواقها، خاصة أنهم سيستعيدون مصادر دخلهم بعد أن فقدوها، كلياً أو جزئياً، خلال فترة الحجر والحظر.

لكن هؤلاء العاملين استفاقوا على مشكلة جديدة ستواجههم من خلال استعادة أعمالهم، وفرحتهم لم تكتمل، فالقرارات المتخذة بإعادة تفعيل الأنشطة الاقتصادية كانت منقوصة ولم تشمل إعادة تفعيل عمل المواصلات، باصات وسرافيس، لا داخل المدن ولا بين الريف والمدينة، ما يعني أن هؤلاء العاملين سيضطرون للاستعانة بالتكاسي من أجل وصولهم لأماكن عملهم، حيث لا تتوفر وسائط نقل أخرى، مع ما يعنيه ذلك من نفقات كبيرة سيضطرون إلى دفعها يومياً لقاء التنقل من وإلى العمل، بالإضافة لعوامل الاستغلال التي سيتعرضون لها أيضاً في ظل تحكم أصحاب التكاسي بهم، وما يفرضونه من سعر استغلالي عليهم، وخاصة بحال التنقل بين الريف والمدينة.

هذه التكاليف اليومية المرتفعة على أجور النقل والمواصلات بالتكاسي ستكون اقتطاعاً من أجور هؤلاء العاملين، التي لم يقبضوها بعد، كما ستكون على حساب الكثير من ضروراتهم واحتياجاتهم المعيشية مع أسرهم، علماً أن الكثير منهم كانوا قد اضطروا خلال فترة الحجر والحظر للاستدانة من أجل تأمين الحد الأدنى من متطلبات البقاء على قيد الحياة، فأعمال غالبيتهم تعتبر من الأعمال غير الثابتة بمواقع عملهم، وتحتسب أجورهم بالمياومة أو بالجمعية، وأصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم كانوا قد أوقفوا أجورهم بسبب توقف أعمالهم، ولا يمكن إلزام هؤلاء بتسديد نصف الأجر كما قيل، ولا جزء منه!.

بانتظار قرار عودة المواصلات

هؤلاء العاملين بانتظار قرار إعادة تفعيل عمل المواصلات العامة داخل المدن وبين الريف والمدينة، حيث لم يعد هناك من مبرر لاستمرار توقفها، خاصة بعد عودة غالبية الأنشطة للعمل.

أما بخصوص حال الازدحام والحديث عن مساعي منعه وأهمية ذلك لدرء مخاطر نقل العدوى المرضية، فهو أصلاً لم تتوقف طيلة فترة الحظر، سواء كان ذلك في الأسواق التي زاد الازدحام فيها بشكل كثيف خلال رمضان، أو في المؤسسات الحكومية من أجل المواد المدعومة التي تزدحم الطوابير على بواباتها أيضاً، وقد تزايدت هذه الازدحامات مع قرارات استئناف الأنشطة الأخيرة شبه الشاملة.

فهل سيطول الانتظار؟.

الناس لبعضها.. على قيد الأمل

ربما أصبح من المفروغ منه أنه لولا المساعدات والتكاتف الاجتماعي ما كان للغالبية المفقرة من السوريين أن تتمكن من البقاء على قيد الحياة فقراً وجوعاً، في ظل الواقع المعيشي المتردي والمعمم، والمستمر مزيداً من التردي والسوء على كافة المستويات، بسبب سياسات النهب والفساد التي طالت هذه الغالبية بعمق حياتها ومعاشها وخدماتها.

■ نوار الدمشقي

وقد تزايدت فاعلية هذا التكاتف خلال فترة الحجر والحظر بسبب الكورونا، ومع قدوم شهر رمضان، وخاصة المساعدات النقدية التي تأتي تحويلاً من الخارج عبر شركات تحويل الأموال المرخصة، برغم أنها ليست بعيدة عن أوجه الاستغلال هي الأخرى، بل والكبير منها في ظل هوامش العمولة والربح المقتطعة منها على حساب هؤلاء المحتاجين، دون الخوض بتفصيلات فارق السعر الصرف كي لا يتم توريطنا بما لا نرغب فيه بهذا الشأن.

الناس لبعضها

لا تتوفر بيانات عن حجم التحويلات المالية من السوريين في الخارج لذويهم ومعارفهم وأصدقائهم المفقرين في الداخل، لكن كل المؤشرات تقول: إنها كبيرة جداً، وتتزايد مع كل مناسبة وموسم، أو مع الحالات الطارئة، سواء كانت المناسبة رمضان أو الأعياد، أو المواسم المرتبطة بالمونة وبافتتاح المدارس، والحالات الطارئة المرتبطة غالباً بالمرض الخطير والمستعصي، أو عند الاضطرار لعمل جراحي، وغيرها من المبررات الاضطرارية الأخرى التي لا تنفصل عن الواقع المتردي والسيئ عموماً، الذي يعيشه المفقرون داخلاً، وهم الغالبية.

أما عن التكاتف الاجتماعي الداخلي فهو قائم على مبدأ «جود بالموجود»، وأيضاً مرتبط غالباً بالمناسبات والمواسم والحالات الاضطرارية، وهو لا شك كبير جداً أيضاً، بحيث لا يمكن تقديره، لكنه بالترابط مع ما يأتي من الخارج يؤدي الوظيفة المطلوبة في بقاء الغالبية المفقرة على قيد الحياة، بل وعلى قيد الأمل أيضاً.

منظمات وأفراد للتلميع فقط

على الطرف المقابل يجري تسويق وتلميع دور بعض المنظمات والجمعيات، وحتى الأفراد أحياناً، تحت اسم المساعدات والإعانات، بعناوينها البراقة المروجة عبر بعض وسائل الاعلام أيضاً.

فمع عدم التقليل من أهمية جزء من هذه الأدوار، دون تضخيمها، إلا أن الواقع يقول: إن المحسوبية والفساد عشش في عمق آليات عمل هذه الجهات، بمختلف تسمياتها وتبعياتها، بما في ذلك المنظمات الدولية، وقد جرى تسليط الأضواء على البعض منها بحسب توفر المعطيات والوثائق عبر بعض وسائل الإعلام خلال السنوات الماضية.

دعم رسمي مسحوب الدسم

أما على المستوى الحكومي الرسمي فحدث بلا حرج عن التعاضد مع الغالبية المفقرة، فمن المواد «المدعومة» مسحوبة الدسم، بما في ذلك الخبز الذي أصبح غير قابل للاستهلاك، إلى حملات مساعدة المسرحين وذوي الشهداء، وصولاً للتعويض عمّن توقفت أعماله خلال فترة الحجر والحظر المرتبطة بالإجراءات الاحترازية الأخيرة، حيث نسمع عن المبالغ الكبيرة المخصصة لكل تلك العناوين، لكننا نتساءل فيما بيننا عمن استفاد منها فعلاً، خاصة في ظل أوجه وأشكال المحاباة والمحسوبية والفساد السائدة!.

أما أسوأ ما في الأمر فهي محاولات ومساعي تحميل المواطنين المفقرين منيّة على استمرار معيشتهم البائسة، مع المنّية على الحقوق المنتهكة أيضاً، بغاية التغطية على استمرار كل أشكال النهب والفساد والظلم، والمتسببين بكل ذلك، والمستفيدين منه!.

هل من وقاحة أكثر؟!.

من يُفرغ التدخل الإيجابي من غايته.. ولمصلحة مَن؟

أعلنت السورية للتجارة عن طرح مادتي السكر والرز للمواطنين بالسعر الحر، عبر صالاتها المخصصة، دون بطاقة ذكية، وبأسعار مخفضة عن السوق، حيث تم تحديد سعر كيلو السكر بـ500 ليرة، وسعر كيلو الرز بـ 575 ليرة، وهي أدنى من أسعار السوق.

■ عاصي اسماعيل

كذلك أعلنت، مع مطلع شهر رمضان، عن طرح بعض أصناف المعلبات «طون– سردين..» بأسعار مخفضة عن السوق أيضاً.

بالمقابل يشتكي المواطنون من عدم توفر هذه المواد في الكثير من صالات السورية للتجارة، فقد سمعوا عنها ولم تتح لهم الفرصة لشرائها، وعند السؤال عنها تكون الإجابة بأن المواد المعلن عنها بالسعر المخفض قد نفذت، بانتظار وصول كميات إضافية منها، وكذلك ما زالت مادتا الشاي والزيت النباتي غير متوفرة عبر البطاقة الذكية، والتبرير عدم توفر كميات مخصصة منها للبيع عبر البطاقة الذكية للمواطنين، علماً أنها متوفرة بالسعر الحر!.

خطوة إيجابية ولكن!

لا شك أن الإعلان من قبل السورية للتجارة عن طرح بعض المواد والأصناف الغذائية بالسعر المخفض يعتبر خطوة إيجابية، تضاف إلى مهمة توزيع بعض المواد «المدعومة»، بالرغم من كونه من صلب عملها، ويصبّ بغايته المفترضة وهي التدخل الإيجابي لمصلحة المواطن.

ولا شك أن عمليات الشراء لتأمين هذه المواد والأصناف المعلن عنها خصصت لها أموال طائلة، كما سخرت من أجل توزيعها سيارات النقل التابعة للمؤسسة من أجل إيصالها للصالات المعنية.

لكن كل ذلك يبقى مرتبطاً بحال توفرت هذه المواد فعلاً للمواطن واستطاع الحصول عليها، ولم تبق إعلاناً خلبياً!.

فقد تم تفريغ هذه الخطوة من محتواها وغاياتها مباشرة على ما يبدو!.

فهذه المواد المعلن عن طرحها بالسعر المخفض، وخاصة المعلبات، غير متوفرة في الكثير من الصالات، والإجابة شبه الموحدة عن ذلك إن الكميات الواصلة منها تم بيعها ونفذت، وما على المواطنين إلا انتظار الكميات اللاحقة، بحال وصولها، علماً أن بعض المواطنين قالوا بأنهم شاهدوا تسريب كميات منها خارج الصالات من قبل بعض العاملين فيها، لكنهم لم يتأكدوا إلى أين كان مصيرها بالنهاية، حيث قال أحدهم: «ربما كانت للاستهلاك الشخصي من قبل هؤلاء، أو لبعض ذويهم والمقربين منهم»، خاتماً بعبارة: «ما بدي حط حدا بذمتي»!.

منافسة يجب إفشالها وفارق سعري مغر

لم تعلن السورية للتجارة عن الكميات المتوفرة لديها من المواد والسلع التي سيتم طرحها عبر منافذها وصالاتها بالسعر المخفض، ولا حصة كل فرع من فروعها منها، ولا حصة الصالات المخصصة لهذه الغاية منها أيضاً، والحديث الوحيد عن ذلك كان بأن مادتي السكر والرز متوفر منها كميات كبيرة وكافية لدى السورية للتجارة، وكان ذلك على لسان وزير التموين الشهر الماضي عبر الفضائية السورية، وربما لذلك تم الإعلان عن طرحها بالسعر الحر وبدون بطاقة ذكية.

بالمقابل، فإنه من المفروغ منه أن المتضررين من وجود منافسة حقيقية من قبل السورية للتجارة في السوق لمصلحة المستهلكين كُثر، وخاصة كبار التجار والسماسرة والمستغلين، فهؤلاء ليس من مصلحتهم أن تقوم السورية للتجارة بمهامها المرسومة لها، ولو بشكل محدود وعلى بعض السلع فقط، فذلك قد يحدّ من إمكانات تحكمهم المزمن بالسلع والأسواق، كماً وسعراً ومواصفةً، على الرغم من تغوّلهم المباشر بعمل هذه المؤسسة، وسبق أن جرى الحديث تفصيلاً بهذا الشأن في عدد سابق لقاسيون بمادة بعنوان: «هل تقوم السورية للتجارة بدور المنافس فعلاً؟».

لذلك فإنه من غير المستغرب أن يعمل هؤلاء على إفشال أية خطوة تصبّ من حيث الجوهر بغاية المنافسة الفعلية في الأسواق لمصلحة المستهلكين مهما كانت صغيرة ومحدودة، بل لا مانع لديهم من وأد مثل هذه الخطوات في مهدها مباشرةً قبل الوصول لغاياتها، وطبعاً لا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر قنوات ومسارب الفساد، فالفارق السعري المعلن بهذه المواد عن مثيلاتها في السوق يعتبر فرصة تكسب للبعض، الذين عملوا على تسريبها لبعض تجار السوق مجدداً، كي يبيعوها بمعرفتهم وبسعر السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء ليسوا بحاجة لكميات إضافية من أية سلعة، لكن ضرورات المنافسة والتحكم بالنسبة إليهم تبقى أهم، فكيف مع هوامش ربح مضمونة، وإن كانت قليلة نظراً لتقاسمها مع بعض الفاسدين، بالمقارنة مع أرباحهم الاحتكارية طبعاً.

والنتيجة، أن التدخل الإيجابي لمصلحة المواطنين بحسب الإعلان كان لمصلحة البعض من التجار والفاسدين على حساب المستهلكين مجدداً، والدليل عدم توفر هذه المواد والأصناف في الكثير من صالات المؤسسة، الأمر الذي لم ينفه مدير عام المؤسسة عبر لقاء تلفزيوني منذ يومين، مبرراً نفاذ الكميات لشدة طلب المواطنين عليها نظراً لانخفاض سعرها، وليس لأية أسباب أخرى، مع تأكيده على ضرورة الانتظار لحين ورود كميات إضافية من هذه المواد، بحال طلب الفروع، وتوفر وسائط النقل!.

ويبقى السؤال عن الكميات المتوفرة والتي جرى الإعلان عنها ليتم طرحها بالسعر المخفض، عسى يتبين حجم الأرباح الإضافية التي سيتم تقاسمها استغلالاً وفساداً، باسم المواطنين، وباسم التدخل الإيجابي؟!.

من غير المستغرب أن يعمل كبار التجار والمستغلين على إفشال أية خطوة تصبّ بغاية المنافسة الفعلية في الأسواق لمصلحة المستهلكين

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول على واقع ارتفاع أسعار الخضار وتهريبها، بالتزامن مع بعض التصريحات غير الواقعية حيالها، يقول البوست:

«إقبال الشعب السوري على «الجظ مظ» هو السبب وراء ارتفاع أسعار البيض والبندورة».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة بشأن «تكليف المحافظين التوسع في إقامة الأسواق الشعبية في المناطق والمدن والبلدات ليتسنى للمزارعين عرض منتجاتهم بشكل مباشر إلى المستهلكين، وبيعها بأسعار منافسة وكسر كل حلقات الوساطة والاحتكار..»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «بتمنى من المحافظة التأكد من أصحاب البسطات إذا كانوا فعلاً مزارعين لأنو كل البائعين شقيعه يجيبو الخضار من سوق الهال ؟؟؟؟وما في اي انخفاض بالاسعار ؟؟احترموا عقول الناس».

● «وهي فتحنا باب جديد للوساطة من شان حجز المكان مبروك.. بالله شو فرقه هذا عن البازارات المعروفة من الاف السنين؟؟ اخترعتوا الدولاب مرة ثانية؟!!».

حول الخبر المتداول عن توقيف شاحنة من قبل الجمارك اللبنانية محملة بكميات مختلفة من الخضار والفواكه السورية المهربة الى لبنان، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «وبعدين المهربين مو خايفين من حدا ولا عاملين حساب لحدا والجمارك وين يا نور العين.. اقتصاد بلدنا عم ينهار من التهريب».

● «كل كم يوم بيلقطوا سيارة وهي اللي عم تنلقط وحدة من مئات السيارات فتخيلوا حجم الخضرة اللي عم تتهرب اذا بسكر الطريق ع المهربين يومين ليصير سعر الخضرة عنا بالأرض».

وحول الخبر الذي يقول: إن البطاقة الذكية حققت وفورات بكميات الخبز.. وكشفت التجاوزات، علق البعض بالتالي:

● «وك والله ع جيبو خبز ما بيتاكل اليوم كانت طالعة ريحتو وكل ربطة فيا 2 او3خبزات منزوعين..».

● «عم ناخد ربطتين ويسجلو علينا اربعه كمان في سرقه».

وحول الخبر من صفحة الحكومة بأن «مجلس الوزراء يوافق على تمديد العمل ببرنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم التي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل»، علق البعض بما يلي:

«مين استفاد؟».

● «كل ما نروح نقدم بيقولولنا ما في تسجيل وكأن الواحد عبيشحد منهن شحادة».

● «مسرح من سنه وعأساس في وظائف لا خبرونا شي ولا سألوا عنا شو حتى نصير بعمر 50 يعني».

ونختم مع بوست تهكمي متداول، على الصفحات العامة والخاصة، حول واقع الفساد والوساطة بعمق المساعدات، يقول البوست:

● فقط في سورية... بيصف سيارتو لينزل ياخد كرتونة مساعدات..!».

وناقل الكفر ليس بكافر

بعض بلدات ريف دمشق مظلومة بالكهرباء

ما زالت مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية مستمرة ويعاني منها المواطنون، وخاصة في بعض بلدات ريف دمشق «يلدا_ زملكا_ عين ترما_ عربين_ حرستا..» رغم كل الوعود عن تحسينها وزيادة ساعات الوصل ارتباطا بقدوم فصل الصيف، الذي تنخفض خلاله كميات الاستهلاك المنزلي عادة.

■ مراسل قاسيون

تتجاوز ساعات القطع النظامي في بعض بلدات ريف دمشق الـ16 ساعة يومياً، وأحياناً أكثر من ذلك بسبب الأعطال المتكررة، بالمقابل، مثلاً، فقد استقرت نسبياً ساعات القطع في دمشق بما لا يتجاوز الـ8 ساعات يومياً.

وعود مسحوبة

قُطعت الوعود بشأن تحسين واقع التزود بالطاقة الكهربائية تزامناً مع قدوم فصل الصيف، ومع حلول شهر رمضان، لكن هذه الوعود كغيرها ما لبثت أن سُحبت، وعادت معها الذرائع المعتادة بشأن ساعات الوصل والقطع والأعطال، والتي تتمحور غالباً حول توفر المشتقات النفطية لتشغيل محطات التوليد، وكمية الاستجرار الكبيرة مقابل الكمية المنتجة المحدودة من الطاقة، وعدم تحمل مراكز التحويل، والحاجة للصيانة الدورية، وغيرها من المبررات التي حفظها المواطنون عن ظهر قلب.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدلات الاستهلاك العامة من الطاقة الكهربائية من المفروض أنها انخفضت مؤخراً تزامناً مع توقف الكثير من الأعمال والأنشطة الاقتصادية، بسبب إجراءات الحجر والحظر المطبقة.

اجترار المبررات غير المقنعة

المشكلة بالنسبة للمواطنين في بعض بلدات ريف دمشق أن بعض الذرائع والمبررات لم تعد مقنعة لهم، وخاصة ما يتعلق بكم الاستجرار والأعطال.

فقد استقرت الكهرباء نسبياً لمدة محدودة من الزمن خلال فترات سابقة، وانخفضت معها الأعطال، ثم عادت ساعات القطع لتتزايد وصولاً لأيام متتالية أحياناً في هذه البلدات، لتعود وتستقر الآن لكن مع ساعات قطع طويلة، مع تخلل ساعات الوصل للتقطعات أيضاً، على الرغم من تباين ساعات الوصل والقطع فيها بالمقارنة مع المدينة، بل بالمقارنة مع بعض بلدات الريف الأخرى، التي تُعامل معاملة المدينة على هذا المستوى، مثل: «ضاحية قدسيا_ قرى الاسد_ ضاحية حرستا.. وغيرها».

أما كيف ولماذا وما هو السبب الحقيقي؟ لا أحد يعلم! مع استمرار اجترار المبررات غير المقنعة نفسها.

العدالة المفقودة

لم ينفِ مدير شركة كهرباء ريف دمشق، خلال حَديث إذاعي مؤخراً، المشكلة التي يعاني منها الأهالي في بعض بلدات ريف دمشق، فقد أعاد الحديث عن حصة الريف من الطاقة الكهربائية بالمقارنة مع معدلات الاستجرار والحاجات الفعلية، وخلص إلى أن الطاقة الكهربائية المنتجة، والحصة المخصصة للريف، لا يمكن تخزينها، وما هو متوفر للريف من حصة كهربائية يتم توزيعه للاستهلاك.

ما تم إغفاله خلال الحديث بحسب بعض المواطنين هو واقع التباين في التزود بالطاقة الكهربائية على مستوى ساعات الوصل والقطع بين بلدات الريف نفسها، فبعض البلدات حصتها من ساعات الوصل أكثر من غيرها بكثير بحسب بعض المواطنين، الأمر الذي يعني غياب العدالة في توزيع الحصة المخصصة للريف من الكهرباء، بالإضافة لانعدام العدالة مع المدينة أيضاً، وكذلك انعدام العدالة على مستوى التجاوب مع الشكاوى بشأن الأعطال وإصلاحها، ناهيك عن واقع الشبكة المتردي في هذه البلدات.

تتجاوز ساعات القطع النظامي في بعض بلدات ريف دمشق الـ16 ساعة يومياً وأحياناً أكثر من ذلك بسبب الأعطال المتكررة

أما الأهم فهو: أن حصة هذه البلدات من الطاقة الكهربائية من المفترض أن تتزايد بمقدار التزايد السكاني فيها، خاصة وأنها تشهد عودة أهلها إليها تباعاً، ما يعني الحاجة للمزيد من الطاقة الكهربائية، سواء كانت منزلية أو من أجل الأنشطة التجارية والحرفية والمهنية والصناعية فيها.

مسؤوليات وواجبات

إذا كانت حال غياب العدالة بين بلدات ريف دمشق من مسؤولية كهرباء الريف ومن واجبها تلافيه، فإن غياب العدالة بين الريف والمدينة يعتبر من مسؤولية الشركة العامة للكهرباء، ولعل ذلك يشمل بقية المحافظات والمدن وأريافها، فالحصص الموزعة من الطاقة الكهربائية المنتجة لا يتم توزيعها بعدالة على المواطنين بالنتيجة، علماً أن حاجات الاستهلاك المنزلي وضروراتها لا تختلف بين مدينة وأخرى أو بين مواطن وآخر.

أما المسؤولية الأهم فتقع على عاتق الوزارة نفسها من أجل تأمين الكمية الكافية من الطاقة الكهربائية بما يلبي حاجات الاستهلاك الفعلي، المنزلي والصناعي والتجاري والسياحي و.., وربما يتم ذلك في ظل استمرار بعض المبررات الموضوعية، وليس الذرائع الممجوجة، لعله من واجبها متابعة حُسن توزيع الطاقة المنتجة والعدالة بهذا التوزيع.

فهل ذلك كثير؟.

المعلمون شريحة كبيرة غير مشمولة بتوطين الأجور

ما زالت معاناة المعلمين مع استلام أجورهم الشهرية ومستحقاتهم الأخرى مستمرة، خاصة وأن هذه الأجور والمستحقات موزعة في حساباتها ومحاسبيها ومعتمدي تسليمها على المديريات في المحافظات، وعلى المجمعات المدرسية بكل محافظة بحسب قطاعاتها، مكاناً وتعداداً.

■ مراسل قاسيون

فهذه الشريحة الكبيرة والواسعة والمنتشرة لم يستقر أمر توطين مستحقاتها الشهرية في المصارف المعتمدة بشكل كامل حتى تاريخه، فالجزء الأكبر من هؤلاء المعلمين ما زالوا تحت رحمة المحاسبين والمعتمدين، الذين يحددون لهم يوماً أو يومين في الشهر لاستلام أجورهم من مكان يتم تحديده من قبل هؤلاء، وإلا فسيكون عليهم ملاحقتهم ومتابعتهم من مكان لآخر كي يستلموا مستحقاتهم، أو الاضطرار لتركها للشهر الذي يليه، والأكثر تضرراً هم من يطلق عليهم تسمية «تحديد مركز عمل»، فهؤلاء يتوهون أكثر من غيرهم بمتابعة محاسبيهم ومعتمديهم.

محاولات توطين غير مكتملة

سبق وأن جرت محاولات سابقة لتوطين أجور المعلمين في المصارف الحكومية أسوة بغيرهم من العاملين في الدولة، كي يستلموا أجورهم ومستحقاتهم عبر الصرافات الآلية بمواعيدها دون تأخير، لكنها شملت شريحة صغيرة منهم بكل محافظة في حينه، ولم تكتمل العملية لتشمل جميع هؤلاء في كافة المحافظات.

وقد توقفت هذه المحاولات لاحقاً بشكل كلي تقريباً، مع لحظ أن بعضهم قام بفتح حسابات خاصة بهم وعلى نفقتهم، علماً أن تكلفة فتح الحساب الشخصي تعتبر مكلفة ومرتفعة جداً، من أجل تحويل أجورهم ومستحقاتهم عبر بطاقة مصرفية «كرتونية» لاستلامها شهرياً «نقداً» من المصارف بعد تحويلها من المحاسبين بحسب القطاعات والمجمعات إلى حساباتهم المفتوحة، مع العلم أن هذه البطاقات لا تعمل على الصرافات الآلية كما غيرها من بطاقات المصارف المعتمدة للعاملين في الدولة.

مطلب محق

مطلب توطين أجور ومستحقات المعلمين في المصارف الحكومية أسوة بغيرهم من العاملين في الدولة ما زال قائماً، وهو مطلب مشروع ومحق، فشريحة المعلمين تعتبر كبيرة ومتسعة ومنتشرة، لذلك تبدو عملية توطين أجورهم ذات أهمية خاصة، لكونها تخفف الأعباء الشهرية عليهم، وتحد من تأخر استلامهم لمستحقاتهم، كما تحد من تحكم المحاسبين والمعتمدين بهم، كما تسهل عليهم استلام هذه الاستحقاقات في الأوقات المناسبة لهم، وليس بحسب ما يفرض عليهم من مواعيد قد تكون غير مناسبة، بالإضافة للكثير من المزايا الأخرى، وهؤلاء لا يعرفون لماذا توقفت عملية توطين أجورهم في المصارف الحكومية، ولم يتم استئنافها حتى الآن!.

فهل من مجيب لهذا المطلب المحق؟.

برسم وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات.

ارتفاع أسعار واستغلال وتهريب.. أين المفر؟!

انخفضت أسعار بعض الخضار والفواكه في الأسواق خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أن وصل بعضها لدرجات فلكية في الارتفاع خلال الشهر الماضي، ترافقت مع الكثير من التذمر والاستياء، خاصة في ظل كثرة الحديث عن تهريب كميات كبيرة منها، وجرى ضبط بعضها عبر الجمارك اللبنانية، وليس السورية مع الأسف!.

■ سوسن عجيب

فما هو السبب الحقيقي خلف هذا الانخفاض في ظل مساعي تجيير «فوائده» على المستهلكين، رغم ضحالتها؟.

فهل كان بسبب تشديد الرقابة على الأسواق، من قبل مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك؟.

أم نتيجة تدخل السورية للتجارة في الأسواق لمصلحة المستهلكين؟.

أم بسبب وقف التصدير والحدّ من التهريب؟.

أم أن آليات العرض والطلب المتحكم بها ما زالت هي السائدة وتفعل فعلها؟.

إمكانات محدودة وسلة استهلاك متراجعة

ارتفاعات الأسعار المستمرة وغير المبررة، وخاصة على المواد والسلع الغذائية، كانت وما زالت تشكل عبئاً على المواطنين، ومصدراً من مصادر معاناتهم، وذلك لانعكاسها المباشر على معيشتهم التي تتردى يوماً بعد آخر، وقد كان لارتفاعات الأسعار الكبيرة على الخضار والفواكه انعكاسات سلبية إضافية.

فالمواطنين الذين اضطروا لتخفيض معدلات استهلاكهم من الغذائيات، وخاصة اللحوم الحمراء، وحتى بعض المشتقات الحيوانية الأخرى، مثل: الأجبان أيضاً، بسبب تدهور قدرتهم الشرائية بشكل كبير، كانوا قد استعاضوا عنها بالفروج والبيض، وبالخضار المتوافرة في الأسواق، سواء كانت بمواسمها، أو خارج هذه المواسم، وبعض هذه الخضار من الضرورات التي من الصعب الاستغناء عنها على أية مائدة، كونها تدخل في الكثير من «الطبخات»، مثل: «البصل- الثوم- البندورة- الليمون..»، وهذه المواد تحديداً طالتها الندرة والارتفاعات الكبيرة في الأسعار مؤخراً، بما في ذلك البيض، حيث أصبحت خارج سلة الاستهلاك للمواطنين أيضاً.

أما ما يفقأ العين، بالإضافة لكل أشكال الاستغلال في الأسواق والتحكم بها، فقد كان ما تداولته وسائل الإعلام حول ضبط الجمارك اللبنانية لكميات كبيرة من السلع الغذائية القادمة من سورية تهريباً، على عدة دفعات، وخلال أيام متباعدة، والتي تحوي الخضار والفواكه والبيض، وغيرها من السلع الغذائية الأخرى، مع عدم إغلاق أبواب التصدير لبعض هذه السلع، في الوقت الذي تشهد السوق المحلية ندرة فيها، وارتفاع سعري عليها.

لا رقابة ولا تدخل ولا حد للتهريب!

بالعودة لموضوع انخفاض أسعار بعض الخضار والفواكه مؤخراً، فمن الجلي أن الموسم هو موسم الخضار والفواكه، لذلك فقد طال الانخفاض السعري بعض هذه المواد كونها في موسمها فقط، علماً أنها بقيت أعلى من أسعار الموسم الماضي، فالانخفاض محدود وغير شامل، ولا ثبات فيه، وما زالت أشكال الاستغلال مستمرة، بل وتزايدت خلال شهر رمضان.

فلا عمليات الرقابة على الأسعار في الأسواق، إن وجدت، كانت السبب في انخفاض أسعار بعض الخضار والفواكه، فعمليات البيع والشراء في أسواق الهال متحكم بها كماً وسعراً.

الموسم هو موسم الخضار والفواكه لذلك فقد طال الانخفاض السعري بعض هذه المواد كونها في موسمها فقط

ولا تدخل السورية للتجارة عبر صالاتها كان له ذاك الأثر على الأسعار، فأسعارها قريبة من سعر السوق، وبعضها أعلى، ربما مع بعض الفروقات الهامشية التي لا تذكر.

ولا أثر للحد من عمليات التهريب الجارية على المواد والسلع الغذائية، أو غيرها، ومع الأسف فإن عمليات الضبط لهذه المهربات الكبيرة تجري خارج الحدود من قبل عناصر الجمارك في بلدان الجوار، وليس من قبل عناصر الجمارك السورية، فكيف بالكميات الكبيرة غير المضبوطة الأخرى، فمسارب التهريب تعمل بكل جد ونشاط على ما يبدو، دون حسب أو رقيب!.

والنتيجة، أن آليات العرض والطلب قائمة ومتحكم بها استغلالاً من قبل تجار أسواق الهال، على الكمية المسوقة محلياً من الخضار والفواكه، في كافة أسواق ومحلات المفرق للمستهلكين، وعلى حسابهم.

لا مبالاة مستفحلة

الحديث عن الأسعار هو الشغل الشاغل للمواطنين، والمعاناة من تبدلات الأسعار وما يرافقها من عوامل استغلال كبيرة لم تتغير، بل تتزايد مع كل يوم، وخاصة خلال شهر رمضان، ومع كل مناسبة أخرى، وحتى بلا مناسبة أيضاً.

الفقر يتوسع، والجوع يتزايد، والاستغلال يتعمق، فأين المفر، في ظل تراجع سلة استهلاك المواطن المفقر تباعاً، وقلة البدائل الغذائية التي يستطيع توفيرها في ظل إمكاناته المحدودة والمتراجعة، وفي ظل اللامبالاة المستفحلة؟!.

السكن البديل في «ماروتا سيتي».. المزيد من التسويف

أعيد فتح ملف السكن البديل لمشروع «ماروتا سيتي» والتذكير به مجدداً، وهذه المرة من خلال المؤسسة العامة للإسكان، فقد نقل موقع الاقتصادي نهاية نيسان أن: «مجلس ادارة المؤسسة ناقش إمكانية تنفيذ المؤسسة للسكن البديل لـ»ماروتاسيتي» و»باسيليا سيتي» وفق المرسوم 66».

■ سمير علي

ملف السكن البديل للمنطقتين التنظيميتين، خلف الرازي ومنطقة اللوان، التي أصبحت أسماؤها فيما بعد «ماروتاسيتي وباسيليا سيتي»، لمن لا يعرف، هو ملف قديم مرتبط بالمرسوم 66 الصادر في عام 2012، والذي كان من المفترض أن يتم إنجازها خلال 4 سنوات من تاريخه، خلالها يتم تأمين سكن بديل لمن تم إخلاؤهم من هاتين المنطقتين، لكن ذلك لم يتم حتى الآن!.

«مطمطة» مفتوحة

الحديث السابق الذي تم تداوله عبر وسائل الإعلام عن السكن البديل لمن تم إخلاؤهم من منطقة مشروع «ماروتا سيتي» كان نهاية السنة الماضية، عندما أعلنت محافظة دمشق عن إخلاء 3 مقاسم في منطقة اللوان من أجل المباشرة ببناء السكن البديل للمستحقين في المنطقة التنظيمية الأولى «ماروتا سيتي».

وبحسب سانا في حينها، فقد صرح مدير تنفيذ المرسوم 66 في المحافظة أنه: «في المرحلة الثانية سيتم إخلاء 10 مقاسم عليها نحو 70 إشغالاً، لافتاً إلى أنه تم استدراج عروض من قبل شركات الإنشاءات العامة كونها ستكون المعنية بالبناء حسب المواصفات».

وكان قد سبق هذه التصريحات الكثير غيرها طيلة السنين الماضية، ومع كل منها يجري تسويف ومطمطة على المستوى التنفيذي، ليس بالنسبة للسكن البديل فقط، بل على مجمل المشروع الترفي المخصص للنخبة من الأثرياء بحسب التكاليف المرتفعة، وبحسب الخدمات «النظرية» المخططة في المنطقة السكنية المحدثة.

ولعل التسويف الجديد واضح أيضاً، لكن هذه المرة من قبل المؤسسة العامة للإسكان التي وصل إليها الملف التنفيذي على ما يبدو، لكنه لم يقر أيضاً، فمجلس إدارة المؤسسة «ناقش إمكانية تنفيذ المؤسسة للسكن البديل»، وربما سينتظر مستحقو السكن البديل فترات طويلة أخرى لإقرار التنفيذ، هذا إن لم تظهر صعوبات وعراقيل تأخيرية جديدة.

حيتان السمسرة والمضاربة ابتلعوا الحقوق

ثمانية أعوام حتى تاريخه مضت على المرسوم 66 الخاص بمنطقة خلف الرازي بما له وما عليه، جرت خلالها الكثير من عمليات البيع وتدوير الرساميل عبر تداول أسهم هذه المنطقة التنظيمية بين أصحاب الثروة، ولا أحد يعلم ماذا حل بأصحاب الملكيات الفعلية للمنطقة، ومن كانوا من القاطنين بها، على ضوء هذه العمليات من التداول، علماً أن كل عمليات التداول الاسمي تجري على «الخريطة»، وعلى حساب مالكي الأسهم الصغار، الذين فقدوا ملكياتهم بالمحصلة، وما تم إنجازه في المشروع طيلة هذه السنوات لا يتعدى استكمال البنية التحتية بحسب التصريحات الرسمية، مع منح بعض التراخيص للبدء بالبناء بحسب المخططات والمصورات بعد دراستها وإقرارها.

أما كل ما يتعلق بحقوق البعض في السكن البديل فهو ما زال برسم التسويف من عام إلى آخر، مع التأخر بتسليم بدلات الإيجار لهؤلاء بحسب ما هو مقر، في الكثير من الأحيان، علماً أنها تآكلت خلال هذه السنين، ولم تعد تغطي ما يتكبدوه لقاء إقامتهم في البيوت المستأجرة مؤقتاً بانتظار السكن الموعود، ناهيك عن اضطرارهم للتنقل في السكن نتيجة ضغوط أصحاب هذه البيوت ومطالبتهم بزيادة الإيجارات بين الحين والآخر، ما دفع بعضهم أيضاً للتخلي عن السكن البديل أيضاً، والنتيجة هي خسارة بخسارة لهؤلاء في ظل هذا النمط من التسويف في الحقوق، والمستفيد طبعاً هم حيتان السمسرة والمضاربة الذين ابتلعوا حقوق هؤلاء وملكياتهم تباعاً.

في نهايات العام الماضي سجلت سورية رقماً قياسياً عالمياً جديداً... إذ كانت الوجهة التي خرجت منها أكبر شحنة كبتاغون مُصادرة عالمياً! عندما صادرت السلطات اليونانية 33 مليون حبة قادمة من موانئنا، ولكن ذاك الرقم القياسي لم يكن الأخير... إذ تتالت المصادرات الكبرى وفي أوقات متقاربة، كاشفة عن سوق سوداء سورية ضخمة ومتسارعة النمو بشكل قياسي.

سورية: 100 مليون حبّة كبتاغون في أقل من عام!

وسوق قد تقارب 16 مليار دولار...

حبوب الكبتاغون المنتجة أو المعبّأة في سورية تخرج بشكل دوري من الحدود السورية، ولكن الكميات الأكبر هي التي تخرج بسفن الشحن من الموانئ، فمثلاً في شهر 2- 2020 تمّت مصادرة أكثر من 35,3 مليون حبة كبتاغون من شرطة دبي قادمة من ميناء اللاذقية، ومؤخراً تمّت مصادرة 19 مليون حبة في السعودية، قادمة أيضاً مع البضائع السورية إلى الموانئ السعودية... وبين هذه الشحنات الكبرى هنالك العديد من الشحنات الأصغر التي يمكن متابعتها عبر التصريحات الرسمية في سورية ودول الجوار.

■ عشتار محمود

99 مليون حبة خلال 11 شهر

خلال أقل من عام وبين شهر 6-2019، وشهر 4-2020، وصلت حصيلة المصادرات داخل البلاد أو الآتية من سورية إلى دول الإقليم إلى أكثر من 100 مليون حبة كبتاغون، إضافة إلى مصادرات مادة الحشيش التي تكون مترافقة معها غالباً. وذلك وفق رصد لقاسيون للكميات المعلنة من الإعلام الرسمي في سورية والأردن والإمارات والسعودية خلال فترة 11 شهر مضت.

إنّ هذه الكمية «ترفع سورية» إلى مرتبة متقدمة جداً في كميات المصادرات السنوية، وتدلّ على الحجم الكبير للسوق السوداء داخل البلاد.

فحوالي 100 مليون حبّة مصادرة ، تعني قرابة 20 طن خلال أقل من عام، وهي كميات أعلى من كل المصادرات في الإقليم الذي يعتبر «رائداً» في استهلاك حبوب الميثافيتامين المخدرة ومن ضمنها الكبتاغون، وأعلى من معدل المصادرات في السعودية التي تستهلك 30% من سوق الكبتاغون العالمية. بل إن هذا الرقم يجعلنا قريبين من رقم المكسيك المصنفة رابعاً عالمياً في حجم سوق هذه الحبوب. وهذا وفق وفق أرقام unocd للمصادرات الرسمية لعام 2017. «UNITED NATION OFFICE ON CRIME AND DRUGS»

تتوسع سوق هذا النوع من المخدرات بمستوى استثنائي، فالمصادرات في سورية خلال عام مضى أعلى بنسبة 450% عن أعلى مستوى سجلته سورية في عام 2015، ما يشير إلى أن الإجرام يضع أقداماً ثابتة في البلاد ويجد جواً مناسباً للتوسع والانتقال من العبور إلى الإنتاج والتصدير الدوري المنظم والتعبئة في مختلف أنواع المنتجات السورية: من البرادي إلى القضبان الحديدية إلى شحنات التفاح وصولاً إلى الحليب والمتة وغيرها.

حوالي 100 مليون حبّة مصادرة تعني قرابة 20 طن خلال أقل من عام وهي كميات أعلى من كل المصادرات في الإقليم

حجم السوق 16 مليار دولار!

إنّ أموالاً كبرى توظّف في هذه السوق، والكثير من القطع الأجنبي يصل للسوق السوداء عبر هذه التجارة التي يتم تقدير حجم سوقها انطلاقاً من المصادرات، وعادة ما تعتمد المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن نسبة 1 إلى 10، إذ تعتبر أن المصادرات تشكّل عُشر السوق الفعلية.

ما يعني أننا وفق آلية التقدير هذه لربما نكون أمام سوق إجمالية في سورية تقارب 200 طن من الحبوب فقط، ومليار حبّة سنوياً. أما قيمتها السوقية فتتباين مع تباين الأسعار لحبوب الكبتاغون في السوق الإقليمية، وقد تبلغ وسطياً: 16 مليار دولار وفق سعر وسطي للحبّة: 16 دولار*، وهو رقم يقارب إن لم يكن يفوق الناتج المحلي السوري وهذا دون احتساب سوق الحشيش والأنواع الأخرى!

فإذا ما أخذنا مصادرات الحشيش المعلنة من شهر 1 حتى شهر أربعة فقط والبالغة 5,2 طن من الحشيش، فإن قيمتها وفق تقديرات إدارة مكافحة المخدرات تقارب 390 دولار للكغ، وقيمة الحشيش المصادر 2 مليون دولار، والسوق كاملة قد تصل قيمة 2 مليار دولار في أربعة أشهر فقط!

*«تمّ تقدير هذا السعر الوسطي من مجموع تقديرات الأسعار المتباينة في تركيا ولبنان والسعودية والإمارات وفق بيانات UNCODلأسعار التجزئة التي تأخذها من استمارات دورية موزّعة على السطات في كل دول العالم، وسطي السعر في تركيا 14 دولار للحبة، في لبنان: 15 دولار، في الإمارات: 10,5 دولار، في السعودية: 24 دولار».

ربح 3000-5000%!

الوجهة الأساسية لهذه السوق في سورية هي المستهلكون الأكبر في الإقليم أي الخليج، إضافة إلى أوروبا الغربية وتركيا، وتعتبر سوق الحبوب المخدرة التي يندرج الكبتاغون ضمن إحدى تصنيفاتها واحدة من أكثر الأسواق السوداء توسعاً عبر العالم، ويقدر مستهلكوها بأكثر من 60 مليون. يشكّل ما سبق حافزاً لتوطين مثل هذه التجارة الإجرامية في سورية، ولكن الحافز الأهم يبقى معدلات الربح الاستثنائية في سوق مثل هذه. فعملياً الفارق الكبير بين أسعار الحبوب في سورية «والتي أصبحت بالغالب منتجة محلياً» وبين أسعار سوقها الإقليمية. والمقارنة تشير إلى مربح يقارب وسطياً 3200%، وهو الفارق بين تقدير إدارة مكافحة المخدرات السورية لقيمة الحبّة وسطياً بـ 500 ليرة، وبين السعر الوسطي في الإقليم $16 للحبّة. وبالطبع معدلات الربح قد ترتفع أكثر في الشحنات الكبرى، فالشحنة التي

أكثر من 100 مليون حبّة كبتاغون خلال 11 شهر

تاريخ المصادرة	عدد الحبوب	تفاصيل
2019-6	33,3 مليون	مصادرة في اليونان وقادمة من ميناء طرطوس
2019-8	4 مليون	مصادرات محلية ومن السلطات الأردنية
2019-11	262 ألف	مصادرات من السلطات الأردنية
2019-12	2,8 مليون	مصادرتين من السلطات الأردنية 2,7 مليون، والسورية 100 ألف.
2020-1	1,6 مليون	مصادرتين محليات
2020-2	3 مليون	مصادرة محلية
2020-2	35,3 مليون	مصادرة السلطات الإماراتية وقادمة من ميناء اللاذقية
2020-4	1,5 مليون	مصادرة محلية
2020-4	19,2 مليون	مصادرة السلطات السعودية شحن من سورية

صادرتها شرطة دبي والآتية بقضبان الحديد من سورية قدّرت السلطات الإماراتية سعر الحبّة منها بـ 26 دولار في السوق الإماراتية حيث معدل الربح هنا يفوق 5000% توزّع على حلقات الإجرام والفساد من موردي المواد إلى ورش التصنيع إلى مراكز العبور إلى التعبئة فالموانئ.

فما الذي قد يوقف تجارة بهذا الحجم من الربح، وتحقق مثل هذه العوائد من القطع الأجنبي، وتدرّ كل هذا المال الأسود على حلقات الإجرام والفوضى المحلية المترابطة إقليمياً؟!...

هل يمكن إيقاف سوق بهذا الحجم؟!

المناشدات لا تجدي نفعاً عندما يصبح حجم سوق الفوضى يقارب حجم الناتج الإجمالي... فسوق بهذا الحجم تفرض قوانينها وتتحول إلى تحدّ اجتماعي كبير أمام كل السوريين، فهي تستخدم القوى البشرية المحلية وتستنزفها، تستخدم قوى السلاح والفوضى، تستخدم جهاز الدولة وتستطيع تجاوز كل أجهزة «الرقابة والضبط»، وتستخدم البنى التحتية من طرق ومعابر وموانئ، حتى أنها تستخدم ما تبقى من إنتاج وقدرات تصدير محلية لتخبئ سمومها ضمنها.

إنّ الموانئ هي الحلقة الأبرز والأهم في هذه التجارة، فالشحنة الواصلة إلى الإمارات 35 مليون حبة أتت من ميناء اللاذقية في شهر 2-2020، بينما الشحنة الواصلة إلى اليونان في شهر 6-2019 أتت من ميناء طرطوس، وشحنة الحشيش الكبرى المصادرة في ميناء بورسعيد في مصر في الشهر الرابع من 2020 أيضاً آتية مباشرة من الموانئ السورية ومعبّاة بالبضائع السورية، وكذلك الشحنة التي وصلت السعودية مؤخراً بـ 19 مليون حبّة معبّأة في منتجات محلية وواصلة إلى ميناء قريب من مدينة جدّة.

إنّ المصادرات الكبرى الخارجة من الموانئ السورية، تشير إلى درجة «اطمئنان» عالية عندما يتمّ تحميل عشرات الأطنان ضمن البضائع بشكل دوري! وهي لم تنكشف في الموانئ المحلية بل في الدول التي تتوجه إليها هذه الشحنات.

وبينما لم تسجل إدارة مكافحة المخدرات تقريباً أية حالة ضبط في المرافئ، فإنها تسجل عشرات الحالات للقبض على تاجر هنا وتاجر هناك وتمتلئ الأخبار المحلية بمصادرات أعلاها بلغ 3 مليون حبة على الطرق البرية، بينما عشرات ملايين الحبوب تخرج من الموانئ، ومئات آلاف المصادرات تسجلها الأردن دورياً على الحدود...

إنّ سوقاً بهذا الحجم من الفساد والإجرام هي واحدة من النتائج عميقة الأثر لسنوات الحرب في سورية، ولسياسة الفساد المنظم التي تتغير نوعياً، ويتحول الوزن الأساسي فيها من التعدي على المال العام واستخدام السلطات لأعلى مستوى من التحكم والاحتكار، لتصل اليوم إلى مستوى متصدّر في تجارة الإجرام والفوضى.

الأمر الذي لن تنهيه أو تحلّه قرارات ودوريات، بل مجتمع كامل يعيد بناء بلاده على أسس جديدة ويطوي صفحة التخلف والإفقار والإجرام، عبر تغيير سياسي جذري وشامل يسمح للمجتمع السوري بإنهاء هذا الحجم من الفوضى واستعادة جهاز الدولة.

دمار المخدرات في سورية والإقليم...

إن حجم كارثة المخدرات في سورية لا تقتصر تجلياتها في حجم السوق والشحنات والتجارة السوداء، بل يظهر أيضاً في المؤشرات الصحية السورية المقاسة عالمياً.

فالمخدرات بأنواعها في سورية هي المسبب الخامس الأكبر لحالة «الإعاقة والتوقف وعدم القدرة على العمل» في عام 2017، ومن بين كل 100 ألف سوري فإن 610 أشخاص تعطّلهم المواد المخدرة. ولمعرفة ما يعني هذا الرقم ينبغي أن نشير إلى أن هذا المعدّل أعلى بـ مرتين من المعدل الوسطي لمجموعة الدول التي ننتمي إليها من حيث الدخل، ويقارب معدلات الخليج الذي يعتبر أكبر ضمن أكبر المستهلكين، ويفوق معدل تركيا... ويفوق المعدل في دول اشتهرت بابتلائها بالسوق السوداء العالمية، مثل: المكسيك وكولومبيا، حيث يبدو أن «الصيت لهم والفعل لنا» فالمعدل السوري لا يفوقه إلا معدلات لبنان والخليج، في منطقتنا التي تبتلع الفوضى مجتمعها الشاب.

■ المصدر: Institute for Health Metrics and Evaluation IHME-

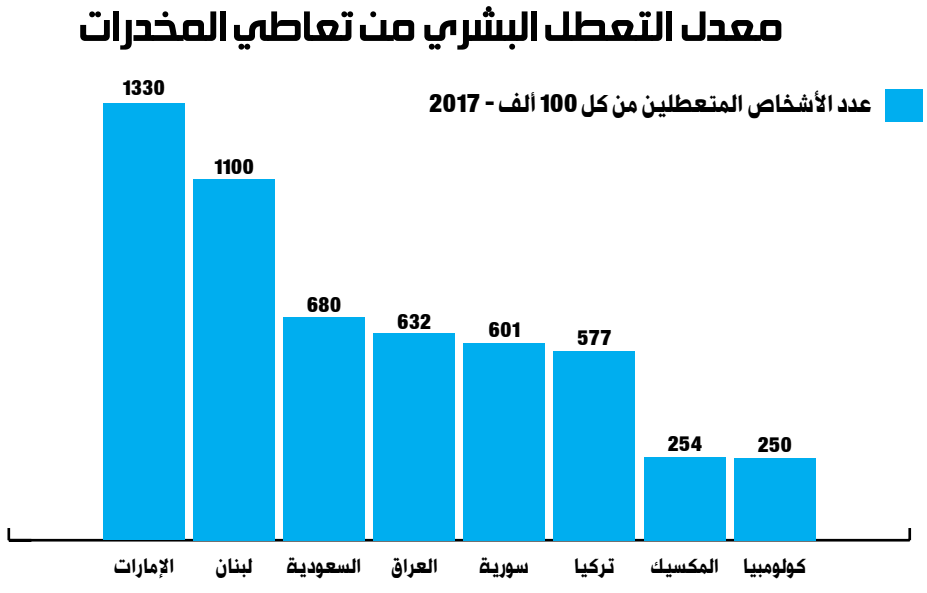

الرأسمالية في حالة «سوبرنوفا»

مسارات التدمير الذاتي تتفاعل

الرأسمالية تواجه اليوم أعمق أزمة واجهتها خلال وجودها. التراجع العالمي قد بدأ وهو الآن يدمر حياة الملايين من القوى العاملة في كل القارات، والنتائج على العمال وفقراء العالم في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية أشد. النظام اليوم في حالة سوبرنوفا، حالة زوال النجم التي يسبقها السطوع العالي الناجم عن الانفجارات الداخلية الكبرى...

انخفاض معدل الربح وسعر الفائدة وتضخم المال والدَّين

لا يمكن فهم ما يجري اليوم دون العودة إلى الأزمة المالية التي بدأت في عام 2007 والتي كانت أكثر من أزمة مالية، والتي أعقبتها إجراءات اتخذتها مجموعة السبع الكبار والبنوك المركزية للإبقاء على استقرار شكلي، وتحديداً عبر أسعار الفائدة الصفرية، وهي إجراءات وصفت حتى من بنك غولدمان ساكس بأنها «كوكايين الأسواق المالية».

إن انخفاض أسعار الفائدة هي عملياً نتيجة عاملين: تراجع معدلات الربح، وتضخم رأس المال. أي ميله للتوسع بمستوى أعلى من قدرة العمال والفلاحين على تزويده بالدم الحي الذي يحتاجه ليحيا. هذان العاملان يشكلان مساراً فعالاً للتدمير الذاتي...

العديد من العوامل تشوش وتغطي على تراجع معدل الربح، تجعل هذا التراجع يأخذ طابع الميل ويُظهر نفسه بوضوح فقط في وقت الأزمات. من ضمن عوامل التغطية على تراجع معدل الربح انتقال الإنتاج من أوروبا وأميركا الشمالية واليابان إلى المواضع الأخرى عالمياً، حيث معدل الاستغلال أعلى في الدول الأقل أجوراً. كما يظهر انخفاض معدل الربح في انتقال أموال أكثر لتستثمر في الماركات والتسويق وحقوق الملكية والعديد من النشاطات غير الإنتاجية عوضاً عن الاستثمار في الإنتاج مباشرة.

هذا التحول في النمط الاستثماري الرأسمالي ضَخَّم الأرباح من تآكل الأجور أكثر مما ضخمها من بناء معامل جديدة وتطبيق تكنولوجيات جديدة، مؤدياً إلى تراكم ثروات أكبر لدى رأس المال غير الإنتاجي. بالنتيجة، فإن معدلات الفائدة تتراجع، طالما أن قوى رأس المال تتنافس فيما بينها لشراء المزيد من الأصول المالية، حيث ترتفع أسعار الأصول، وتنخفض عائداتها المتمثلة في الفوائد.

انخفاض معدل الربح، يؤدي إلى توسع القطاع المالي، ويؤدي بدوره لانخفاض أسعار الفائدة، وهي بدورها تؤدي إلى ظاهرتين:

تضخّم قيم الأصول المالية، وتراكم جبال من الديون، وهما وجهان لعملة واحدة. فكل أصل مالي هو ورقة دَين مترتبة على شخص آخر، وكل دَين هو أصل مالي للطرف المُقرض.

إن القيم المتضخمة للأصول، وتراكم الديون ترتبط بشكل عميق بتراجع الإنتاجية عالمياً، وتراجع النمو العالمي... وهي تتلاشى عندما يحصل نمو فعلي، ومنذ 2008 تراجعت الإنتاجية عبر العالم، ونمو الناتج أصبح أقل من أي عقد آخر منذ الحرب العالمية الثانية، وظهر ما أسماه نوريل روبيني «أمّ فقاعات الأصول»، بينما الدَّين الإجمالي دَين الحكومات والشركات والأسر تراكم قبل 2008 وتضاعف منذ ذلك الحين.

بالمجمل، قبل أزمة كورونا كانت الرأسمالية العالمية تعاني من «مشاكل صحية حادة»، وكانت عملياً في العناية المشددة، وتتجهز لتصبح نجماً آفلاً، وتحديداً عبر تضخيم الأصول المالية ومراكمة جبال الديون. وكل ما فعلته البنوك المركزية العالمية منذ 2008 كان مصمماً ليؤجل يوم الاندلاع الجديد، ولكن هذا اليوم قد أتى.

مؤشرات نوعية اليوم وانخفاض الموثوقية في الدولار

بعض المؤشرات في الأزمة الحالية تشير إلى انخفاض الموثوقية بالدولار، وهي التي ترتفع عادة في وقت الأزمات. فسندات دَين الخزينة الأمريكية التي تستحق بعد 10 سنوات، كانت الجنة المالية الأكثر موثوقية للأصول المالية، وهي النقطة المعيارية التي تسعّر على أساسها الديون. وفي هذا الوقت من تعمق عدم اليقين وضعف الموثوقية، فإن المستثمرين الماليين ينسحبون عملياً وبسرعة من أسواق الأسهم المالية «مثل أسهم الشركات مثلاً» تجاه هذه الأصول الموثوقة، لترتفع قيمها وينخفض الدخل الذي تحققه هذه السندات، ويخفض معه أسعار الفائدة مجدداً.

ولكن منذ التاسع من آذار تغيرت هذه المعادلة، فعملياً رغم انخفاض أسعار الأسهم، فإن عائدات السندات بقيت ترتفع، أي أن قيم سندات الدولار لم ترتفع بالحد الكافي. ما يعني: أن الأموال تتوجه إلى أوراق مالية واستثمارات أخرى عوضاً عن هذه الأصول التي تحتاج إلى عشر سنوات لتستعاد، وهو دليل على انخفاض الموثوقية بالدولار خلال عقد قادم. وهو ما دفع بالبنوك المركزية لضخ كميات أكبر وإعطاء الحزم الإنقاذية بتريليونات الدولارات ليضمنوا تدفق الكاش في الأسواق.

ولكن حتى هذا لا يجدي الكثير من النفع، فأحداث شهر آذار 2020 قربت اليوم الذي تتراجع فيه ثقة المستثمرين في الدولار الكاش نفسه والأهم في قوة واقتصاد الدولة التي تقف خلفه، وحينها فإن لحظة أفول النجم تقترب.

الإنكار اليساري للإمبريالية، والإيمان في «شجرة المال السحرية»

مجموعات اليسار في الدول الإمبريالية، مثل: الحزب اليساري لجيرمي كوربن في بريطانيا، مجموعة الكينزيين اليساريين، مثل: آن بيتيفور، وبول ماسون، ويانوس فاروفاكس، ومجموعة من داعمي برني ساندرز في الولايات المتحدة، مجتمعين على جانبين اثنين: جميعهم يعترفون بالنهب الذي حصل للمستعمرات بالشكل الاستعماري القديم والحديث عبر التاريخ، ولكن لا يعترفون باستدامة الإمبريالية بأشكالها الفعلية لليوم، ولا يدركون كل أشكال العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة.

أسعار الفائدة تدخل المسار السلبي عبر العالم ولكن هذا السعر السلبي لا ينطبق على الجميع

إنهم يؤمنون بشكل أو بآخر «بشجرة المال السحرية»، ولا يرون انخفاض أسعار الفائدة كواحدة من علامات الإنذار الحمراء لاتقاد الأزمة وحدتها. بل على العكس يرونها ضوءاً أخضر لاستدانة المال لتمويل توسيع الإنفاق الحكومي، والإنفاق الاجتماعي، «العهد الجديد الأخضر» وغيرها من العناوين.

حقيقة لا توجد «شجرة مال سحرية» الرأسمالية لا تستطيع أن تهرب من أزمتها، ولا يهم حجم التريليونات من الدولارات التي تستدينها الحكومات والتي تطبعها البنوك المركزية.

الأموال التي أنفقوها منذ 2007–2008 اشترت عقداً آخر من «حياة الزومبي» لنظامهم المحتضر.

اليوم سيكونون محظوظين إن حصلوا على أشهر أخرى، وربما 10 أسابيع قبل الوصول إلى مرحلة انفجار النجم...

الشركات لا تجد من يُموّل ديونها

أسعار الفائدة تدخل المسار السلبي عبر العالم، ولكن هذا السعر السلبي لا ينطبق على الجميع، فإيطاليا مثلاً لن تحصل على تخفيض لفوائد أو إلغائها مع الزيادة الهائلة في نسبة الدَّين للناتج، وكذلك لن تخفَّض الفوائد للشركات المدينة أو الأسواق الصاعدة التي تحاول أن تعيد تمويل ديونها.

منذ 9 آذار فوائد ديون الشركات ارتفعت إلى سقوفها، وفعلياً قليل من الشركات تستطيع الآن أن تتزود بديون جديدة لتسدد ديونها السابقة ولو كان بأي سعر، المستثمرون الماليون يرفضون تمويلهم مجدداً، والشركات تشهد اليوم انهياراً في القروض، وكل ذلك وسط أسعار الفائدة العالمية التي وصلت إلى مستويات أقل من الصفر!

لهذا السبب قرر البنك المركزي الأوروبي أن يقترض 750 مليار يورو من هؤلاء المستثمرين ويستخدمها ليشتري سندات دَين الشركات التي يرفض هؤلاء المستثمرون الماليون أن يشتروها، ويفعل الفيدرالي الأمر ذاته، ولكن بمستوى أضخم.

إن مصير أوروبا وإيطاليا تحديداً يعتمد اليوم على قرارات بندسبنك البنك الفيدرالي الألماني، فيما إذا كان سيضمن المقترضين، ورفضه لهذا سيعني عملياً المرحلة الأخيرة من موت الاتحاد الأوروبي.

خلال الأسبوعين الأوسطين في آذار، تم إعلان خطط إنقاذ بما يقارب 4,5 تريليون للاقتصادات المفلسة. إن هذا ما حصل قبل أزمة عام 2008، «تأميم الديون الخاصة»، ولكن ما نجح في 2008 من الصعب أن ينجح اليوم.

وخطط الإنقاذ هذه لا تشمل أياً من الأسواق الصاعدة، التي تتراجع قدراتها التمويلية بشكل حاد، ورؤوس الأموال التي خرجت خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من آذار 2020 من الأسواق الصاعدة كانت الأكبر حجماً تاريخياً وفق صندوق النقد الدولي.

فإذا ما كنت واحداً من أسواق الجنوب لا يوجد لديك حتى الآن إلا ترف اللجوء إلى صندوق النقد الدولي... وهو ما ظهر في 24 آذار عندما اصطفت 80 دولة عبر العالم، منتظرة الاقتراض من 1 تريليون دولار ضمن إمكانات صندوق النقد، ولكن حتى مع هذا المبلغ الكبير فإن فارق القدرات التمويلية بين دول الجنوب والشمال أبعد بكثير من إمكانات هذه المؤسسة الدولية مع الأعباء المالية الضخمة للاستدانة منها، إضافة إلى الشروط ذات الآثار الكارثية إنسانياً.

■ *عن مقال « JOHN SMITH: Why coronavirus could spark a capitalist supernova»، موقع OPEN DEMOCRACY

«السّيل الشمالي» مستمر بتجاوز عقبات واشنطن

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إعاقة مشروع توريد الغاز الروسي إلى أوروبا «السيل الشمالي 2»، وجرت هذه المحاولات بأشكال مختلفة بدأت من إعلان الموقف الرافض لهذا المشروع، ثم محاولات للترغيب بالبديل الأمريكي الأغلى، إلى أن قررت استخدام سلاحها البائس الأخير – العقوبات.

■ عتاب منصور

كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أعلن في شهر كانون الأول الماضي عن حزمة من العقوبات الأمركية التي تهدف لإعاقة هذا المشروع الضخم الذي يفترض أن يضخ «55 مليار» متر مكعب من الغاز الروسي إلى الأراضي الأوروبية، واستهدفت العقوبات الأمريكية هذه المرة الشركات المنفذة لهذا المشروع، وكانت النتائج الأولى لهذا القرار هو إعلان الشركة السويسرية المتخصصة في مد أنابيب الغاز- والتي كانت تؤمن السفن اللازمة لإنجاز هذا المشروع- توقفها عن العمل لتجنب نفسها خطر العقوبات. وكانت هذه الشركة قد أنجزت حتى لحظة انسحابها من المشروع 2300كم من خط الغاز أي ما يعاد 94% من المشروع ككل.

محاولات أمريكية للإعاقة

يبدو اليوم أن موسكو ورغم التشكيك الغربي قد استطاعت تأمين السفينة اللازمة لاستكمال مد خط الأنابيب هذا، فتداولات وكالات الأنباء خبر وصول السفينة الروسية التابعة لشركة غازبروم إلى منطقة بناء خط أنابيب الغاز بالقرب من جزيرة بورنهولم الدنماركية وتوجهت إلى كالينينغراد. وكان نائب وزير الطاقة الروسي بافيل سوروكين قد أعلن في شباط الماضي أن المشروع سينجز في موعده المحدد نهاية العام الجاري، أو مطلع العام القادم كأبعد تقدير.

لكن عودة انطلاق المشروع لا تبدو أنها كافية لردع الولايات المتحدة الأمريكية وخضوعها للأمر الواقع، فيجري الحديث عن إمكانية فرض حزمة عقوبات جديدة من قبل الكونغرس الأمريكي، وتقول بعض المصادر: إن هذه العقوبات قد تستهدف المستثمرين والشركات المستقبلة للغاز الروسي، مما دفع مصدراً في الخارجية الألمانية لتجديد رفض برلين لهذه العقوبات.

أكثر من مجرد غاز

ترى روسيا أهميةً لخط الغاز هذا، فعلى الرغم من توريد هذه الكميات من الغاز إلى أوروبا يشكل مصدر دخل حقيقي للخزينة الروسية، إلا أنه سلاحٌ استّراتيجي أيضاً، فإن إيجاد شبكة من المصالح الاقتصادية الأوروبية-الروسية يعد ضرورة في مواجهة المشروع الأمريكي، فروسيا ترى أن تقديم نفسها كشريك لأوروبا لا منافس سيحرم واشنطن تدريجياً من حملاتها لتخويف أوروبا من روسيا، وإن كانت قائمة الخلافات بين أوروبا وروسيا قائمة طويلة لن يحلها استيراد الغاز من روسيا، لكنه سيشكل عاملاً ضاغطاً لتحسين العلاقات، وكانت آثار «السيل الشمالي 2» مباشرة فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي كانت تقف دائماً بحزم ضد التقارب مع روسيا كانت مضطرةً للدفاع عن مصالح بلدها، وإن تكرار السلوك الأمريكي بشكل فجّ وضدّ مصالح الأوروبيين سيدفعهم إما للخضوع، وبالتالي التعرض لانتقادات شعبية وسياسية واسعة، أو التصدي للولايات المتحدة الأمريكية.

اليمن: كورونا وتهدئة أُخرى!

فوق كل مآسي الشعب اليمني جراء الحرب من تشرد ودمار، وفوق الضغوط الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها اليمنيون، وصل إليهم الوباء الفيروسي كوفيد-19.

فقد أعلنت اللجنة الوطنية العليا لمواجهة وباء كورونا في اليمن، يوم الجمعة، تسجيل عدة إصابات جديدة بفيروس كورونا المستجد في محافظة تعز ومدينة عدن، وقد أصدر محافظ المدينة قراراً بإغلاق جميع المنافذ الرئيسية بالمحافظة اليمنية باستثناء دخول البضائع والمواد التموينية حتى استكمال إجراءات وتدابير القطاع الصحي.

أما على المستوى العسكري والسياسي، فبعد موجة تصعيد جديدة بدأها «التحالف العربي» خلال الأسابيع الماضية، أصدر الأخير بياناً يعبر فيه «عن ضرورة عودة الأوضاع إلى سابق وضعها في العاصمة المؤقتة» ودعا في البيان إلى «وقف جميع النشاطات أو التحركات التصعيدية، وتغليب مصلحة الشعب اليمني والعمل على تحقيق هدف استعادة الدولة».

وفي المقابل رد المجلس الانتقالي الجنوبي بأنه «يرحب بالبيان الصادر من التحالف العربي، مؤكداً على أهمية اتفاق الرياض، وضرورة احترام التسلسل الوارد فيه»

كما رحبت إيران باستمرار وقف إطلاق النار، وقال المتحدث باسم خارجيتها: إن إيران تدعو إلى «تخطيط شامل لمسألة السلام والأمن خاصة في الظروف الراهنة التي يتفشى فيها فيروس كورونا»

إن هذه التقلبات العديدة في الوضع اليمني، بين تصعيد وتهدئة، تؤكد على عجز جميع الأطراف عن حل المسألة عسكرياً، وتوضّح أن لا مخرج إلا سياسيّ وعبر الحوار.

الصورة عالمياً

• سجلت البورصة السعودية، يوم الأحد، هبوطاً حاداً هو الأكبر منذ نحو شهرين بعد إعلان المملكة نيتها اتخاذ إجراءات صارمة للتعامل مع أزمة فيروس كورونا، حيث تراجعت بورصة «تداول» بواقع 7,4%.

• أكدت إحصائية لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية: أن البلاد شهدت يوم السبت أكثر من 1400 وفاة و29 ألف إصابة جديدة بفيروس «كوفيد-19» مشيرة إلى أن ذلك يأتي في اليوم الـ 100 منذ تسجيل أول إصابة!

• اقتربت سفينة مد الأنابيب «الأكاديمي تشيرسكي» التابعة لـ «غاز بروم» الروسية، من شواطئ مقاطعة كالينينغراد في بحر البلطيق، للقيام بمد أنابيب مشروع الغاز «السيل الشمالي 2» في قاع البحر إلى أوروبا.

• قال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني: إن «الاتفاق النووي مريض وسيموت إلى الأبد في حال الالتفاف على القرار الأممي 2231 وتمديد حظر التسلح غير القانوني على إيران»

• أعلنت وزارة العمل الأميركية: أن سوق العمل فقدت حوالي 3,8 مليون وظيفة ففي 25 نيسان، ليبلغ بذلك العدد الإجمالي للذين تم تسريحهم بسبب جائحة كورونا حوالي 30,3 مليون عامل، خلال الأسابيع الستة الماضية فقط.

• أعلن وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتمايز: أن اقتصاد بلاده قد ينكمش بنسبة 6,3 في المائة عام 2020، وهو أكبر انخفاض في أكبر اقتصاد أوروبي منذ بدء تسجيل هذه الإحصاءات في العام 1970.

حرب الطائرات المسيرة الأمريكية:

وسط التراجع الغربي العام، يبرز بشكل جلي عدم قدرة الأمريكيين على الحفاظ على انتشارهم العسكري في العالم، وكذلك عدم تمكنهم من ممارسة السلوك الذي اعتادوا عليه منذ سقوط الاتحاد السوفييتي.

■ **اليغرا هاربوتليان***
تعريب وإعداد: عروة درويش

لكنّ المخالب العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قادرة على ارتكاب الكثير من الجرائم أثناء فترة التراجع هذه. وضمن هذا السياق يأتي تطوير الأمريكيين لترسانتهم ومنظومتهم العسكرية عموماً، وتسليمها أكثر للشركات الخاصة. قد يكون بطل هذه الحقبة هم شركات الذكاء الصنعي بعقودهم الكثيرة مع البنتاغون، خاصة وأنّ الإنفاق العسكري الأمريكي مستمر بالتزايد وبتصدره للإنفاقات العسكرية حول العالم، رغم المشاكل الداخلية الكثيرة التي يمر بها المجتمع الأمريكي، أو ربما بسببها. ومن أبرز مجالات هذا التحوّل هي الطائرات المسيرة وزيادة دورها في العمليات العسكرية، مترافقاً مع ضبابية هذه العمليات ووحشيتها المتزايدة.

تقدّم قاسيون هذا المقال الذي يتناول جزئية الدور المتزايد للطائرات المسيرة في العمليات العسكرية الأمريكية وخرقها للقانون الدولي بما يرقى لجرائم حرب، وذلك سعياً لتشكيل اللوحة الكاملة المعبرة عن التراجع الأمريكي في العالم.

البداية ليست هنا

منذ دخلنا هذا العقد والولايات المتحدة تزداد عدوانية. ففي 2 كانون الثاني أمر الرئيس ترامب بما سمّاه أحد خبراء الإعلام السائد: «أهم ضربة دق عنق شنتها أمريكا على الإطلاق». وهذه المرة لم تكن موجهة نحو إرهابي غير معروف في أحد بقاع العالم، أو مجموعة من المدنيين الأبرياء الذين صادف وجودهم في الطريق. لقد كان الهدف هو جنرال عسكري، وقائد مجموعة نخبة وعقل مدبر لعمليات عسكرية كثيرة، في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي وبما يرقى ليعتبر إعلان حرب.

لكن وخلافاً للآلاف من الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة منذ هجمات 11/9 باستخدام الطائرات المسيرة، فهذه الهجمة لم تمر بصمت. فعشيّة اغتيال الجنرال سليماني رأينا البرلمان العراقي وهو يصوّت لإخراج القوات الأمريكية من البلاد، ومرشحون رئاسيون يطلقون تصريحات تشجب الضربة، والآلاف من المحتجين حول العالم في الشوارع. وحتّى في الولايات المتحدة، قدم كلا مجلسي الكونغرس: الشيوخ والنواب، مشاريع قرارات لكبح قدرة الرئيس على إعلان الحرب. وكل هذا يصب في سياق التغير في المشهد العالمي.

ورغم كلّ ما نعرفه عن الأمر، فالشيء الأكيد مطلقاً هو أنّ الكثير ممّا يتعلق بالعمليات الحربية باستخدام الطائرات المسيرة، والعمليات الحربية الأمريكية عموماً، هو لا شيء بالمقارنة مع المعلومات المخفية.

دعوني أعود بكم قليلاً للوراء، إلى عام 2009 عندما ذهب الرئيس أوباما إلى النرويج لتلقي جائزة نوبل للسلام. إذا ما أغفلنا سخافة تلقيه لجائزة سلام أثناء وجوده على رأس أمّة وسط حربين وليس واحدة، فقد أعلن في خطابه عن أفكاره لبناء عالم يكون فيه السلام دائماً. كما دافع عن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط مؤكداً على أنّ «أداة الحرب يمكنها أن تلعب دوراً في حفظ السلام... على أن علينا أن نكون واضحين بالكيفية التي نقاتل فيها».

ورغم ما في هذه الكلمات من بلاغة، إلّا أنّها لسوء حظنا وسوء حظ العالم مجرّد كلمات. ففي الوقت الذي كان يتحدث فيه عن السلام، كانت إدارته توظف وسائل حرب أكثر رعباً، وعلى رأسها الطائرات المسيرة، لتبدأ حقبة جديدة من العمليات العسكرية الأمريكية التي لا تنتهي، وأكثرها شهرة تلك التي حدثت في بغداد مؤخراً.

بطل هذه الحقبة هم شركات الذكاء الصنعي بعقودهم الكثيرة مع البنتاغون خاصة وأنّ الإنفاق العسكري الأمريكي مستمر بالتزايد

إرث أوباما

أذكر حديث أوباما في خطابه عن التزام أمريكا بالقوانين التي تحكم الحرب، وبأنّ حماية المدنيين عند استخدام القوّة هي على قدر كبير من الأهمية. قال: «عندما يكون استخدام القوة ضرورياً، فمن مصلحتنا الأخلاقية والاستراتيجية أن نلزم أنفسنا بقواعد تصرف محددة... ولهذا السبب أعدت تأكيد التزام أمريكا بمعاهدات جنيف... نحن نثمّن المثاليات ونلتزم بها ليس عندما يكون الأمر سهلاً وحسب، بل أيضاً عندما يكون صعباً التمسك بها».

بالنسبة لغير المطلعين، معاهدات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية هي الاتفاقات التي تهتم بحماية الأشخاص الذين لا يكون لهم دورٌ في النزاعات المسلحة، وبالأخص المدنيين وعمال القطاع الصحي وعمال الإغاثة، بالإضافة إلى أولئك الذين لم يعودوا جزءاً من العمليات العدائية، مثل: الجرحى والمصابين وسجناء الحرب.

لكن وبشكل لا يثير الاستغراب، لم يذكر أوباما في خطابه قيامه وإدارته باستخدام الطائرات المسيرة بشكل أكبر وأوسع من أي وقت مضى. ولم يذكر أيضاً بأنّ هذه الهجمات التي تمّت قد قتلت العشرات، إن لم يكن المئات دون مبالغة، من المدنيين في البلاد التي استهدفتها.

في 23 كانون الثاني 2009 على سبيل المثال، أي بعد ثلاثة أيام فقط من تلقي أوباما للجائزة، قامت طائرة مسيرة للجيش الأمريكي بتمزيق منزلٍ في باكستان فيه عائلة وأصدقائهم على العشاء. قتل في الضربة تسعة أشخاص من المدنيين. وكما أخبر فهيم كريشي صحيفة الغارديان، وهو المراهق الذي بالكاد نجا من الهجوم: «أنا مثال حي على ما تفعله الطائرات المسيرة... كان لديّ كل الآمال والإمكانات، والآن لم يبق لي شيء». واليوم، وبعد مضي أكثر من عقد على هذه الحادثة، لم يعط أحد فهيم أو غيره من الضحايا تفسيراً يبررِ ما حدث لعائلته، رغم أنّ التقرير الذي رُفع للجهات المختصة على الفور، ومن بينهم الرئيس، أعلن ارتكاب خطأ وقتل مدنيين أبرياء.

بعد ستّة أشهر من حادثة عائلة فهيم، شنّت طائرة مسيرة أمريكية هجمة قتل فيها على ما قيل أحد قادة طالبان متوسطي الرتبة. ثمّ في جنازته، حيث كان هناك 5 آلاف شخص، أطلقت طائرة مسيرة أخرى صواريخها على الحشد بمحاولة قتل شخص يدعى بيت الله مهسود، وهو مؤسس الجناح الباكستاني من طالبان. قتل 45 مدنياً، ونجا مهسود الذي تمّ استهدافه سبع مرات قبل أن يتمكنوا من قتله في 5 آب 2009. تركت محاولات قتله بالطائرة المسيرة، 146 قتيلاً، ومن بينهم الطفل البالغ من العمر ثماني سنوات نور السيد، الذي كان يلعب في المنزل المجاور لمنزل اشتبه بوجود مهسود فيه.

وليست هذه حوادث مجتزأة، بل هي أمر طبيعي الحدوث. ومن الأمثلة الأخرى موت امرأة حامل مع ابنها وهي تقود سيارة في اليمن، كما أصيبت طفلة عمرها أربعة أعوام فبقيت دون عين وأنف وشفة سفلى في ريف أفغانستان. وفي باكستان قتل عامل إنقاذ وهو يحاول استعادة الجثث على إثر هجوم سابق. بل وحتّى الجنود الأمريكيين لم يسلموا من الطائرات المسيرة. ففي 2011 كمثال، قتل ضابط من البحرية وجندي من المارينز بطلعة نفذتها طائرة مسيرة، بينما كانا في طريقهما لإنقاذ جندي مارينز سقط في المعركة.

لا شفافية ومدنيين بالمئات

مع نهاية الفترة الثانية لأوباما، كان قد سُمح بـ 528 هجوم بالطائرات المسيرة، مع حصيلة قتلى من المدنيين ما بين 380 إلى 801 في ليبيا وباكستان والصومال واليمن وحدها. وهذه التقديرات متحفظة.

دقّة الطائرات المسيرة

في 2013 وأثناء مناقشة أعداد الضحايا المدنيين للغارات بالطائرات المسيرة، دافع الرئيس عن الهجومات بالقول: «الصواريخ والقوة الجوية التقليدية أقل دقة بكثير من الطائرات المسيرة ومن المرجح أن تترك المزيد من الضحايا المدنيين وغضباً محلياً أكبر». وفي ذات العام أعلن وزير الدفاع روبرت غيتس «يمكنك أن تحدد الأضرار الجانبية مع الطائرات المسيرة أكثر ممّا يمكنك ذلك مع القنابل، بل حتى مع الذخيرة الموجهة التي تطلق من طائرة». وكذلك مدير المخابرات ليون بانيتا: «أظنّ بأنّ الطائرات المسيرة هي أكثر الأسلحة دقة من التي نمتلكها في ترسانتنا».

عندما أجرى عالما السياسة ميكا زينكو وأميليا وولف تحليلاً حذراً لهذه المزاعم لصالح مراكز الأبحاث، وجدا بأنّ «البيت الأبيض مضلل بشدة بخصوص دقة هجومات الطائرات المسيرة. فاحتمال قتل المدنيين في غارة جوية هي أكثر بثلاثين ضعفاً ممّا هو الحال في هجوم جوي بطائرة يقودها طيار». وعند الغوص أكثر في التكنولوجيا العسكرية المرتبطة بالطائرات المسيرة، نجد بأنّها عرضة لأخطاء قاتلة. بعد فحص مئات الوثائق الهندسية والتقنية التي تمّ الحصول عليها وفقاً لقانون حرية المعلومات، وجد براتاب تشاترجي وكريستيان ستورك نتائج مشابهة: «التخطيط لعمليات الطائرات المسيرة كان معاقاً بكمية هائلة من البيانات والأرقام الخاطئة المأخوذة من التكنولوجيا المعيبة التي سوقت لها الشركات المصنعة والجيش والوكالات الاستخبارية».

إنّ وهم كون الطائرات المسيرة أكثر دقة وفاعلية وأقلّ خطورة، هو خطاب إعلامي مضلل يهدف لإرضاء العامة وموروث من حقبة أوباما، ليزداد قتامة وكذباً في عهد ترامب. في الحقيقة وسّع الجيش الأمريكي عملياته العسكرية المعتمدة على الذكاء الصنعي منذ استلم ترامب الرئاسة. وعلى حد تعبير كبيرة مسؤولي المعلومات في البنتاغون دانا ديسي، تمّ ذلك: «للحفاظ على موقع أمريكا الاستراتيجي والانتصار في ساحات المعارك المستقبلية».

لكن وكما قمت بالإشارة مع زميلتي إميلي مانا في بحث منشور سابقاً، فهذه التطورات متعلقة بكلّ شيء إلا بما يسمونه «معارك المستقبل». الجيش يقوم بالفعل بعمل ضخم سعياً لتحويل كامل منظومته العسكرية الموجودة، ومن ضمنها الطائرات المسيرة، لمنظومة مستقلة تتحكم بذاتها. إنّ هذه العملية، رغم أنّ الإعلام والمؤسسات الرسمية قليلاً ما تتطرق لها بسبب السرية الشديدة المفروضة عليها، ستسرّع من سيطرة الشركات العاملة في مجال الذكاء الصناعي على كامل المنظومة العسكرية. علماً أنّ هذه الشركات لا تهتم بالشعب الأمريكي بل بالربح، وهي ليست محل محاسبة ومسؤولية من الشعب.

ولهذا ليس علينا ضمن هذه الظروف إلا أن نتوقع المزيد من العمليات العسكرية من هذا النمط، ومعها المزيد من الضحايا المدنيين.

تصاعد حرب الطائرات المسيرة

كانت السمة الأساسية لحرب الطائرات المسيرة في عهد أوباما هي مدى نقص المعلومات المتاحة للعامّة عن الخسائر الواقعة في صفوف المدنيين. لم يكن الشعب الأمريكي يعلم أعداد الضحايا من المدنيين، ولا إن كانت الحكومة قد عوضت هؤلاء الذين تضرروا من عدمه، أو حتى المنطق وراء شنّ هذه الضربات. لقد كان من المستحيل في بعض الأحيان معرفة إن كانت الطائرات المسيرة هي من قامت بالعمل أم أنّه حدث هكذا من الفراغ. كلّ ما كنا نعرفه عن هذه العمليات، والتي تندرج عمليات المخابرات المركزية ضمنها، هي عبر التقارير المسربة. وعندما كان يظهر تقرير رسمي عن برامج الطائرات المسيرة، كنّا نسمع سيل التصريحات التي تكذبه.

في النصف الأول من العام الماضي 2019 قتلت الهجمات بالطائرات المسيرة في أفغانستان مدنيين أكثر ممّا قتلت من طالبان

لكن وبسبب الضغط المتواصل، وربّما لأهداف انتخابية، أعطى أوباما الأمر قبيل مغادرته المكتب البيضوي لإجراء بعض الإصلاحات، بهدف أن يصبح برنامج الطائرات المسيرة أكثر شفافية وعرضة للمحاسبة. وكان يتوجب على الجيش ووكالات المخابرات وغيرها من الوكالات بموجب هذه الأوامر المتتالية أن تعلن عن أعداد القتلى من المدنيين المرتبطين بهجومات الطائرات المسيرة منذ عام 2009. ورغم الضبابية وعدم الدقة في المعطيات ووجود الكثير من الاستفهامات والأسئلة بخصوص الأرقام المعلنة، لكن بدا وأنّ الأمر يسير بالاتجاه الصحيح لوهلة.

لكن ما أن استلم الرئيس ترامب الرئاسة، بدأت إدارته بتفكيك جميع الأوامر السابقة. بل وعلاوة على ذلك قامت إدارته بالتوسع في العمليات العسكرية التي تستخدم فيها الطائرات المسيرة، وتخفيف قواعد الاشتباك الموضوعة لحماية المدنيين وإيقاف نشر أيّة بيانات عن القتلى المدنيين. لا يفاجئنا تصاعد استخدام الطائرات المسيرة في الشرق الأوسط وفي أجزاء من إفريقيا، وسقوط المزيد والمزيد من المدنيين. لا يبدو هذا مفاجئاً عندما نعلم بأنّ الأمر ليس مجرّد ضحايا جانبية بل نهجاً مستقراً، ففي اتصال بين القائد الأعلى ومسؤول المخابرات فيما يخص إحدى العمليات: «لماذا لم تقتلوا عائلة الإرهابي أثناء الهجوم بالطائرة المسيرة؟»

في خطابه لتلقي جائزة السلام، ادعى أوباما بأنّ السبب الذي يدفع الولايات المتحدة للالتزام بقواعد سلوك محددة أثناء الحرب، مثل حماية المدنيين: «لأنّ هذا ما يجعلنا مختلفين عن هؤلاء الذين نحاربهم. هذا هو مصدر قوتنا».

في النصف الأول من العام الماضي 2019، قتلت الهجمات بالطائرات المسيرة في أفغانستان مدنيين أكثر ممّا قتلت من طالبان. قامت هذه الطائرات بقصف حفلات أعراس ومزارعين ونساء حوامل وأطفال صغار. في الصومال دمرت هجمات الطائرات المسيرة مجتمعات بأسرها، حيث لم تكتف بقتل الأشخاص فقط بل دمرت المنازل والماشية. وفي بداية هذا العقد، تطوّر الأمر ليتم استخدام الطائرات المسيرة بشكل رهيب ونادر لدرجة أنّ العديد من الخبراء الدوليين مقتنعون بأنّه يرتقي ليكون فعلاً مباشراً و «إعلاناً» للحرب. بالإضافة إلى التهديد باستخدام ذات النوع من الهجمات لاستهداف مواقع ليست عسكرية «مواقع ثقافية»، وهو التحرّك الذي يصنّف كجريمة حرب وفقاً للقانون الدولي.

مأسسة القتل

علينا نحن الأمريكيين أن نكون متأكدين، بأنّ من سنختاره في تشرين الثاني ليكون رئيساً، أياً كان اسمه، سيكون رئيساً لمجموعة من القتلة ومنفذي الاغتيالات. في الواقع لم يبدأ الأمر مع الطائرات المسيرة، فهذا النهج مترسخ لدى وكالة المخابرات المركزية منذ زمن طويل. فعلى سبيل المثال، حاولت الوكالة تسميم الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا قبل أن يتم اغتياله «غالباً بطلب من الوكالة». وكان هناك ما لا يقل عن ثماني محاولات اغتيال للزعيم الكوبي فيديل كاسترو، ومحاولة اغتيال ناجحة للزعيم الدومنيكاني رافاييل تروخيلو. وهذا فقط غيض من فيض.

الأمر الفارق فقط أننّا وعلى مدى العقد الماضي، قمنا بمأسسة وتطبيع وبقرطة هذا الاتجاه. لقد بات القتل والاغتيال أمراً شائعاً لدرجة أنّه في عام 2012، تمّ استخدام الكلمة من قبل الإعلام السائد كسمة لوصف بعض أعضاء مجلس الشيوخ وأحد المرشحين الرئاسيين. إنّ مثل هذه المقدمات ستوصل بلا شك لما نعيشه اليوم.

يجب على هذا أن يجعلنا نقدّر مدى خطورة أن يكون جيشنا ومؤسساتنا الحاكمة بمثل هذه الوحشية واللامسؤولية. إنّ الاستخدام الحالي للطائرات المسيرة يجب أن يدفعنا للتحرك من أجل منع التستر على هذه العمليات تحت ستار السرية، وأن يحملنا على مساءلة تحويل المنظومة العسكرية إلى تابع لشركات الذكاء الصنعي وجعلها آلة قتل. من يدري، ربّما نتعلم درسنا في هذا العقد.

*أليغرا هاربوتليان: باحثة سياسية أمريكية، خريجة جامعة إنديانا كلية الشؤون العامة. كانت مسؤولة عن مؤسسة أتلانتيك للإعلام الدفاعي. وهي اليوم مسؤولة إعلامية أولى عن شؤون الأمن والسلام في مركز أبحاث «ري- ثينك»، وشريكة سياسية في مشروع تورمان للأمن الوطني.

■ بتصرف عن: http://www.tomdispatch.com/blog/176649/tomgram%3A_allegra_%2C_droning_the_%harpootlian world

تتداخل الخيوط في منطقتنا كثيراً وتبدو الملفات مشتابكة بحيث لا يمكن فصلها، وهي فعلاً كذلك؛ فلا يمكن النظر إلى أي منها بمعزل عن الأخرى. ينطبق هذا الوصف على إيران، فهي كانت وما زالت مركزاً لأحداث مؤثرة في المنطقة، وإذا نظرنا إلى مقطع زمني منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اللحظة نراها لاعباً أساسياً في الإقليم.

قواعد أمريكية فارغة لتنسينا تاريخاً أسود...

ترتبط إيران بمجموعة من الملفات التي سيكون لشكل حلها بصمة على مستقبل المنطقة، فهي جزءٌ من تحالف استراتيجي جديدٍ نسبياً يضم روسيا وتركيا. وعلى الرغم من أن هذا التحالف، «ثلاثي أستانا»، ظهر كإطار عملٍ لتنسيق جهود الدول الثلاث فيما يخص الأزمة السورية، إلا أنه يُظهر دائماً مؤشرات على توسيع دائرة نشاطه، فهو خطوة باتجاه علاقات استراتيجية متينة بين البلدان الثلاثة من جهة، وهو إطار عملٍ ضروري لنقاش كل قضايا الإقليم.

■ علاء أبوفرّاج

مواضيع على جدول الأعمال

تتفاعل في الفترة الماضية مجموعة من القضايا على رأسها مصير الوجود الأمريكي في المنطقة، إذ تلعب إيران دوراً أساسياً في هذه القضية، مدعومة بميزان دولي يدفع كامل الوجود الأمريكي إلى أماكن أضيق، ويطالبه بشكل واضح بترك ساحة شغلها لعقود بحروب ونزاعات، لم تقدم لدول المنطقة أية فائدة. وتعد هذه القضية أساساً لفهم التصعيد العسكري الذي يشهده الخليج في الفترة الماضية من جهة، وعاملاً ضرورياً لفهم تطورات الملف العراقي، وصولاً إلى آفاق حل الأزمة السورية، ومستقبل الكيان الصهيوني، إذا ما أنجزت مهمة إخراج الولايات المتحدة من المنطقة.

يضاف إلى هذه النقاط المترابطة فيما بينها، ملف البرنامج النووي الإيراني الذي تحول في السنة الماضية إلى أحد مفردات صراع المصالح الأوروبي–الأمريكي، فإنجاز إيران لمشروع نووي بحلقة كاملة كان خرقاً جديداً لبلدان لم يسمح لها بحيازة تكنولوجيا متطورة، وفرض هذا البرنامج نفسه بعد زمن ليصدر قرار مجلس الأمن رقم 2231 الذي أعطى اعترافاً دولياً بحق إيران في برنامج نووي سلمي.

إنجاز تكنولوجي جديد

أطلقت إيران صاروخاً إلى الفضاء، وهو الثمرة الأبرز لبرنامج إيران الفضائي الذي يعود للعام 1969، إذ أعلن الحرس الثوري الإيراني بالتزامن مع الذكرى 41 لتأسيسه عن نجاحه في عملية الإطلاق، وذكرت وكالة فارس الإيرانية «إن القمر الصناعي «نور» كأول قمر صناعي عسكري للجمهورية الإسلامية الإيرانية أطلق بنجاح من قبل الحرس الثوري صباح اليوم الأربعاء بواسطة حامل القمر الصناعي ذي الثلاث مراحل «قاصد» من الهضبة الوسطى «وسط إيران» وحل في مدار حول الأرض على بعد 425 كم».

على الرغم من أن مدار الكرة الأرضية بات مكتظاً بالأقمار الاصطناعية وتصل التقديرات إلى أن عددها قد يصل إلى 12 ألفاً في عام 2020، إلا أن القمر الإيراني، يحمل معه مجموعة رسائل إلى العالم، أولها: هو امتلاك إيران لتكنولوجيا صاروخية متطورة؛ إذ إن إطلاق قمرٍ اصطناعي للفضاء يحتاج إلى تكنولوجيا عالية تمتلكها مجموعة صغيرة من الدول حول العالم، أبرزها: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، لذلك ترسل إيران على ظهر «نور 1» رسالة عن إنجازٍ تكنولوجي جديد، ليزيد رصيد إيران ووزنها على الساحة الدولية كبلد صناعي متطور لا تابع يرضى بالفتات الذي يرمى له.

يضاف إلى أنّ المنصة التكنولوجية القادرة على إرسال هذا القمر إلى مدار الأرض على ارتفاع 425كم، تسمح لإيران بتطوير صواريخ عابرة للقارات تتجاوز– حسب بعض التقديرات– أكثر صواريخ إيران تطوراً، وهو «سومار» الذي يصل مداه إلى 2500كم، ليكون صاروخ الفضاء هذا إعلاناً ضمنياً عن صاروخٍ جديد عابرٍ للقارات.

بعيداً عن الغوص في التفاصيل التقنية للصاروخ، والفائدة العسكرية المباشرة منه لأغراض التجسس والاستطلاع، يجب الانتباه إلى أن إيران وُضعت أمام اختبارٍ صعب على مدار العقود الماضية، وهو: إما القبول بالشروط الأمريكية التي تضر المصالح الوطنية الإيرانية وتقيّد طموح وحقوق الشعب الإيراني في بناء دولة متطورة، وإما خوض المعركة حتى النهاية، وهذا ما كان. القضية الثانية هي: أن طموحات وإمكانات إيران هذه لا ترتبط بالنظام الإيراني الحالي فحسب، فالبرنامج النووي الإيراني كان يشغل بال شاه إيران محمد رضا بهلوي، وإن كانت الثورة الإيرانية قد أطاحت بالنظام السابق إلاّ أنها ورثت هذه الطموحات واستطاعت إنجازها خارج العباءة الأمريكية، وهي مهمة كان من المستحيل إنجازها بنظامٍ تابع أيام بهلوي.

إن النشاط الفاعل لكل الرافضين للوجود الأمريكي بات يطرح ثماره ومنظر القواعد الأمريكية الفارغة بات منظراً مألوفا

مياه الخليج تحت وصاية الخليج!

ينتقد البعض السلوك الإيراني في الكثير من الملفات، وإن كان دور إيران في المنطقة يحتاج لدراسة معمّقة، إلا أن قبول هذا الدور أو رفضه لا يلغي ضرورة فهم المصلحة الإيرانية التي يفترض أن تحدد سياسة إيران الخارجية. ويوضع على رأس هذه المصالح خروج الولايات المتحدة من المنطقة، وهو ما يصبّ في مصلحة جميع الدول المحيطة في إيران، فأمريكا تعادي النظام الإيراني وتضع العراقيل في وجهه منذ سبعينات القرن الماضي، وتنشر قواعدها العسكرية في محيط إيران، فتوجد قواتها في أفغانستان والعراق وتركيا ودول الخليج وسورية والكيان الصهيوني، وإن إحدى مهمات هذه القوات هي حصار إيران، وهي تهديد حقيقي لا يمكن إغفاله، ولذلك ترى إيران نفسها مضطرةً لتوسيع الدائرة الخالية من الوجود الأمريكي، وهنا تظهر ضرورة إخراج القوات الأمريكية من الخليج والعراق وباكستان كخطوة أولى، ويبدو جلياً للجميع أن واشنطن لا ترى مشكلة في إشعال الحروب طالما كانت تستنزف قدرات خصومها، حتى وإن سفكت فيها دماء وقدرات كل دول الإقليم.

وتظهر إيران اليوم بوصفها بين أوائل المستعدّين لإنجاز هذه المهمة التاريخية المتمثلة بإخراج الولايات المتحدة إلى الأبد، وتحديداً من الخليج، كونه يشكل منفذاً استراتيجياً لإيران والميناء البحري الوحيد لها، وإن كان الوجود الأمريكي في الخليج قائماً على ذريعة حماية حلفاء واشنطن من إيران، فيتوجب على الأخيرة القيام بمبادرة للدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية في الخليج بهدف الوصول إلى اتفاقٍ يرضي الجميع، ويستبعد الخيار العسكري من أي حل قادم، وتبدو إيران متأكدة من أن الدول المطلة على الخليج ستكون قادرة على الوصول إلى اتفاق من هذا النوع، وتعمل على هذا الخط بشكل نشط، وإن كان لم يلق قبولاً رسمياً من الطرف المقابل إلى الآن.

إخراج القوات الأمريكية من المنطقة سيفتح صفحة جديدة من تاريخنا، ولا بد من النظر إلى إيران على أنها مساهم أساسي بتنفيذ هذه المهمة، فهي بلا شك تلعب دوراً فاعلاً لإنجاز هذه المهمة. إن النشاط الفاعل لكل الرافضين للوجود الأمريكي بات يطرح ثماره، ومنظر القواعد الأمريكية الفارغة بات منظراً مألوفاً يعيد الأمل لشعوب المنطقة بأن صورة جديدة غير سقوط بغداد يمكن أن تعلق بذاكرتهم لعقود قادمة.

الوحدة الفلسطينية ضرورة تاريخية

يعيش الكيان الصهيوني أزمة كبرى مرتبطة بالأزمة الأمريكية، وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، فإن ميزان القوى الدولي الجديد لا يتلاقى مع المصلحة الصهيونية، بل خلافاً لذلك، فإن تراجع المعسكر الغربي يجعل من أزمة الكيان أكبر وأشمل، مما يدفع الكيان ليكون أكثر تأثراً وهشاشةً اتجاه الضربات التي يتلقاها.

■ يزن بوظو

عانى الكيان من أزمة في تشكيل الحكومة دامت لأكثر من سنة، وفشل لـ 4 مرات على التوالي في تشكيلها رغم كل «المساعدات والهدايا» الأمريكية كـ «صفقة القرن»، إلى أن «تجاوز» الأمر مؤقتاً عبر تشكيل ما سُمي بحكومة «وحدة وطوارئ» بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، عبر تسليم رئاسة الوزراء للأول، وحقيبة وزارة الحرب للثاني لمدة 18 شهراً، ثم يصبح غانتس رئيساً للوزراء. وقد صادق الكنيست الصهيوني على تعديل قانوني يسمح بتشكيل حكومة التناوب هذه بين حزبي «الليكود» و«كاحول لافان».

الجوهر الصهيوني ذاته

إنّ هذا الاتفاق بين الحزبين، ليس حلاً لمشكلة الكيان، بل لا يتعدى أن يكون محاولة لتجاوز عقبة تشكيل الحكومة مؤقتاً بغاية تسيير الأعمال، وبمعنى آخر، فإن المشكلة السياسية الداخلية قد جرى دفنها مؤقتاً أمام الإعلام فقط، وسرعان ما سوف تعود للظهور بتفاعلاتها، ولا سيما أننا نتحدث عن «أزمة حكم» يعاني منها الكيان، وليس مجرد «مشكلة طارئة» في موضوع تأليف الحكومة.

ما يجمع هذه القوى الصهيونية أنها نشأت على أساس برامج حرب لا أكثر، وكان التوسع والصراع مع الجانب الفلسطيني ودول الجوار هو حجر الأساس في هذه البرامج

ففيما يجري تسويقه بأن نتنياهو والليكود، وباعتبارهم أقصى يمين ضمن التركيبة الصهيونية ومعاييرها، هم الأكثر فجاجةً، إلا أنهم لا يختلفون عن غانتس أو أية قوى أخرى سوى بطبيعة الخطاب الإعلامي والخطوات البرامجية الجزئية. وبمعنى آخر، فإن هذه القوى لا تختلف عن بعضها فيما يتعلق بالمسائل الخارجية والاحتلال ومجمل البنية الصهيونية، أما خلافاتها فتتعلق بمصالح ضيقة لكل فئة أو بخلافات تكتيكية تتعلق بالمشروع الصهيوني ذاته.

التصعيد كخطى استباقية

مع اشتداد الأزمة الأمريكية ومع الثقل الذي تتركه على الكيان الصهيوني، تزداد حاجة الأخير إلى فتح جبهات للحفاظ على نفسه ولاستثمارها داخلياً، لكن الوضع مختلف هذه المرة، فالتهديدات المحيطة باتت أكثر وضوحاً، وتبدو عناصر الهجوم المضاد قد اكتملت، فتأثيرات إعلان «صفقة القرن» على الشارع والقوى الفلسطينية قد دفعت باتجاه خطوات عملية وأولية نحو وحدة الصفّ الفلسطيني، وقد لاقت دعماً دولياً مباشراً ومن روسيا تحديداً، عبر العديد من الاجتماعات بين الخارجية الروسية والفصائل الفلسطينية والتي تكررت فيها جميعاً الدعوة نحو وحدة الصف، والمضي باتجاه تنفيذ القرارات الدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، ليبدأ الكيان فور إعلانه تشكيل الحكومة بخطوات تصعيدية استباقية ظهر منها حتى الآن الحديث عن ضم الضفة الغربية.

خيارات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني محدودة فالولايات المتحدة تنسحب من المنطقة بشكل متسارع وتحاول أن تدفع الكيان لمزيد من التصعيد

فبعد التلميح بهذا الأمر من قبل الكيان، أعطى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ضوءاً أخضراً لهذه الخطوة عبر تصريح له يفيد بأن هذا الفعل هو شأن «إسرائيلي»، ثم قالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية بأنهم «على استعداد للاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية الرامية لبسط السيادة وتطبيق القانون على مناطق من الضفة الغربية».

إنّ المسألة بالنسبة للأمريكيين هنا تتلاقى مع المصلحة الصهيونية بوصفها تصعيداً سياسياً قد يؤدي لنشوء توترات جديدة في المنطقة، وفي القضية الفلسطينية، إلا أن ما يغفله أو يتجاهله الطرفان هو ما قد تحمله هذه الخطوات من تأثيرات معاكسة لأحلامهم.

ضرورة وحدة الصفّ

هذا التصعيد، وما قد يتلوه، سيولّد بطبيعة الحال ردود فعل وخطوات تشابه ما جرى بعد إعلان «صفقة القرن»، بل وبما أنها تدور حول خطوات عملية مباشرة، ستكون هذه الردود والخطوات أقوى وأسرع، فهذه التهديدات تضع جميع القوى الفلسطينية أمام استحقاقات عالية للقيام بدورها الفعليّ، وضمن موازين القوى الجارية وتطورها، فإن ما تفرضه الظروف الموضوعية أولاً الآن هو إنجاز وحدة الصفّ الفلسطيني والدفع في اتجاه تطبيق القرارات الدولية التي أُجهض تطبيقها سابقاً بفعل الوزن الأمريكي عالمياً.

إن وضع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة المتأزم والضعيف، يُعطي فرصة تاريخية للفلسطينيين للقيام بضربات كبرى موجعة، مما سيسمح بتعزيز مواقعهم وتغيير قواعد اللعبة بشكل جذري، إلا أن هذا التحول مشروط بجاهزية العامل الذاتي للقوى الفلسطينية الموجودة اليوم لتلبية هذه الضرورة، عبر التكيّف مع التطورات والظروف الجديدة، ولعلّ الخطوة الأولى المذكورة سابقاً هي الأصعب الآن، إلا أنها تسير نحو تنفيذها كما تبين من الإشارات الصادرة من مختلف القوى الفلسطينية في الفترة الماضية، عبر الاجتماعات والنداءات نحو إقامة شكل جامع وموحد للقوى الفلسطينية، بصرف النظر عن اسمه الشكليّ.

وبالحديث عن تطبيق القرارات الدولية، هنالك نقطة لا ينبغي إغفالها أبداً، وهي أن النقاش في مسألة «حل الدولتين» لا ينبغي اعتباره مكافئاً لـ«التعايش مع الاحتلال»، وهو ما تحاول بعض القوى في منطقتنا الترويج له بهذه الطريقة أو تلك، بل ينبغي التأكيد على أن الظرف الحالي «وسمته الأساسية تراجع الوزن الأمريكي وصعود القوى المناوئة له» بات يسمح للشعب الفلسطيني بتثمير نضالاته سياسياً، وتمكين نفسه لاستعادة حقوقه كلها، وهذا الحديث إن كان يتم اعتباره سابقاً نوعاً من الأحلام، فإنه اليوم واقعياً بشكل لا يقبل الجدل.

إن خيارات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني محدودة، فالولايات المتحدة تنسحب من المنطقة بشكل متسارع، وتحاول أن تدفع الكيان لمزيد من التصعيد، علّه يستطيع سكب كمية أكبر من الزيت فوق النار المشتعلة في الإقليم، لكن الوقائع الجديدة تشير إلى أن كل تصعيد أمريكي في المنطقة يليه انسحابٌ أسرع وأوسع، وهذا هو مصير الكيان الصهيوني أيضاً، فتراجع وزن الغرب على الساحة الدولية يعني أفقاً أوسع للشعب الفلسطيني وطموحاته وحقوقه.

اشتراكيّة القرن 21

يعتمد النمو الرأسمالي على استغلال العمالة وعلى تدمير البيئة. فقد خلق عبر التمييز الجنسي والعنصرية مواطنين من الدرجة الثانية يتم استغلالهم بشكل مضاعف. الديمقراطية في ظلّ الرأسماليّة ذات تنوع «ضئيل»، حيث اتخاذ القرارات المتعلقة بتوليد الموارد الاقتصادية واستخدامها مغلق أمام غالبيّة السكان، وحيث تسهّل الأنظمة السياسيّة إساءة تمثيل الناخبين. تعزز التنمية الرأسمالية ميزات وثروات قلّة قليلة من سكان العالم، وتدعم من العمق انتشار الفقر بين الطبقة العاملة حول العالم.

■ بنجامين سيلوين
تعريب وإعداد: عروة درويش

ما الذي قد يبدو عليه جدول أعمال تنمية اشتراكية بديلة؟

تقوم المقالة التالية على افتراض أنّ حركة طبقة العمّال سوف تقوم في المستقبل القريب، بدعم من قطّاع الفلاحين والمزارعين الصغار. سيحدث هذا التبديل عبر مزيج من الانتصارات البرلمانية، والنضالات الجماهيرية خارج البرلمان. يقوم جزء من هذا الافتراض على أنّ الطبقة العاملة في البلدان «الأقل تطوراً» تملك فرصة أكبر في السيطرة على السلطة السياسيّة والاقتصاديّة من نظيرتها في البلدان الثريّة، حيث أنّهم يواجهون الحلقات الأضعف في سلسلة الإمبرياليّة الرأسماليّة.

وما أن تتحقق هذه السيطرة على السلطة، كيف سيتم إعادة تشكيل الدولة الرأسمالية سابقاً؟ ما هي أنواع المؤسسات التي سيتم إنشاؤها لتوجيه، والحفاظ، وتوسيع نطاق سلطة الطبقة العاملة؟ ومن أين ستأتي الموارد لتحقيق نمو اشتراكي في بلد فقير؟

نركز في حجاجنا هنا على أنّ علينا التفكير في استراتيجيات للتنمية الاشتراكية باعتبارها ستبدأ في دولة واحدة، دولة موجودة ضمن النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي. يجب أن تسهم استراتيجيّة التنمية في بلد فقير في: 1» تحسين ظروف الطبقة العاملة على الفور. 2» وضع الأسس لتجديد سلطة الطبقة العاملة في دولة مؤسسة حديثاً. 3» العمل على إتاحة إمكانية ظهور دول اشتراكيّة جديدة، والتعاون معها ضمن «ولكن خارج في نهاية المطاف» النظام العالمي الرأسمالي.

وفي حين أنّ هناك الكثير من الجدل داخل بعض الأوساط الاشتراكية عن عدم إمكانيّة حدوث تنمية قبل إنشاء قاعدة اقتصاديّة «رأسمالية» قويّة، فإنّ حجاجنا هنا هو أنّ الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات الطبقة العاملة موجودة بالفعل في البلدان الفقيرة. في الواقع إنّ تعزيز التنمية على أساس رأسمالي هو أمر خاطئ سواء من الناحية الاستراتيجيّة أو من ناحية التحليل. فمن الناحية الاستراتيجية، ستضفي هكذا تنمية الشرعية على زيادة تراكم رأس المال واستمرار إخضاع اليد العاملة لرأس المال هذا. ومن الناحية التحليلية، فإنّها تمثل إخفاقاً في إدراك أنّ كميات كبيرة من الثروة الموجودة حالياً يتم إنتاجها بالفعل في بلدان فقيرة.

وعليه فإنّ القضيّة الجوهرية هنا ليست توليد المزيد من الثروة يمكن من خلالها إيجاد مجتمعات اشتراكيّة في المستقبل، بل هو في الحقيقة استخدام الثروة الموجودة بالفعل لضمان تنمية بشرية لصالح الطبقة العاملة، ومن قِبلها. إنّ العلاقات الاجتماعية التي يتمّ إنتاجها داخل وعبر توليد الثروة وتوزيعها، هي التي تحدد في نهاية المطاف جدوى التنمية الاشتراكية.

القضيّة الجوهرية هي استخدام الثروة الموجودة بالفعل لضمان تنمية بشرية لصالح الطبقة العاملة ومن قِبلها

الثورة المتقطعة

لن تعني سيطرة الطبقة العاملة على السلطة السياسيّة تجاوز الرأسمالية، بل ستمثل مرحلة جديدة ومضاعفة من النضال من أجل الانتقال إلى أسلوب إنتاج بديل. أسلوب إنتاج يستخدم الأدوات التي ورثها من الماضي. فكما صاغ ماركس الأمر: «يجب أن نبقي في اعتبارنا أنّ قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الجديدة لا تتطور من العدم، ولا تسقط من السماء، ولا تولد من رحم الفكرة بذاتها. بل تخرج من تناقضات تطوّر الإنتاج القائم، ومن علاقات الملكيّة التقليديّة والموروثة».

سيكون هناك عدد كبير من المؤسسات التي لا تزال علاقات العمالة الرأسمالية سائدة فيها. قسم كبير من العمّال العاطلين عن العمل سيسعون للحصول على عمل ودخل. ستبقى الأسرة النواة على الأرجح قائمة تعتمد فيها النساء على مداخيل الآخرين العاملين، وسيتمّ توجيههن نحو إنتاج أجيال حاليّة ومستقبليّة من العمال. وفي بداية الأمر ربّما تبقى أقليّة صغيرة من الرأسمالية الزراعية وملّاك الأراضي تسيطر على غالبية الأرض. ستخضع التجارة الخارجية للشروط الرأسماليّة. ستبقى المؤسسات الماليّة وقوتها داخل الاقتصاد مركزة بدرجة كبيرة. سيبقى التمييز الجنسي والعرقي والاثني موجوداً. وستكون المؤسسات الديمقراطية غير فاعلة من وجهة نظر إنشاء مجتمع قائم على المشاركة الحقيقيّة. في ظلّ مثل هذه الظروف، فإنّ سياسات واستراتيجيات الدولة الاشتراكية الناشئة تحتاج، بشكل متزامن، إلى توسيع وتعزيز ديناميّة قوّة الطبقة العاملة أثناء تقليل قوّة رأس المال. يمثل هذا الوضع مرحلة انتقالية، حيث يتم تفكيك النظام الرأسمالي القديم أثناء بناء نظام ديمقراطي جديد.

سيحتاج الأمر إلى زمن طويل نسبياً من أجل إخضاع الرأسماليين للعلاقات الاجتماعية الاشتراكية. وتحديداً بسبب هذه العملية المستمدة من التناقض، فمن الضروري بشكل مضاعف أن ننظر في الكيفيّة التي يمكن فيها للطبقة العاملة الناشئة أن تحافظ على حماسها وطاقتها الطبقيّة الأوليّة، وأن تسهل عمليّة إعادة تجديد نفسها اجتماعياً. وأن تساهم، دون وضع جدول زمني مسبق، في التوسع العالمي للتنمية البشرية الاشتراكية.

«يمكن تخيّل عمليّة تعزيز سطوة الطبقة العاملة بوصفها ثورة متقطعة». سيحدث مثل هذا التحوّل على مدى متوسط وطويل، وسيتخذ أشكالاً عديدة أثناء ذلك. مثال: تطوير التعاونيات والمزارع الجماعية، وتوسيع ما هو متاح من وسائل العيش «إنتاج الغذاء وتوزيعه، الرعاية الصحية... الخ»، نظم التعليم التشاركي الجديدة. وعلى المدى الطويل والمتوسط: مراكمة الخبرة السياسيّة «عبر الدفاع وتوسيع سلطات الطبقة العاملة». يمكن لنظرة إلى السياسية الخارجية أن تضيف شيئاً إلى توسيع سطوة الطبقة العاملة، وذلك عبر التعاون مع الحركات الاشتراكية من أجل بناء تضامن مؤيد للنظام الجديد «والأهم من ذلك الدفاع عنه من التدخل المعادي»، وتوسيع عمليّة سيطرة الطبقة العمالية العالمية على السلطة عندما تسنح الظروف.

فالظهور الأولي وإقامة دولة الطبقة العاملة الديمقراطية في بلد واحد هو شرط مسبق لظهور دول أخرى مشابهة. وظهور مثل هذه الدول ضروري من أجل الحفاظ على مكاسب الأولى على المدى الطويل. سيكون في جميع الحالات هناك فترة زمنية كبيرة بين ظهور أول دولة اشتراكية، وبين ظهور مثيلاتها حول العالم. وفي هذه الفترة الزمنية يجب صياغة استراتيجية إنمائية اشتراكية ومتابعة العمل بها.

إعادة التوزيع: استعادة الثروة الاجتماعية

تمثّل إعادة توزيع الثروة عن طريق تحويل العلاقات الاجتماعية أسرع وسيلة للتخفيف من وطأة الفقر، وهي بذلك تُنشئ عمليات وإمكانات تقدميّة حقيقيّة في التنمية البشرية.

نسمع في كثير من الأحيان اعتراضات تقول: إنّ إعادة التوزيع هذه من شأنها أن تساهم في التنمية البشرية بشكل ذي معنى في البلدان الغنيّة، حيث تكون الفطيرة التي يعاد توزيعها كبيرة نسبياً، بينما من غير المرجح أن يكون له ذات الأثر في البلدان الفقيرة نسبياً. وبأنّ هذه البلدان تحتاج عوضاً عن ذلك إلى تجميع الثروة قبل أن يتم توزيعها، ولهذا يجب أن تخضع لعملية تنمية رأسمالية سريعة. أيّ أنّها تحتاج لتنمية رأسمالية تمتدّ لجيل أو عدّة أجيال.

كثيراً ما يتم أخذ مثل هذه الحجج على أنّها من المسلمات، وتتجاهل ببساطة الطرق التي تراكم فيها الطبقات الرأسمالية في الدول الفقيرة الثروة، فغالباً ما تخرج هذه الثروات إلى الخارج، وتحميها من الضرائب الوطنية ومن استخدامها المحتمل بشكل ديمقراطي. فعلى سبيل المثال: أظهرت دراسة أجراها إنديكومانا

وإعادة امتصاص الدولة

وبويس عام 2011 كيف أنّ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء:

«قد شهدت إخراجاً لما يزيد عن 700 مليار دولار من رأس مالها منذ عام 1970 ... إنّ إفريقيا هي دائن صاف لبقيّة العالم، بمعنى أنّ أصولها الأجنبيّة تتجاوز التزاماتها الأجنبية. لكنّ هناك فارقاً أساسياً بين الاثنتين: فالأصول هي بيد خاصّة الأفارقة. بينما يقع عبء الالتزامات على العامّة، مستحقاً على الشعب الإفريقي عموماً يدفعه عبر حكوماته».

وتبعاً لذات الدراسة، فإنّ إفريقيا واقعة تحت وطأة ديون خارجيّة بقيمة 177 مليار دولار. جمعت «شبكة الضرائب العادلة» عام 2012 بيانات من 139 دولة معظمها من ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ولاحظت:

«تظهر البيانات التقليديّة أنّ إجمالي الدَّين الخارجي قدره 4،1 ترليون دولار في نهاية عام 2010. لكن عند أخذنا في الحسبان لاحتياطاتها الأجنبية وللثروة الخاصّة الموجودة في الخارج وغير المسجلة، يمكن مراجعة الصورة بحيث يبلغ صافي الديون الإجمالي لصالحها 10،1 إلى 13،1 ترليون دولار... هذه الدول هي دولة دائنة كبرى، وليست دولاً مدينة. بأي حال، يسيطر على أصول هذه الدول بضعة أفراد أثرياء، بينما يحمل العامّة عبء ديونها عبر الحكومات».

وتظهر ديبورا روجرز وبالينت بالازس عام 2016 بأنّ إعادة توزيع صغير للثروة في البلدان الفقيرة من الأثرياء إلى الفقراء بإمكانه إنهاء الفقر:

«باستخدام الأرقام التي تشبه المأخوذة من بنغلاديش عام 1996/1995، فإنّ إعادة توزيع 3% من الدخل من الشريحة الخمسيّة العليا «تقلصت نسبتها من 40،2% لتصبح 37،2%» إلى الشريحة الخمسية الدنيا «ارتفعت نسبتها من 9،3% إلى 12،3%» ينتج عنه تقليص بنسبة الفقر من 20% إلى0،0% ... تتطلب محاولة الحدّ من الفقر بنسبة مماثلة بالاعتماد على النمو الاقتصادي، توسيعاً للدخل الإجمالي بنسبة تقارب 45%».

في سياق مماثل، يظهر كريس هوي وآندي سومنر كيف أنّ إعادة توزيع محدود للثروة «مثال: عبر إعادة توجيه دعم الوقود من المنتفعين الأثرياء به إلى الفقراء» يمكن أن تكون لها آثار كبيرة: «لدى معظم البلدان النامية القدرة على القضاء على الفقر... عند المستويات التي يقلّ فيها الدخل عن 1،90 دولار أو أعلى قليلاً عند 2،50 دولار ووصولاً حتّى إلى 5 دولار في اليوم».

يتم في هذه الحسابات استخدام تعاريف متحفظة نوعاً ما «قائمة على المال». علاوة على ذلك، فإنّ الحسابات تفترض قيام توزيع محدود للثروة داخل البنى الاجتماعية الرأسمالية الموجودة. إنّ مفهومنا عن التنمية الاشتراكية ينطوي على تصور اجتماعي أوسع نطاقاً للثروة. فالثروة لدينا لا تقتصر على الدخل والمال، بل تمتد لتشمل وسائل إنتاج الثروة الاجتماعية نفسها، بدءاً من الأرض وأماكن العمل ووصولاً إلى البيئة الطبيعية. ففي ظلّ الرأسمالية يتم إنتاج هذه الثروة اجتماعياً ولكنّها مملوكة بشكل خاص. تتمثل أهدافنا في إحداث تحول جذري في ثورة المجتمع من خلال إضفاء الطابع الاجتماعي على ملكيته وتوجيهه ديمقراطياً.

إعادة امتصاص الدولة من قبل المجتمع

بعد دراسته لكومونة باريس، قال ماركس: «تمّ أخيراً اكتشاف الشكل السياسي الذي يجب العمل به في إطار التحرر الاقتصادي للعمال»، حيث سيكون: «بمثابة أداة لاقتلاع الأسس الاقتصاديّة التي تدين لها الطبقات بوجودها، وعليه اقتلاع حكم الطبقة». لقد وصف العملية الجذرية لتغيير العلاقات الاجتماعية، ولا سيما علاقة الدولة بالمجتمع على النحو التالي: «إعادة امتصاص المجتمع لسلطات الدولة بوصفها قوّة حيّة خاصة بها، بدلاً من كونها قوّة تسيطر عليه ويخضع لها. ويتم ذلك عبر الجمهور الشعبي ذاته الذي يشكل قوته الخاصة بديلاً عن القوة المصممة لقمعه: إنّه الشكل السياسي لتحرره الاجتماعي».

يجب على المجتمع أن يعيد امتصاص الدولة من أجل إخضاع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وتحويلها. يمكن أن تسهم ثلاثة مبادئ تنظيميّة في التفكير في كيفيّة حدوث مثل هذه العملية التحويليّة:

الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج: إنّ الإنتاج البضاعي الرأسمالي هو النموذج الاجتماعي الذي تمّ بموجبه تحقيق نظام الترابط الاجتماعي الأكثر تطوراً في تاريخ البشرية. ومع ذلك، يتم توجيه وسائل الإنتاج بشكل استبدادي وفقاً لضرورات السوق من تراكم رأس المال التنافسي. تحرم هياكل الملكية هذه العمّال من أيّ رأي حول كيف وإلى أين يتم توجيه الإنتاج، ويقصر آراءهم على «الأشياء» التي يتم التلاعب بها عبر «الموضوعات» الإدارية. على النقيض من هذا، ستعيد الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج تأسيس صناعة القرار لتتم ضمن عملية ديمقراطية جماعية.

الإنتاج الاشتراكي الذي يقوده العمّال: تسهّل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التوجيه الاشتراكي للإنتاج، من خلال التعاون بين العمال ومجتمعاتهم المحلية. يعدّ مثل هذا التعاون أمراً رئيسيّاً في المجتمع الاشتراكي الناشئ لسببين، أولاً: لأنّه يحدّ ثمّ يقلّص ثم ينهي الإنتاج القائم على الاستبداد والمنافسة الفوضويّة. ثانياً: لأنّ عصب الحياة في التنمية الاشتراكية هو التعاون، داخل وخارج أماكن العمل.

تحديد وتلبية حاجات وأغراض المجتمع وأهدافه: في ظلّ الرأسمالية، تتنافس الشركات لتأمين ميزة تنافسية. وتتنافس طبقة العمّال والعمالة المنزلية والأفراد ضدّ بعضهم البعض لتأمين أفضل الأعمال. تمثل التنظيمات المجتمعية، التي يتم تنظيمها داخل وما بعد أماكن العمل، منطقاً بديلاً للتجديد الاجتماعي. سيعتمد تحديد وإشباع الاحتياجات والأغراض الاجتماعية على التعاون داخل وبين أماكن العمل والوحدات الاجتماعية المحيطة.

كيف يمكن تطبيق مثل هذه المبادئ التنظيميّة؟ يمثّل العمل اللامركزي على المستوى المحلي أحد الطرق لتحقيق ذلك. ففي ظلّ مثل هذا النظام، تتدفق الطاقة الاجتماعية التي يولدها التخطيط من المستوى الأدنى للمستوى الأعلى: أي من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وذلك عوضاً عن الأوامر من أعلى لأسفل كما في الشركات والدول في ظلّ الرأسمالية. ومن المبادئ التي تسترشد بها هذه العملية: «يجب اعتماد اللامركزيّة في كلّ شيء يمكن القيام به في المستوى الأدنى». ستتم إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو تحقيق هذه الأهداف. ويتم نقل الاحتياجات والمواضيع التي لا يمكن تلبيتها في المستوى المحلي إلى المستوى الأعلى: إلى هيئة تخطيط أعلى، والتي تقوم بتشميلها في الاستراتيجيات العامّة لتوليد الموارد وتخصيصها.

يتطلب إنشاء وتصعيد دوافع نقل التخطيط الديمقراطي ونقلها إلى مستويات أعلى وجود درجات مناسبة من التخطيط التشاركي. يمكن إنشاء هذه الدرجات المختلفة، لكن المترابطة، من قبل الأحياء والقرى ومجالس المدن وهيئات الدولة الوطنية.

يمكن للجيران داخل الأحياء والقرى أن يلتقوا بشكل دوري ليتناقشوا فيما بينهم عن نوعيّة المجتمع الذي يريدون أن يعيشوا فيه، ثم يحددوا وينسقوا الاحتياجات المجتمعيّة وقدرة تلبية هذه الاحتياجات. إنّ احتمال التطابق الكلي بين الاحتياجات والقدرة على تلبيتها صغيرة. وعليه فإنّ هدف التخطيط على المستوى المحلي في جزء منه كي يحدد، ويتواصل مع الأعلى، عن الموارد الإضافيّة المطلوبة وعن كميات الفائض المتاحة.

يمثل المجتمع المحلي، الذي يجمع بين مجموعة متنوعة من الأحياء وأماكن العمل، الناطق التالي للتخطيط التشاركي اللامركزي. يتم جمع المعلومات من المجتمعات المحلية ومناقشتها داخل أماكن العمل. هل بإمكان العمال أن يلبوا احتياجات المجتمعات المحلية التي تضم المجموعات البشرية؟ في ظلّ الرأسمالية، حيث يوجه الإنتاج نحو توليد قيم تبادلية «من أجل بيعها بربح في السوق»، تأتي مثل هذه الاعتبارات في مركز ثانوي «إن أخذت في الاعتبار على الإطلاق» مقابل تحقيق أقصى قدر من الأرباح. في ظلّ المجتمع الاشتراكي الناشئ، فإنّ تحديد ومحاولة تلبية الاحتياجات المحلية تطلق عملية وضع القيمة الاستعمالية «الإنتاج بهدف إشباع حاجات الطبقة العاملة» مكان القيمة التبادلية. ومن خلال مجالس الاجتماع المحليّة يمكن أن نولّد البيانات عن:

الاحتياجات التي يمكن إشباعها من قبل، وداخل الوحدات المحليّة.

الاحتياجات التي لا يمكن إشباعها عبر الوحدة المحليّة «وهي التي تحتاج للمزيد من المساعدة من داخل المجتمع المحلي ومن خارجه».

كميّة فائض العمل «الذي يمكن للوحدات المحليّة أن تساهم به من أجل تلبية احتياجات الوحدات المحليّة الأخرى».

وتجري مناقشة كميّة الفائض والاحتياجات التي لم تلبّ ضمن سلسلة التخطيط التشاركي من أسفل لأعلى لتضمّ أوسع الوحدات نطاقاً: بدءاً من التعاونيات ووصولاً إلى الدولة الوطنية. فعندما تحضّر الوحدات المحليّة قوائم باحتياجاتها وبما لا تستطيع أن تلبيه منها وبكميات الفائض، تستطيع الوحدات على المستوى الوطني أن تقدّر كيفيّة توليد الموارد وتخصيصها. فحيث تكون هناك احتياجات زائدة، ستدور المناقشات حول آليات زيادة الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد «سواء بشكل إقليمي أو اجتماعي»، أو حول إمكانيّة تقليص إشباع بعض الاحتياجات.

ومن خلال التخطيط التشاركي اللامركزي، يمكن للمشاركين أن يكتسبوا المعرفة بشأن توافر الموارد وإنتاجها وتخصيصها. كتبت مارتا هارنكر ملخصة خبرتها أثناء المشاركة في تجارب التخطيط التشاركي اللامركزي في البرازيل وفنزويلا والهند، بأنّها تمثل عملية مزدوجة:

«أولاً... الخطّة التي وضعت بطريقة تشاركية. ثانياً... تحوّل الناس عبر الممارسة... إنّها عملية تربوية يتعلم المشاركون فيها أن يستفسروا عن أسباب الأشياء وأن يحترموا رأي الآخرين فيها وأن يدركوا بأنّ المشاكل التي يواجهونها ليست محصورة بشارعهم أو بحيهم، بل بكونها مرتبطة بالحالة العامّة للاقتصاد وبالوضع الاجتماعي الوطني وحتّى بالوضع الدولي... تنشأ من خلال ذلك علاقات جديدة للتضامن والتكامل، تركّز على الجماعة بدلاً من تركيزها على الفرد».

سيتطلب التخطيط التشاركي اللامركزي تنسيقاً مركزياً يملك سلطة تقرير تخصيص الموارد. لا يمكن تحديد سلطة هذا المركز بشكل مجرّد، وسيعتمد على اعتبارات تتراوح ما بين الاختلافات في قدرة الوحدات المحلية على تلبية احتياجاتها، وما بين الظروف الدولية المتغيرة. ففي حال كان بمقدور الوحدات المحلية أن تلبي بسهولة احتياجاتها الخاصة، فسيكون في الغالب التنسيق المركزي المطلوب متدنياً نسبياً. وفي الحالات التي توجد فيها تفاوتات محليّة صارخة، فإنّ مستوى أعلى من التدخل المركزي سيكون مطلوباً من أجل تنسيق نقل الموارد من المناطق الأكثر حظاً إلى تلك الأقل حظاً.

الخطّة التي توضع بطريقة تشاركية. تحوّل الناس عبر الممارسة إنّها عملية تربوية يتعلم المشاركون فيها أن يستفسروا عن أسباب الأشياء وأن يحترموا رأي الآخرين فيها

الطاعون في الجزائر والفاشية في فرنسا

من يقرأ رواية «الطاعون» للكاتب الفرنسي ألبير كامو يستطيع أن يلتمس الشعور الإنساني في الظروف الراهنة. وبإمكان القارئ إسقاط هذه الرواية والتعايش مع أحداثها كأنه يعيشها في أزمته الراهنة مادامت الأوبئة تشترك في بدايتها بغموض أسباب حدوثها، وفقدان الدواء وصولاً لحيّاة الحجر الصحي، وتتعدد الإجراءات والأزمنة والأوبئة التي تضرب البلدان والمدن المزدحمة لتشل حركة الناس.

■ وردة بطرس

الأوبئة والحروب

تقصّ رواية الطاعون الصادرة عام 1947 أحداث مرض الطاعون الذي ضرب مدينة وهران الجزائرية عام 1940 في زمن الاحتلال الفرنسي والحرب العالمية الثانية، ويُسلط الكاتب الفرنسي الضوء على شخصيات الرواية التي جعل كل منها تمثل نمطاً من التفكير والتوجهات وتؤدي مهمة إيصال رسالة تعكس واقع الحياة الاجتماعية في مدينة وهران في ذلك الوقت وتصف آلام الوباء الذي أصابهم. كتب الراوي باسم شخصيات الرواية عن شعور مرارة النفي القسري في نفسه مع بقية المواطنين، وما نتج من رغبات بالعودة إلى الماضي، أو الرغبة في استعجال الزمن إلى الأمام، واصفاً شعور الوحدة الإنسانية وتقييد الحركة في المدينة الكبيرة التي أصبح سكانها سجناء ومنفيين في بيوتهم، وكيف تصاعد شعور التضامن الإنساني خلال انتشاء وباء الطاعون، وصور أيضاً المحاولات الحكومية الفاشلة في مكافحته.

شخصيات مختلفة

يعتبر الدكتور ريو الشخصية الأساسية في الرواية والأكثر احتكاكاً مع المرض، وهو ذو شخصية تلتزم بأداء الواجب دون الاستسلام للتعب تاركاً زوجته في مدينة أخرى للعلاج، ومقسماً وقته بين وظيفته الصباحية وعمله ضمن الفرق الصحية التطوعية مكرساً وقته لمقاومة الطاعون والتضامن مع ضحاياه.

أما الصحفي رامبير، فهو قادم من فرنسا من أجل تحقيق لحساب صحيفة باريسية حول أوضاع العرب، يفاجئه الطاعون ويحبسه في المدينة، فوجد نفسه مرغماً على هذا البعد عن زوجته، وتُصور الرواية محاولاته المتكررة للخروج من المدينة بشتى الوسائل القانونية وغير القانونية عن طريق عصابات التهريب التي تستغل الأزمات لتحقيق الأرباح، ليستسلم لمحاولاته البائسة مشاطراً سكان المدينة مصيرها بعد أن نفد صبره.

وهناك غران الذي يتصف بالعزيمة والإرادة الصلبة، كان يهتم بعمله وسط الطاعون بصبر ومثابرة، وكان له الفضل الأكبر مع القاضي تارو بتحريك الفرق التطوعية الصحية. والأب بانولو رجل الدِّين الذي كان يرى أن الخلاص من الوباء بيد الله، وعلينا أن نعود الى جادة الصواب ونتقرب من الله، وقد مات بالطاعون بعدما رفض أخذ العلاج لأنه يتعارض مع مبادئه وايمانه بالله.

نتائج إغلاق المدينة

تمثلت النتائج بالانفصال المفاجئ بين البشر الذين لم يستعدوا لمثل هذه الأزمات، واعتقد الأقرباء بأنه مجرد حظر مؤقت، فاكتفوا ببعض المعانقات والوصايا واثقين باللقاء الجميل بعد عدة أسابيع، «إنها الثقة الإنسانية البليدة» كما وصفها الكاتب. أو يمكن أن نسميها «توق الإنسانية إلى الخلاص». أصبحت المدينة منقطعة عن سائر أنحاء البلاد، لا مواصلات متوفرة، ومُنعت المراسلات خوفاً من انتقال الوباء عبر الرسائل الورقية، وكانت البرقيات الملجأ الوحيد للتواصل بين الأشخاص الذين ربطت بينهم سابقاً روابط الصداقة والتفاهم والعاطفة والقُربة، وجعل الوباء الوحشي من المواطنين كائنات خالية من العواطف الفردية كما وصفها الكاتب، وساد شعور التضامن الإنساني. وصورت الرواية الأشخاص الذين استهانوا بالموقف، فغلبت رغبتهم رؤية ذويهم كل حكمة.

التدابير الحكومية

بعد تفشي الوباء اتخذت تدابير تتعلق بسير المركبات والتموين، وفُرض تقنين الكهرباء، وأغلقت المخازن أبوابها وقفز الوباء قفزات مفاجئة مع كل يوم جديد، حيث ازداد عدد الضحايا، وازدادت معها التوجيهات الوقائية صرامة. عُزلت بعض الأحياء المصابة داخل المدينة لمنع انتشار الوباء إلى وسطها، وهذا ما جعل سكان بقية الأحياء يواسون أنفسهم بعبارة «هناك سجن أضيق من سجني»، وأُلغيت مراسم الدفن للمرضى، بعد أن تركوا للموت بعيداً عن ذويهم.

لم تعرف وهران وباء الطاعون حسب بعض النقاد والإعلاميين والطاعون الذي قصده كامو يرمز إلى الفاشية التي هددت البشرية بالإبادة

خوف الحكومة من التمرد

رغم أن الاستياء لم يتفاقم، إلا أنّ الحكومة خشيت السيناريو الأسوأ، فاتخذت تدابير احتياطية تلافياً لتمرد شعبي محتمل، فنشرت الصحف قرارات تحدد منع الخروج وتنذر المخالفين بالسجن، وأخذت الدوريات ورجال الحرس يطوفون في الشوارع الخالية في المدينة، وكان يمكن سماع صوت حوافر الخيل على الأرض منذرة بقدوم الحرس، ومن وقت لآخر سمعت أصوات طلقات نارية للإعدام الجماعي للقطط والكلاب.

الإشاعات ونقص المعدات

أشار ألبير كامو خلال الحوار الذي دار بين الطبيب ريو والصحفي رامبير إلى وسائل مكافحة الطاعون التي لم تكن كافية، والحاجة الملحة للمعدات الطبية والاستعانة بأطباء وموظفين صحيين من الخارج.

وانتشرت الإشاعات، وتداول المعلومات الكاذبة عن الوباء من خلال شخصية كوتار التي تمتلئ جعبته بالحكايات الصحيحة والكاذبة، وروى للطبيب ريو قصة رجل في المدينة بدت عليه ذات صباح عوارض الطاعون، فخرج من بيته في هذيان الحمى وارتمى على أول امرأة التقاها، فضمها إليه وهو يصيح أنه مصاب بالطاعون! وصور الكاتب كيف يبحث الإنسان في ظل هذه الوحدة عن المساعدة المعنوية من جار أو صديق يلجأ له لتعبير عمّا يجول بأفكاره وعواطفه التي أصبحت جيّاشة بعد أن طُبخت طويلاً على نار الانتظار، أما الطرف المستمع كما وصفه كامو يتصورها ألماً يُباع في الأسواق أو كآبة متكررة فيأتي الجواب مزيفاً بالعواطف. ويُصور الكاتب لجوء أبطال الرواية إلى بعضهم لتشارك خواطرهم وأسرارهم الشخصية.

وساهمت موجات الحر التي صاحبت شهر حزيران بقفزة لعدد الضحايا متجاوزة رقم الـ 900 في أسبوع واحد، وهو الأمر الذي جعل الإحباط يُخيم على المدينة، وانغلق السكان على أنفسهم، مغلقين أبوابهم ونوافذهم في وجه الأسى القادم من البيوت المجاورة، وقال الكاتب: إن القسوة استولت على القلوب بعد ذلك الذعر الطويل، وكأنها لغة الناس الطبيعية كما وصفها الكاتب، أو الطبيعة الإنسانية القادرة على التعايش مع الأزمات!

الطاعون الأسود

في الحقيقة لم تعرف مدينة وهران وباء الطاعون في ذلك الوقت حسب بعض النقاد والإعلاميين، والطاعون الذي قصده كامو كان في فرنسا، ولكنه ليس وباء الطاعون بحد ذاته، بل السقوط المدوي لفرنسا أمام الغزو النازي الألماني بداية أربعينات القرن العشرين. وكتبت هذه الرواية بشكل خيالي ـ رمزي، فالطاعون هنا يرمز إلى الفاشية التي هددت البشرية بالإبادة في ذلك الوقت.

الزعيم .... ماركس في الرسوم المتحركة

بطلب من مكتب برنامج البحوث الماركسية ودائرة الدعاية المركزية في الصين، انجز استوديو «واوايو» للرسوم المتحركة مسلسلاً بعنوان «الزعيم» يتناول فيه كارل ماركس. وبدأ عرضه منذ العام الماضي عبر الإنترنيت ضمن خطة الحزب الشيوعي لتعزيز وجوده في المدارس والجامعات.

■ قاسيون

ويهدف المسلسل إلى جعل كارل ماركس أكثر جاذبية لجيل الشباب في الصين الذين غالباً ما يتعرفون على الفيلسوف الألماني عبر الكتب المدرسية. واختبر الحزب الشيوعي طريقة جديدة لاستقطاب الشباب مع إنتاج مسلسل للصور المتحركة بطله أنيق ونحيف ورومنسي بامتياز اسمه: كارل ماركس.

بدأ عرض المسلسل نهاية كانون الثاني في العام الماضي 2019 عبر منصة بيليبيلي الشعبية للبث التدفقي في صفوف الشباب الشغوفين بالصور المتحركة والألعاب الإلكترونية في الصين. ويبدأ بالمشاهد الأولى من جنازة ماركس حيث يلقي رفيق دربة فريدريك انجلز كلمة في الحضور، تليها قصة حياة الفيلسوف منذ سنوات الدراسة في الجامعة والعمل في الجريدة الرينانية حتى ظهور البيان الشيوعي، حيث يظهر الفيلسوف الشاب مرتدياً سترة أنيقة سكرية اللون ينكبّ بحماسة على دراسة أعمال هيغل وكانت، ويتخلل الفيلم أيضاً مشاهد يبدو فيها حنوناً تجاه زوجته جيني ويستفالين.

أنجز المسلسل بمناسبة الذكرى المئتين لولادة الفيلسوف وعالم الاقتصاد كارل ماركس، وقد شوهد أكثر من خمسة ملايين مرة خلال شهرين فقط «كانون الثاني وشباط 2019»، وخلال عام ونصف، ازداد مشاهدو المسلسل بالملايين داخل الصين وخارجها.

لم يقتصر المسلسل على حياة ماركس، بل فتح فسحة نقاش حول الماركسية وحقوق العمال في الصين ومستقبلهم. إذ يسمح موقع «بيليبيلي» لرواد الإنترنيت بكتابة تعليقات تبث مباشرة على الشاشة، ويمكن لجميع المشاهدين رؤية التعليقات كنوع من التفاعل المباشر بين المشاهدين وجمع آرائهم حول هذا العمل.

و«الزعيم» ليس المحاولة الأولى للحزب الشيوعي للترويج لتعاليم ماركس. ففي العام الماضي بث مكتب الدعاية في الحزب عبر التلفزيون الرسمي نقاشاً بعنوان «ماركس على حق» حيث ناقش خبراء وأستاذة جامعيون وطلاب نظريته. كما أنجزت الصين نسخة مختصرة من «رأس المال» عبر مسلسل رسوم متحركة مخصص للأطفال.

أخبار ثقافية

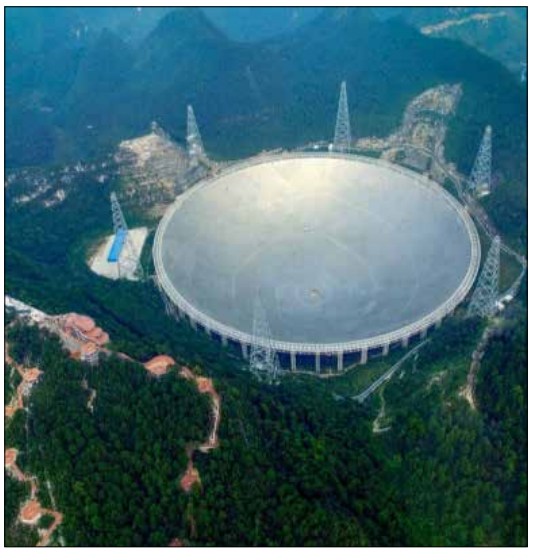

الحضارة خارج الأرض

ذكر المرصد الفلكي الوطني التابع للأكاديمية الصينية للعلوم أن التلسكوب «فاست» والمعروف أيضاً باسم «عين السماء» اللاسلكي الكروي سيبدأ رسمياً البحث عن الحضارة خارج الأرض للعثور على إشارات من الحياة الذكية في عمق الكون. ويعتبر البحث عن الحضارة خارج الأرض أحد الأهداف العلمية الخمسة الرئيسة للتلسكوب. وأدى مهمة اكتشاف المزيد والمزيد من الكواكب خارج الأرض والتقدم الثوري للأدوات وقدرات المراقبة الفلكية إلى نهضة البحث عن الحضارة خارج الأرض. عن صحيفة «الشعب» الصينية

متحف الأدب في شانغهاي

بدأت شانغهاي في تشييد متحف للأدب، لتضيف مشروعاً جديداً إلى القائمة الطويلة للمعالم الثقافية بالمدينة. وتم تصميم متحف شانغهاي للأدب في منطقة هونغكو بحيث تبلغ مساحته 12500 متر مربع فوق سطح الأرض. وأشاد ما ون يون، نائب رئيس جمعية كتاب شانغهاي، بالمشروع، قائلاً: إن متحف شانغهاي للأدب سيخلق مكانا مليئاً بجاذبية أدبية للناس. وكانت شانغهاي مدينة مهمة للأدب الصيني في القرن العشرين ورعت كُتّاباً مشهورين عالمياً، مثل: لو شيون وبا جين. عن وكالة «شينخوا الصينية»

كانوا وكنا

تأسست عصبة مكافحة الفاشية والنازية في سورية ولبنان عام 1939، وضمت 32 فرعاً ومنظمة في جميع أنحاء سورية ولبنان. بينهم العديد من الشخصيات الوطنية والنواب والأدباء والسياسيين والنقابيين ورجال الدين وممثلي الطلاب والنساء للنضال ضد الفاشية. وقادت العصبة المظاهرات والاجتماعات الشعبية، ونشرت النداءات وقادت الحملات الإعلامية حتى النصر على الفاشية. في الصورة: منصة احتفال عصبة مكافحة الفاشية والنازية بالأول من أيار، بيروت 1945.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/05/03» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الخبز والفاشية في «المصابيح الزرق»

في مدينة اللاذقية على الساحل السوري، وفي واحد من أحيائها الشعبية، تدور أحداث رواية «المصابيح الزرق» لحنا مينه زمن الحرب العالمية الثانية عندما كانت الإنسانية تناضل ضد الفاشية.

■ آلان كرد

الحرب والفاشية

يقول مثل شعبي كردي قديم: من لم يذهب إلى الحرب يقول عن نفسه: أنا أسد «yê ku ne çûye rim ême: ez dibêje: eran». أما من عاش الحرب سابقاً، فستنقطع أنفاسه عند سماعه خبر اندلاع حرب جديدة، وهذا حال أبو فارس من أبرز شخصيات رواية «المصابيح الزرق».

وما إن وصلت الأخبار الأولى لاندلاع الحرب العالمية الثانية إلى سمع أبو فارس، حتى أصيب بحزن شديد، فهو من عاش أهوال الحرب العالمية الأولى وسيق إلى الجندية بالقوة «السفر برلك»، وهرب منها مختبئاً في الجبال حتى أبيض شعره وهو في عمر الشباب. تذكر أبو فارس حمام الدم الذي حصد أرواح السوريين في ذلك الوقت، ولم تكن الحرب المأساة الوحيدة التي أصابت البلاد، بل خيمت المجاعة ومات الناس جوعاً، وحصدت الأوبئة مثل «الهوا الأصفر» أعداداً كبيرة من السكان.

بطاقة غير ذكية للخبز

ما أن بدأت الحرب، حتى بدأ المسؤولون يعزفون مقطوعة يعرفها السوريون حتى اليوم.

وكان المختار والبلدية والشرطة هو الوجه المباشر للحكم الفاشي السافر الذي حل على سورية على يد الجنرال دانتز، وهو من أنصار حكومة فيشي الفرنسية الموالية لهتلر. وعند اندلاع الحرب، تقلصت كميات الخبز والطحين، فاحتج الناس مطالبين بخبزهم، ولكن المختار وموظفي البلدية قالوا للناس: تعرفون الظروف الحالية، الوضع صعب، يجب أن تصبروا، فالدولة لها مشاغل أكبر منكم ومن الخبز.

وانتشرت ظاهرة توزيع الخبز ببطاقات ليست ذكية، وإنما بطاقات بدائية طبعتها البلدية، ولم يحصل كل الناس على خبزهم الكافي، وانتشر التلاعب بكميات الخبز والطحين بين المختار وموظفي البلدية الكبار إضافة إلى تزوير بطاقات توزيع الخبز، هكذا عاش السوريون في ظل حكومة فيشي الموالية للفاشية.

المصابيح الزرق

«المصابيح الزرق» هي الرواية الأولى التي كتبها حنا مينه، وتطلّبت كتابتها ما يقارب ثلاث سنوات، حيث كان يلغي ويعيد كتابة فصول بأكملها. وتدور أحداثها منذ بدء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهائها، وتشكل أزمة الحرب محور الرواية. أما الأحداث فتتمحور حول حياة كاملة لمجموعة من سكان أحد الأحياء الشعبية في مدينة اللاذقية.

ركّز جاك لندن في كتاباته على أن الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين أمرٌ لا بدَّ منه وروّج طوال عمره للأفكار الاشتراكية والثورة العمالية القادمة

يقول حنا مينه: لم أكن أتصور حتى في الأربعين من عمري أنني سأصبح كاتباً معروفاً، فقد ولدت بالخطأ ونشأت بالخطأ وكتبت بالخطأ أيضاً»، وهكذا بدأت أعماله من رواية «المصابيح الزرق». ورغم أنه بدأ يكتب القصص منذ عام 1942 تتناول صوراً من نضال الشعب السوري ضد الاستعمار الفرنسي والفاشية والإقطاع، إلا أنها ضاعت جميعاً، فبدأ يكتب الروايات استناداً إلى أحداث محفورة في الذاكرة عن تلك الفترة.

ومثل الروايات الكلاسيكية، فإن البطولة لا تنحصر في شخص بالطريقة الفردانية، بل بشريحة من المجتمع تجمع نماذج عديدة ومختلفة سواء في آلية التفكير أو الهدف في تعاملها مع الأزمات أو المنبت الطبقي. وعلى الرغم من أن الرواية تبدأ وتنتهي بفارس، إلا أنه ليس بطلها بل فتاها الأول، فهناك في الدار الكبيرة تعيش مجموعة من العائلات الفقيرة. من أم صقر المرأة العجوز التي تخدم في البيوت وابنها الشاب العاطل عن العمل، ومريم السودا وزوجها نايف الملقب بالفحل وغيرهم.

يستعرض حنا مينه كيف يعيشون ويتعاملون مع بعضهم، وكيف يفكرون ويتفاعلون مع الأحداث، ويناقش فكرة النضال ضد المستعمر والبحث عن لقمة العيش، إلى جانب نماذج من الشخصيات الانتهازية وتجار الأزمات التي تسعى لتحقيق المكاسب على كافة الأصعدة، والمتمثلة في مختار الحي جريس الذي لا يوفر فرصة لمحاباة السلطات وتحقيق الفائدة المادية على حساب الفقراء وحرمانهم من بطاقات التموين الخاصة بهم.

ومن خلال صراع البقاء والنضال تتبلور الشخصيات، ومنها: الفتى فارس الذي بدخوله السجن بسبب ضربه للفران حسن حلاوة، ينتقل إلى مرحلة الرجولة. وفيه يتكشف أمامه عالم جديد يضم السياسيين والمثقفين وغيرهم، ويفاجأ بعد إطلاق سراحه بتدهور الحياة في الخارج، ويعيش صراعاً بين مثله في النضال الثوري وبين البحث عن عمل ولقمة العيش، ويتوج هذا الصراع عندما يقع في حب ابنة الجيران رندا.

وخلال رحلة بحثه يتعرف القارئ على الصفتلي وهو صياد يشقى في كسب رزقه ويشارك الآخرين همومهم الناشئة من الحرب والاحتلال، ومحمد الحلبي القصاب والمناضل بصورة سرية وبشارة القندلفت المخمور على الدوام على الرغم من أنه يعمل كخادم في إحدى الكنائس. ويدفع تردي الوضع الاقتصادي بفارس إلى التطوع للحرب ضد الألمان مع صديقه نجوم.

وبسفره يعود الروائي إلى والد فارس الذي يرى حياته تتكرر أمامه مرة أخرى، ولكن بنهاية مختلفة، حيث يقتل فارس بقذيفة وتموت رندا بمرض السل، ليبقى الأمل في المظاهرات والاحتجاجات والثورة على الاستعمار الفرنسي بعد انتهاء الحرب حتى تحقيق الجلاء.